الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 062 سبتمبر 2025 السعر 100 أوقية

الابتكار والريادة الرقمية.. حلم يتحقق

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم ا)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
مختار ملل جا

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
- د. أحمدو ولد آكاه
- حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
- أحمد ولد الشيخ الربالي
- الطالب ولد ابراهيم

رئيس مصلحة الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abad411@gmail.com
هاتف + بالحساب: 26436661

إينفوغرافيا:
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
الحضرامي ولد محمد الحسن

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: نواكشوط
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252940 /45252970
فاكس: 45255520
البريد الإلكتروني:
chnabrim@gmail.com
animkhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف: 45252777
البريد الإلكتروني:
dgami22@gmail.com

AMI
الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'information

في هذا العدد

التحول الرقمي:
حضور بارز في برنامج رئيس الجمهورية
4

موريتانيا 4.0 التي طال انتظارها
الانتقال الجذري إلى عصر جديد
6

البوابة الرقمية للخدمات العمومية «خِدماتي»
حين تعيد موريتانيا صياغة فن خدمة مواطنيها
7

افتتاحية

نحو إدارة أكثر كفاءة وقربا

إن إدراك الدور الأساسي للدولة في ضمان الأمن العام، والتماسك الاجتماعي، وتحقيق العدالة، من خلال سنّ القوانين وتنفيذ السياسات العامة الداعمة للاقتصاد عبر التنظيم وإعادة التوزيع، وبهدف رئيسي يتمثل في تعزيز رفاه المواطنين وخدمة المصلحة العامة، يستلزم بالضرورة وجود إدارة فعالة، شفافة، تفاعلية، وقريبة من مستخدميها.

وانطلاقا من هذه الرؤية، التزمت السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة بسلسلة من الإصلاحات التي تهدف في نهاية المطاف إلى بروز إدارة قادرة على الاستجابة الفورية لتطلعات المواطنين، وذلك عبر مراجعة الأطر المؤسسية المتعلقة بالإدارة ووظائفها، وتأهيل موظفي القطاع العام، وإرساء تنسيق أفضل بين مختلف المصالح الحكومية، فضلا عن العديد من المشاريع والإجراءات التي شملت رقمنة الخدمات العمومية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتحسين أساليب التسيير، وقبل كل ذلك تقريبا أكثر للإدارة من الجمهور المستفيد من خدماتها.

وفي هذا السياق، يعتبر تقريب الخدمة العمومية من المواطن أولوية قصوى بالنسبة للحكومة في سعيها إلى ضمان المساواة وسهولة الولوج إلى الخدمات، وترسيخ مبادئ الشفافية والحكامة الرشيدة، ونشر قيم الحق، والجدّ، والاستحقاق.

ومن خلال وضع هذه القيم في صميم برنامجه «طموحي للوطن»، أولى فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، اهتماما خاصا بتحديث الإدارة والتحول الرقمي، من أجل تعزيز قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الوطنية ذات الأولوية، والاستجابة في الوقت الفعلي لانشغالات المواطنين الحقيقية عبر مشاريع وبرامج تضمن استمرارية ولنتظام العمل العمومي.

واليوم، باتت العلاقة بين الحكامة العمومية والإدارة والرقمنة أكثر وضوحا من أي وقت مضى، باعتبار أن تحسين جودة الخدمات العمومية وتيسير الولوج إليها، وزيادة الفعالية، وتحسين العلاقة بين الإدارة ومستخدميها، أصبحت جميعها رهينة بالرافعات الرقمية التي تعزز الشفافية في الحكامة ومشاركة المواطنين.

ولهذا السبب، ركزت استراتيجيات عصرنة الإدارة والتحول الرقمي على فعالية العمل الإداري وجودة التسيير العمومي، وذلك من أجل إحداث قطيعة مع التعقيد غير المنتج للآليات والبطء الذي يعيق عمل الإدارة ويضعف مردوديتها.

وفي هذا الإطار، اتجهت الدولة بحزم نحو إلغاء المساطر غير الضرورية، وتبسيط الإجراءات، وتحسين العمليات الإدارية، والارتقاء بمستوى استقبال المواطنين، وتطوير الخدمات العمومية لتسهيل النفاذ إليها وجعلها أكثر ملاءمة لتطلعات المواطنين.

وبالتوازي مع ذلك، تم إطلاق ديناميكية قوية للمنصات الرقمية وإنشاء بوابات إدارية، لتوسيع نطاق الرقمنة وتسهيل المعاملات، وتقليص الفجوة الرقمية، من خلال تمكين أكبر عدد ممكن من المواطنين من النفاذ إلى الفضاء الرقمي.

وعليه، فقد انصبت الجهود على رقمنة الخدمات العمومية بما يعزز الشفافية والإدماج الرقمي، ويسهم في الحد من تعقيد المساطر الإدارية، ويقوي حقوق المواطنين، ويضمن انتهاج سياسة أكثر شفافية في العمل الإداري، فضلا عن تشجيع مشاركة المواطنين في صياغة وتقييم السياسات العمومية.

وتقود الحكومة، بكل فعالية، عملية تنسيق وتنفيذ الرؤية الشاملة لإصلاح الإدارة والتحول الرقمي التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية، سعيا إلى إنجاح هذين المشروعين الكبيرين اللذين يستندان إلى إرادة سياسية قوية واستراتيجيات منسجمة ومتكاملة كفيلة بضمان نجاحهما واستمراريتهما.

الشّعب

التحول الرقمي:

حضور بارز في برنامج رئيس الجمهورية

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

لم يعد هناك أدنى شك في أن التكنولوجيات الرقمية اليوم، أضحت أحد المفاتيح الأساسية، إن لم نقل السحرية، في فك شفرة طريق الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، بل يمكن القول إنها الجوهرة والأداة القوية لحل معجل تحديات التنمية والوسيلة المثلى لإلغاء قفل التفاعل والفرص الاقتصادية وتسخير آليات الولوج إلى الخدمات الأساسية، سعيا لتحسين حياة المواطنين والوصول للرفاه المنشود، حيث حققت فاعلية الذكاء الاصطناعي تقدما سريعا وملموسا في إطار التحول الرقمي الذي تشهده البشرية، عبر إطلاق مشاريع مبتكرة، ساهمت بشكل كبير في دعم الإصلاحات السياسية والتنظيمية والمؤسساتية، واستهدفت تحسين بيئة الاستثمارات الخاصة بالقطاع الرقمي، وحفزت استخدام التمويل العلم ووسائل تخفيف المخاطر المختلفة...

ولم يكن إشراف فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، على إطلاق أشغال محطة إنزال الكابل البحري الدولي «ألالينك» ELLALINK)، بالعاصمة الاقتصادية، نواذيبو في ال 28 من يوليو المنصرم، إلا اسطع دليل على التوجه الاستراتيجي للدولة الموريتانية، نحو تعزيز البنية التحتية الرقمية وتأمين نفاذ البلاد للإنترنت، حيث يمثل مشروع محطة الإنزال هذه، التي تمتد على مسافة 669 كلم داخل المياه الإقليمية الموريتانية، وتحتوي على زوجين من الألياف البصرية بسعة 200 جيجابايت/ث قابلة للتوسعة حتى 500 جيجابايت/ث، وسعة قصوى تبلغ 12 تيرابايت/ث، لربط البلاد بشبكات الإنترنت في أوروبا وأمريكا، نقطة تحول محورية، مشيدة في مسار تطوير قطاع الاتصالات الوطني والرفع من مستواه، تلبية لتطلعات برنامج « خروج للوطن» لفخامة رئيس الجمهورية، الساعي لتشييد اقتصاد رقمي متكامل، له القدرة على مسايرة المتغيرات المتسارعة للتحولات العالمية .

وقد عكس استحداث وزارة خاصة بالتحول الرقمي، عزم الحكومة الموريتانية، المضي قدما في استفادة البلاد من التطورات الهائلة الحاصلة في مجال الحلول الرقمية، حيث سعى القطاع الجديد لمسايرة السياسات الحكومية، المستوحاة من رؤية فخامة رئيس الجمهورية، المسطرة ببرنامجه الانتخابي، وهكذا عبر قطاع التحول الرقمي، واقعيا عن جدية تصميم السلطات العمومية، لترجمة توجهات الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية، إلى واقع ملموس، عبر استغلال التكنولوجيا في كل أبعادها للاستفادة من علومها وما توفره من مزايا، الأمر الذي يعكس التوجه الاستراتيجي، نحو رحلة التحول الرقمي، وولوج فضائه الرحب، كالنهل من معين ما يوفره الذكاء الاصطناعي من تطبيقات هامة لتيسير الأمور الحياتية، من دقة وإرشاد ونصيحة، بعيدا عن الارتهان للعواطف والذاتية والارتجال والأخطاء البشرية، مما يحسن من الإنتاجية بشكل علم ويرسم طريق الرفاه .

وفي خطوات عملية للقطاع، ارتكزت مجمل دراساته حول محاور تعنى بتقوية السوق الوطني بالإنترنت، كما في الخطوة الأخيرة لإنزال كابل بحري ثان جديد، معززا الشمول الرقمي في البلاد، ومتيحا فرص تسويق الفائض من الربط الدولي للبلاد بالإنترنت، لدول الجوار، بالإضافة إلى تبني توجه استراتيجي لتطوير البنية التحتية الرقمية للبلاد، من تحقيق الارادات من تدفق وعبور البيانات انطلاقا من تطوير سوق إقليمي يعنى بهذا المجال.

وعمل القطاع، في الجانب التشريعي، على إصلاح شامل للقانون رقم 014-2022 الصادر بتاريخ 20 يونيو 2022 الخاص بالاتصالات الإلكترونية وسعى إلى تسريع اعتماد الاستراتيجية لتحسين مردودية البنية التحتية الحالية والمستقبلية، خاصة بعد استكمال تفعيل الكابل البحري الثاني. وفي سعيها لبناء قدرات الدولة وتحفيز النمو الاقتصادي، ركزت السلطات العمومية الموريتانية، في الأعوام الأخيرة، على منظومة التحول الرقمي، بهدف خلق اقتصاديات جاذبة للاستثمار، تنافسية ومتنوعة، لإقامة مجتمع يساير الحداثة ويعلك ناصية العلم والمعرفة، قادر على الابتكار ويسعى للقضاء على الفقر والوصول إلى تنمية مستدامة.

وقد بذل قطاع التحول الرقمي، وبتوجيهات مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية، جهودا حثيثة لتحسين وتوسيع البنية التحتية الرقمية الأساسية، ذلك أن البلاد، وبفعل إطلالتها على المحيط الأطلسي، على عكس الكثير من دول شبه المنطقة، تستطيع أن تلعب دور سوق العبور في المرحلة الحالية، وتوفير فرص اقتصادية كبيرة، قد تساهم بالدفع نحو اندماج بين دول المنطقة، وهو ما سعت إليه البلاد عبر شراكات متعددة، كما هو الحال في شراكة موريتانيا مع الاتحاد الأوروبي، سعيا لتحول اقتصادي واجتماعي مثمر وآمن وعلى أسس تعاون راسخ ومستدام في عالم الاتصال والتكنولوجيا.

وكان مشروع إنزال الكابل البحري الثاني، مؤخرا أصدق توجه نحو التحول المفصلي باتجاه تطوير قطاع الاتصال بالبلاد، حيث سيساهم في تعزيز أمان ومرونة الشبكة الوطنية، انطلاقا من خلق ممر جديد للإنترنت وتحسين جودتها، عن طريق زيادة سرعتها ب 5 أضعاف مع خفض أسعارها بنسبة 20 %.وقد تجاوز إجمالي استثمار هذا المشروع 43,5 مليون يورو، خصص منها مبلغ 25,6 مليون يورو لإنجاز المشروع، فيما خصص مبلغ و17,9 مليون يورو للصيانة على مدى ربع قرن.

موريتانيا 4.0 التي طال انتظارها:

الانتقال الجذري إلى عصر جديد

السيد أحمد سالم بده أشفغ - معالي وزير التحول الرقمي وعصرنة الإدارة

إن الثورة الرقمية لا تعرف حدودا جغرافية؛ وهي تعيد تشكيل الاقتصادات، وتحول المجتمعات، وتفتح آفاقا لم تكن في الحسبان لصالح الأمم القادرة على اقتناص الفرص. وعلى أعلى المستويات في بلادنا، اعتمد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، خيارا جريئا يتمثل في اغتنام سانحة الثورة التكنولوجية، وإدخال الحلول الرقمية في صميم التوجهات التنموية لموريتانيا، تأسيسا لمستقبل جديد لموريتانيا، يتجه بحزم نحو الحداثة.

عندما رأت وزارتنا النور، سنة 2021، كانت موريتانيا تبحر من دون بوصلة رقمية. واليوم، مع ارتفاع معدل النفاذ إلى الإنترنت من 63 % إلى 80 %، قطعت بلادنا خطوات حاسمة، وهي ترسم لنفسها هدفا يتمثل في ضمان تحقيق تحول رقمي ملموس يراعي الاحتياجات الحقيقية للمواطنين والمؤسسات الوطنية والإدارة العمومية.

نحن نبني سيادتنا الرقمية، اليوم، على بنية تحتية متينة، حيث نعزز ربط بلادنا بالإنترنت، من خلال شبكة للألياف البصرية يبلغ طولها أكثر من 6600 كلم، تربط مدن العدن والقرى والبلدات بشبكة الجيل الرابع، وتتيح إجراء الاختبارات الأولى لشبكة الجيل الخامس في نواكشوط وسيستضيف مركز نواكشوط للبيانات الذي يتيح توفر الخدمة بنسبة 99.982 %، الحوسبة للسحابية الوطنية اعتبارا من يونيو 2026. وفي الوقت ذاته ستحررنا محطة إنزال الكابل البحري الدولي الأنيك في نواذيبو، من التبعية للكابل الوحيد، وتفتح لنا فرصا لتجارة. وبذلك لن نكون خاضعين لإكراهات الربط، وإنما سنتحكم فيه لأول مرة، ونصدره للآخرين.

وتتواصل عملية عصرنة الإدارة بنفس الديناميكية؛ إذ تم ربط أكثر من 340 موقعا عموميا بشبكة الإنترانت الإدارية عالية السرعة، وهو ما يوفر للإدارة العمومية شبكة آمنة وفعالة. وجاءت حلول رقمية مبتكرة، مثل تطبيق كتابي للمراسلات الإدارية الرسمية، وبوابة خدماتي، لمركزة الخدمات العمومية الرقمية، ومنصة عين، للمشاركة المواطنية، لتمهد الطريق أمام إدارة عمومية أكثر سلاسة ومرونة، تقدم خدمات تتمحور حول المستخدم. وهكذا لم يعد المواطن هو من يتعين عليه أن يتكيف مع البيروقراطية، وإنما أصبحت الإدارة معنية بمواكبة احتياجات المواطن ورغباته وآرائه.

إلى ذلك يشهد اقتصادنا رقمنة متنامية. فقد أتاح مفتاح التشغيل البيني إجراء أكثر من 1.3 مليون معاملة مالية في سنة واحدة، وأصبحت المحفظة الإلكترونية لموريبوست، جيريد كاش، رمزا للشمول الخدمي؛ حيث توفر أكثر من 84 ألف مستخدم، جلوم من الفئات المحدودة الدخل، وصولا سهلا للخدمات المالية الرقمية. ويرافق قانون الشركات الناشئة، الهادف إلى تشجيع الابتكار، تنامي المنظومة الوطنية لريادة الأعمال الرقمية، حيث تجعل مواهبنا الشابة تتألق في المسابقات الإقليمية والدولية.

ولم تعد موريتانيا تكتفي بتدارك تأخرها السابق في المجال الرقمي، بل صارت تستبق الأحداث، حيث نستكشف اليوم بمسؤولية وجدية مسارات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبلوكشين وإنترنت الأشياء. من الناحية النظرية، توجد تطبيقات واعدة لهذه التكنولوجيا في سياقنا: شهادات ومعلومات غير قابلة للتزوير، وعقود آلية، وزراعة ذكية، وصحة أكثر أمانا، وتعليم معتمد. ونحن نعمق التفكير لإنضاج هذه التوجهات.

إن نجاح القطاع في مهامه ليس نجاحا فرديا؛ بل هو نجاح جماعي، يعود الفضل فيه لنساء ورجال يتميزون بحماسة وخبرة منقطعتي النظير، كما أن تنوع اختصاصاتهم، من مهندسين وتقنيين ومختصين في الأمن السيبراني والاتصالات وقانونيين واقتصاديين، وخبرتهم المعززة بمعرفتهم الميدانية، كان المفتاح الحقيقي لهذا التحول.

ومع ذلك فإننا لا نقلل من شأن التحديات. فلا يزال الأمن السيبراني يمثل أولوية الأولويات بالنسبة لنا، رغم التفعيل المرتقب لوكالة الأمن السيبراني والتصديق الإلكتروني، والإنشاء القريب لفريق الاستجابة لطوارئ الحاسوب. ولا يزال التكوين والتدريب على المهارات الرقمية والثقافة الرقمية الأساسية والحرف التقنية المعاصرة، في صدارة اهتماماتنا. وسيكون الشمول الرقمي، حتى لا نترك أحدا على قارعة الطريق، نصب أعيننا في كل قرار نتخذه.

وفيما تترك التحديات الماثلة، فإننا نخلق العديد من الفرص بالتزامن معها. فها هو مشروع واردبب سيسمح لنا بمضاعفة عدد الشركات الرقمية ثلاث مرات، وسيضاعف مرتين مساهمة القطاع الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن قابلية التشغيل البيني للمدفوعات، ورقمنة الصفقات العمومية، وظهور منظومة ديناميكية للشركات الناشئة، تشكل روافع قوية للنمو، تعمل على تنشيطها بشكل منهجي.

باختصار شديد، لقد أصبحت التكنولوجيا محركا قويا للتنمية، وأداة فعالة للتماسك، ورافعة صلبة للازدهار. وفي غضون أربع سنوات، مكنت التوجهات الثابتة لفخامة رئيس الجمهورية من إرساء أسس موريتانيا الرقمية. بينما حملت السنة الأولى من مأموريته الثانية طابع التسارع: خدماتي، عين المواطن، النظام الرقمي للسلامة المرورية، مركز نواكشوط للبيانات، السحابة الوطنية، الكابل البحري الثاني، والاستعداد للعبور المؤطر نحو تكنولوجيا المستقبل.

وستؤكد الأجندة الرقمية 2026-2030 التي نضعف اليوم على بلورتها، أن موريتانيا لم تعد تسعى لمجرد تدارك تأخرها التكنولوجي الذي أصبح من الماضي، وإنما صارت تتحدث عن الريادة الإقليمية والابتكار المتكيف مع واقعها. ولتحقيق ذلك نحن نمتلك الرؤية والأدوات والفريق الفعال، والعزيمة الصارمة قبل كل شيء.

إن موريتانيا 4.0 لم تعد مجرد حلم، بل واقع تبنيه سواعد أبنائها المختصين الأكفاء.

البوابة الرقمية للخدمات العمومية «خِدْماتي»

حين تعيد موريتانيا صياغة فن خدمة مواطنيها

خالد عابدين سيدي، الأمين العام للوزارة- ملسق خلية تسيير بوابة «خِدْماتي»

ثمة لحظات في التاريخ، يؤدي فيها إطلاق مبادرة ولحدة إلى إحداث تحول جذري في حياة الملايين من البشر. ويبدو أن موريتانيا تعيش اليوم إحدى هذه اللحظات المفصلية، بفضل بوابة «خدماتي» الرقمية للخدمات العمومية. وبصفتي منسقا لهذه الثورة الهادئة، يغمرني، يوميا، شعور عارم بالاعتزاز، لمساهمتي المتواضعة في كتابة صفحة جديدة من تاريخنا الإداري.

قبل سنوات قليلة من الآن كان من شبه المستحيل تخيل الحصول على خدمة عمومية، من دون طوابير طويلة، وتنقل مرهق بين المرافق الإدارية، وشعور بالإحباط جراء الإلزام بإعادة مسطرة إدارية من بدايتها، نتيجة نقص إحدى الوثائق. لكن هذا المشهد تغير اليوم بفضل بوابة «خِدْماتي» التي تمثل وعدا حكوميا يتحقق، بتوفير الخدمة العمومية لكل مواطن موريتاني، أينما كان ومتى شاء. ولم يكن هذا التحول ليرى النور لو لم تمتلك رؤية واضحة عما يجب أن تكون عليه الإدارة العمومية العصرية، فقد وضعنا المواطن في صميم عملنا، لا بوصفه متلقيا سلبيا للخدمة، وإنما باعتباره شريكا يستحق أفضل ما يمكن من خدمات في المتناول.

إن طموحا تحوليا كهذا لا يمكن أن يتحقق من دون وصول رقمي لا تشوبه شائبة. لهذا تحترم خليتنا، بدقة متناهية، المداولة رقم 2024-10 الصادرة عن سلطة حماية البيانات ذات الطابع الشخصي؛ بل إننا أدرجنا مراعاة هذه المداولة، عن قصد، في مقرر إنشاء الخلية، التزاما محققا منا بحماية خصوصية كل مستخدم، وحماية بياناته الشخصية.

ونحن فخورون بأن النتائج التي حققتها البوابة تفوق، بالفعل، توقعاتنا. ففيما كان الحصول على خدمة ما يستغرق كلفة باهظة في الوقت والجهد والمال، ها هي اليوم متوفرة بنقرة على الهاتف. وهذا الأمر يتيح تحرير موارد ثمينة كانت موجهة لتكاليف التشغيل، لإعادة توجيهها لأولويات وطنية أخرى. وما يحفزنا أكثر هو تلك الابتسامة في مُحَيَّا مواطنينا، حيث تضفي رسائل الرضا التي نتلقاها ممن تمكنوا من إنجاز معاملاتهم، وهم يحتسون كؤوس الشاي في منازلهم، معنى حقيقيا ومستداما على أدائنا.

وسيكون لهذا النجاح الوطني أثر دولي كبير، حيث تشير الدلائل إلى أن الأمم المتحدة ستعترف، خلال تقييمها الرقمي المقبل المزمع سنة 2026، بتحسن كبير في تقييمنا وفق مؤشري «تطوير الحكومة الرقمية»، و«الخدمات الرقمية»، جاعلة بلادنا في مصاف البلدان المرجعية في إفريقيا. كما سيتحسن تقييمنا على «مؤشر المشاركة الإلكترونية»؛ إذ تضمن «خِدْماتي»، من خلال «عين المواطن»، تفاعلا صادقا وشفافا بين المواطن وحكومته. ولن يكون هذا الاعتراف الدولي بإنجازاتنا مجرد مصدر فخر لنا، وإنما سيشكل برهانا على اتخاذنا القرارات الصحيحة.

إن نجاح البوابة يقوم أساسا على الانخراط الثقافي والحماسي للإدارة العمومية فيها. فقد التقع بنموذجنا عدد كبير جدا من المسؤولين العموميين السامين، وها هي الغالبية العظمى من القطاعات الوزارية تنخرط بنشاط في هذا المسار، مجسدة اهتمام إدارتنا العمومية بالنماذج المبتكرة والناجعة. ومع ذلك فإن أعظم مصادر فخرنا يكمن في التزامنا الراسخ بالشمول الخدمي للجميع. ولذلك قمنا بإنشاء شبابيك رقمية نموذجية على مستوى بعض البلديات، بوصفها أقرب مرفق إداري من المواطن. وسندمج، تدريجيا، لغة الإشارة في بوابة «خِدْماتي»، كما سنقوم بحملات إعلامية موجهة للأشخاص محدودي النظر و/أو الحركة.

وفي المجمل، تجسد بوابة «خِدْماتي» فلسفة جديدة للمصالح العمومية، تتحول فيه من منطق إداري يرتكز على الإجراءات والمساطر، إلى نهج تشاركي موجه نحو النتائج ورضا المواطنين. وفي عملية التحول هذه، ترفض خليتنا رفضا قاطعا ترك أي مواطن موريتاني على قارعة طريق هذه الثورة الرقمية والتكنولوجية الواعدة.

الحكومة الإلكترونية - الخدمات الرقمية والدعم القطاعي الرقمي

يشكل التحول الرقمي في موريتانيا رافعةً جوهرية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة ومواطنيها على أسس عصرية تستجيب لمقتضيات العدالة والشفافية والنفاذ المنصف إلى الخدمات. فالحكومة الإلكترونية لم تعد مجرد خيار، بل أصبحت رؤية تنموية متكاملة، تؤسس لاقتصاد المعرفة وتفتح آفاقا جديدة أمام الاستثمار والابتكار، وتُعزز مكانة البلاد في التصنيفات والمؤشرات الدولية.

في هذا الملف، نسلط الضوء على تجارب حية ومشاريع نوعية للحكومة الإلكترونية والخدمات الرقمية، والدعم القطاعي، جسّدت هذا التحول، وجعلت من الرقمنة أداة فعالة للتنمية، ووسيطا ذكيا بين الدولة والمجتمع، وجسرا نحو مستقبل واعد يقوم على الحصرنة والإنصاف والإبداع.

مهرجان مدائن التراث

الحلول الرقمية في خدمة الثقافة والتراث

المهندس أحمد لحبيب أبلو - المدير المساعد لحصرنة الإدارة
- رئيس لجنة الدعم القطاعي لمهرجان مدائن التراث

في مدائن التراث الموريتانية، حيث تحفظ الحجارة ذاكرة الزمان، وتروي المخطوطات سيرة المكان، سخّرت وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، التكنولوجيا لخدمة الساكنة المحلية في هذه المدائن، دعما قطاعيا عمليا رافق نسخة شنقيط 2024، فوضع الخدمات الرقمية في قلب التجربة الثقافية، ومهّد لبرنامج أصيل في ولدان 2025 يسلّط الضوء على ستينية اكتشاف «قلب الريشات» من طرف وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا)، مع الحرص على إيجاد قيمة مضافة للمواطن والسائح والحرفي المحلي.

شنقيط 2024: أثر رقمي ملموس وتجربة أفضل للمستخدم

خلال نسخة شنقيط 2024 من مهرجان مدائن التراث، قامت وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة بتدخل ميداني سهّل على السكان والزوار استخدام المنصات الحكومية داخل فضاءات المهرجان، حيث تمت تقوية خدمات الاتصالات والإنترنت ووفرت نقاط مساعدة ميدانية وإرشاد للفئات الأقل شمولا رقميا. كما أقيمت تدريبات في المهارات الرقمية والأمن السيبراني بالتعاون مع بلدية شنقيط. وكانت الفكرة بسيطة وفعّالة، تتمثل في تعريف الساكنة بالخدمات العمومية الرقمية، ومواكبتهم للاستفادة منها، وتدريب شباب من المدينة في المجال الرقمي، وتوفير المعلومات عن الفعاليات والمواقع الثقافية، عبر الوسائط الرقمية. وهكذا أنجز المواطن معاملاته بسرعة أكبر، وبمواكبة رقمية من الوزارة، فيما حصل الزائر على محتوى منظم، عزّز تفاعله مع المدينة وتراثها. وبقدر ما أرست المبادرة جسور الثقة بين السكان المحليين وحكومتهم، فقد فتحت المجال أمام السياحة الثقافية لتستفيد من أدوات رقمية تثري الإقامة وتساعد في اكتشاف منتجات محلية ذات قيمة.

وادان 2025: تعميق التجربة والاحتفاء بستينية «قلب الريشات»

يقوم تصور الوزارة لنسخة وادان 2025 على رسملة تجربة شتيط 2024، فيما يشع «قلب الريشات» (عين الأرض) في صدارة المشهد، احتفاء بستينية اكتشافه من طرف وكالة الفضاء «ناسا» سنة 1965. هذا الحدث يمنح المهرجان رواية تجمع بين العلم والهوية، وتفتح نافذة لتجربة ثقافية–علمية متكاملة. وتعد الوزارة مفاجأة عن هذا المعلم الفريد، ستكشف عنها في حينها.

ويتضمن البرنامج –كذلك– إنشاء فضاء رقمي متعدد الخدمات داخل البلدية لمرافقة المواطنين ميدانيا في استخدام المنصات الحكومية، مع مسارات دعم مخصصة لكبار السن وسكان القرى المحيطة، وتدريب شباب محليين لإدارة الفضاء وضمان استدامته. كما يشمل مساراً لرقمنة خدمات البلدية وتعزيز النفاذ للإنترنت لتحسين جودة الخدمة.

وستقدم الوزارة للزوار تجربة ذكية عبر مساعد افتراضي يوفر معلومات البرنامج والخرائط والتنبيهات الفورية، ومسارات تفاعلية برموز QR تربط المعروض الثقافي بسردية مختصرة ووسائط صوتية وبصرية، إضافة إلى بطاقة زائر رقمية تنظم العروض المحلية وتشجع الاكتشاف المسؤول.

وتظهر القيمة المضافة لهذا الدعم القطاعي بشكل واضح: للمواطن خدمة أسرع وإرشادا أوضح بخفض الكلفة الزمنية وتحسين جودة التجربة، وللسائح

محتوى موثوقا وتجربة تفاعلية تُطيل مدة الإقامة وتزيد الإنفاق الثقافي؛ وللحرفي منفذا على السوق العالمي، ودليلا إلكترونيا يتيح طلبات تمتد آثارها لما بعد المهرجان. كما ستولّد المنظومة بيانات رقمية عن اهتمامات السكان والزوار، يمكن البناء عليها لاتخاذ قرارات لتحسين النسخ المقبلة من المهرجان.

من ذاكرة المكان إلى اقتصاد الثقافة

تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، يؤكد مهرجان مدائن التراث أن الحلول الرقمية، حين تُصمَّم لخدمة المحتوى الثقافي والمستخدم النهائي، تتحول إلى رافعة تنموية. فما تحقق في شتيط 2024 وفّر أساسا صلبا لتوسيع الأثر في وادان 2025، مع إبراز ستينية اكتشاف «قلب الريشات» بوصفها لحظة نادرة تجمع العلم بالتراث. وبهذه المقاربة العملية، يحصل السكان المحليون على خدمة عمومية واضحة وفعّالة، ويحصل الزائر على تجربة غنية وموثوقة، ويجد الحرفي طريقا مباشرا إلى أسواق أوسع.

إن الاحتفاء بـ «عين الأرض» أو «قلب الريشات» في فعاليات مهرجان مدائن التراث لا يضيف بعدا علميا فحسب، بل يعزز من مكانة وادان كمركز حضاري عالمي. فكما كانت وادان بوابة للعلم والمعرفة في الماضي، فهي اليوم بوابة للتأمل في عمق الهوية.

وعلى المدى المنظور، يمكن صياغة تجربة غامرة لـ «قلب الريشات» باستخدام تقنيات الواقع الافتراضي، وتصويرها عبر القنوات الرقمية والمنصات السياحية؛ لتحقيق عائدات مالية مجزية لموريتانيا، من شأنها توفير مصدر مهم لتمويل المشاريع التنموية في المدينة التاريخية.

منصة عين المواطن

التقريب المستدام للدولة من المواطن

مولاي أحمد ديدي
- المستشار الفني المكلف بعصرنة الإدارة

تشهد عملية التحول الرقمي للعمل الحكومي في موريتانيا نقلة حاسمة، فمن خلال عين المواطن، وهي المنصة الوطنية المخصصة للشكاوى والمقترحات والتبليغ عن أوجه القصور الإدارية، توفر الدولة للمواطنين شبّاكا موحدا بسيط الاستخدام، قابلا للتتبع ويسهل الوصول إليه. وتفتح السلطات العمومية من وراء ذلك إلى تحويل كل تفاعل للمواطن مع المنصة إلى تحسين ملموس في الخدمة العمومية، فضلا عن جعل المشاركة الرقمية سلوكا مدنيا يقام به بشكل تلقائي. ومن خلال هذه المنصة، تقدم الدولة الموريتانية دليلا ساطعا على قدرتها على الاستماع والعمل، والابتكار من أجل الصالح العام.

الإصغاء الفعال المحسّن للأداء

أطلقت الحكومة منصة عين في سياق تحديثي متسارع للأداء العمومي، وهي تجمع في فضاء واحد ثلاث قنوات تعبيرية متكاملة: المواطن الذي يشاهد خللا إداريا يمكنه التبليغ عنه، والذي لديه فكرة لتحسين الأداء يمكنه اقتراحها، والذي يطلب حلا لمشكلة محددة يعاني منها، يمكنه تقديم الشكوى عبر المنصة. وقد أفضى هذا الانفتاح غير المسبوق إلى تحرير صوت المواطن وأرسى حوارا بناءً بينه وبين إدارته وحكومته.

ويؤدي هذا التفاعل الذي كان يبدو نظريا في السابق، إلى نتائج قابلة للقياس بشكل جيد؛ حيث تشير البيانات الأخيرة إلى تسجيل 13,842 ملتمسا مختلفا، تم التعامل مع 13,437 منها بالفعل. وقد بلغت نسبة المعالجة 97 %، مما يعكس التزام الجهات المعنية وسرعة استجابتها للالتماسات. ويثبت هذا الأداء، المتناغم مع مؤشرات التقدم المرئية، أن الجهاز الإداري لم يعد يكتفي بالإقرار باستلام الطلبات، ولكنه أصبح يعالجها ويغلقها ويُبلغ أصحابها بذلك.

إن هذا التحول يستند إلى سلسلة قيمة أصبحت الآن تحت السيطرة. إذ أن كل ملتمس يحاط بالعناية اللازمة، من تأريخه ومتابعته لحظة بلحظة حتى معالجته وإبلاغ المستخدم بذلك وإغلاق الملف. وبالإضافة إلى معالجة الشكاوى، تثمّن المنصة مقترحات المواطنين عبر توجيهها إلى الجهات المختصة، بينما تُغذي البلاغات عن أوجه القصور، الإجراءات التصحيحية السريعة. ومن خلال تجميع هذه التدفقات، تصبح منصة عين المواطن مقياسا لجودة الخدمة، ومصدرا للتعلم المستمر بالنسبة للإدارة العمومية. والنتيجة الطبيعية لهذا المسار هي تقليص آجال المعالجة وتعزيز الثقة.

منحى تصاعدي لمؤشر المشاركة الإلكترونية

يؤدي احتضان المواطنين والإدارة العمومية لمنصة «عين»، بشكل واسع، إلى آثار إيجابية تتجاوز الحدود الوطنية؛ حيث تبرز موريتانيا، بفضلها، كنموذج يُحتذى به في إفريقيا، مبرهنة على إمكانية التوفيق بين الابتكار التكنولوجي والفعالية الإدارية. وقد كان لهذا الزخم تأثير مباشر على مؤشر المشاركة الإلكترونية للأمم المتحدة، الذي يقيس، كل سنتين، قدرة الدول على إشراك مواطنيها في الحياة العامة عبر الأدوات الرقمية.

ففي عام 2024، احتلت موريتانيا المرتبة 174 من أصل 193 دولة في مؤشر المشاركة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة، محققة درجة 0.123، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بعام 2022، حيث كانت البلاد تحتل المرتبة 190 بدرجة 0.0227. وقد تم تسجيل هذا التقدم، بعيد أسابيع قليلة من إطلاق منصة عين التي وسّعت وسهّلت للمشاركة الرقمية للمواطنين.

وتشير الإسقاطات والتنبؤات المستقبلية، إلى أن الحفاظ على معدل معالجة يفوق 95 %، علاوة على النشر المنتظم للأداء، من شأنهما تحقيق مكاسب إضافية في المؤشر وفي ترتيب البلاد بحلول عام 2026. وإن يكون ذلك مجرد إعلان، بل سيشكل ترجمة إحصائية لدائرة تفاعل إيجابي متصاعد، فكلما زادت شفافية الدولة واستجابتها لمواطنيها، كلما ارتفعت مشاركتهم وزاد انخراطهم وتشبيكهم مع الدولة، وتحسنت، في المقابل، قدرة الإدارة على التعلم والتكيف.

إن عين المواطن ليست مجرد منصة رقمية، بل هي منهج، حيث إنها تصوغ من رأي المواطن وأفكاره قرارات تنفيذية، وتحوّل الالتزام بالنتائج إلى وعد مُنجز. ومع استمرار المنظومة في جمع الشكاوى والمقترحات والبلاغات، ستزداد الإدارة العمومية دقة وسرعة وشفافية. أما الدولة، فستعزز مكانتها في التصنيفات الدولية، بينما تتحسن يوميا تجربة المستخدم-المواطن مع الخدمة العمومية. وهذا يظهر معنى التحديث والعصرنة؛ أي حيث تتجلى التكنولوجيا في خدمة أكثر إنسانية، وأقرب للمواطن، وأكثر فعالية.

الولوج للعدالة من خلال رقمنة الخدمات:

20 ألف صحيفة سوابق عدلية إلكترونية في خمسة أشهر

صلاح الدين اخيارهم
- مدير الرقمنة والابتكار التكنولوجي - وزارة العدل

يشكل التحول الرقمي لقطاع العدل أحد المحاور الأساسية في الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير العدالة، وهي استراتيجية شاملة وضعتها وزارة العدل عقب أيام تشاورية موسعة، شاركت فيها مختلف الهيئات والمؤسسات والشخصيات المرجعية، بإشراف معالي وزير العدل، السيد محمد محمود ولد الشيخ عبد الله بن بيه. ويأتي هذا التوجه تجسيدا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ووفاءً بالتزامه بإصلاح النظام القضائي وتطويره بما يواكب متطلبات العصر.

في هذا السياق، شرعت وزارة العدل في اتخاذ خطوات عملية نحو التحول الرقمي، بدءاً بتقييم جاهزية القطاع، وإعادة هيكلة الوزارة لإنشاء مديرية للرقمنة والابتكار التكنولوجي. كما تم إعداد خطة محور الرقمنة من خلال لجنة فنية متخصصة، بمواكبة من وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة.

وانطلاقا من ذلك انطلق مشروع رقمنة صحيفة السوابق العدلية ليشمل رقمنة الأحكام القضائية وملفات المتهمين عبر نظام مكتبي متطور، يسهل عمل كتاب الضبط في وكالات الجمهورية والمحاكم. ويعتمد النظام على تقنيات بيومترية للتعرف على الهوية باستخدام بصمة الأصابع والوجه، ويرتبط مباشرة بنظام الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة. كما تم إجراء إحصاء شامل للسجناء على المستوى الوطني، لربط أحكامهم القضائية ببياناتهم البيومترية، ما عزز من دقة البيانات وسهولة تتبعها. وقد أتاح هذا التحول للمواطنين إمكانية الحصول على صحيفة السوابق العدلية عن بُعد، مما وفر عليهم الوقت والجهد، وساهم في توحيد شكل الصحيفة الجديدة وجعلها أكثر أمانا بفضل خصائصها التقنية الحديثة. ومنذ إطلاق الخدمة في مارس الماضي، تم إصدار أكثر من 20 ألف صحيفة سوابق عدلية إلكترونية عبر بوابة «خدماتي» و«تطبيق «هويتي».

وتبرز الشراكة بين وزارة العدل ووزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة كرافعة أساسية لإصلاح وتطوير العدالة. فقد أسهمت هذه الشراكة في تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال ربط جميع المحاكم بشبكة الإنترنت، وتوفير الخبرات والاستشارات والدعم الفني للمشاريع الرقمية الجارية والمستقبلية. كما أن إنشاء مديرية للرقمنة والابتكار التكنولوجي في وزارة العدل عزز من التنسيق الفعال والمستدام مع وزارة التحول الرقمي، ما يضمن المتابعة الدقيقة للدعم الرقمي القطاعي الموجه لوزارة العدل.

ويمثل هذا المسار علامة فارقة في تاريخ العدالة الوطنية، إذ يمهد الطريق لإدخال أنظمة رقمية حديثة تسهل عمل القضاء، وتوفر أرشيفا رقميا متطورا، وتعزز الشفافية، وتضمن وصول المواطنين إلى العدالة بسهولة ونسيابية.

منظومـــــــة الأمن الوطنـــــــي

حين تُحوّل التكنولوجيا الأمن العام الموريتاني

خلف شاشات المراقبة في المديرية العامة للأمن الوطني، تجري ثورة صامتة منذ سبتمبر 2024؛ حيث تتم إعادة صياغة قواعد الأمن العام الموريتاني، بفضل «منظومة الأمن الوطني» المطورة بالتعاون الوثيق مع وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة. وتترجم المنظومة الإرادة الراسخة لدى المديرية العامة للأمن الوطني، للاستفادة الكاملة من التكنولوجيا، لا سيما تكنولوجيا المستقبل، لتحسين أدائها بشكل متزايد.

في قلب المجمع الأمن للمديرية العامة للأمن الوطني، تعمل خوادم «منظومة الأمن الوطني» ليلا ونهارا؛ حيث تحتضن هذه البنية الرقمية السيادية نظام معلومات أمنيا شديد التعقيد، يتمحور حول خمس مكونات رئيسية، هي: نظام الأمن المروري، نظام الأمن العام، نظام الإدارة الذكية للمخوضيات، نظام قواعد البحث المتصلة بالقواعد الوطنية والدولية، وتطبيق «أمان». وإذا كان المواطنون لا يرون سوى الجزء الظاهر من الجبل الجليدي، وهو نظام الأمن المروري وتطبيق «أمان»، فإن منظومة رقمية متكاملة تعمل خلف الكواليس.

إن ربط مختلف هذه الأنظمة ليس وليد الصدفة، ذلك أن قابلية التشغيل البيني للوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة، ومديرية النقل البري، والخزينة العامة، والجمارك، وشركات الاتصال، تسمح بنسج شبكة معلومات متكاملة، بدقة متناهية. في هذا الأحجية الرقمية التي تتضاعف الفعالية التشغيلية مع عقدة تسيير المرور العمومية، تجد كل معلومة «مكانها المناسب».

الأرقام تتحدث عن نفسها وتحكي قصة تحول حقيقية خلف الكواليس. فما بين سبتمبر 2024 وأغسطس 2025، رصدت المنظومة 275.249 مخالفة مرورية، مقابل مبالغ ضخم قدره 241.199.000 أوقية جديدة، تمت تسوية 117.419 منها، مقابل 103.656.400 أوقية جديدة. وهذه الإحصائيات ليست مجرد أرقام، بل هي شاهد على تغيير عميق يجري حاليا على مستوى المراقبة المرورية.

وتوجد جغرافية دقيقة للسلوكيات المرورية خلف هذه البيانات الإجمالية؛ إذ يتصدر تجاوز الإشارة الحمراء قائمة المخالفات بـ106.217 حالة، يليه الوقوف الممنوع (70.410 حالة) والسير في الاتجاه المعاكس (50.509 حالة). وتعد هذه الخريطة للمخالفات أداة استراتيجية ثمينة، تتيح توجيه حملات الوقاية والتوعية، بشكل دقيق، إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

لكن الثورة الحقيقية تكمن في تجربة المستخدم؛ فالإشعارات النصية الفورية أفضت إلى أتمتة الإبلاغ عن المخالفات، ووضع حد للنواقص البشرية؛ فحيثما تتردد العين البشرية، تحسم الآلة المواقف، بدون أي هامش للخطأ. علاوة على ذلك، مكّنت الرقمنة الكاملة لدفع المخالفات المرورية، من تحويل العبء الإداري المتمثل في إجراءات الدفع إلى خطوة رقمية بسيطة. وهكذا اختفت الطوابير، وانتهت مخاطر الاختلاس والمشاكل الناجمة عن ضياع الأوصال.

الذكاء الاصطناعي، السلاح الخفي للعالم

يشكل الذكاء الاصطناعي العقل الخفي للمنظومة، وإن لم يره الجمهور بشكل واضح. فبفضل تكنولوجيا التعرف الآلي هذه، والمطورة بالشراكة مع الوكالة الرقمية للدولة، تتم مراقبة الطرق بلا كلل ولا ملل، ويتم كشف المركبات ذات الصونة المزدوجة، وذات اللوحات المزورة، ومختلف المخالفات الأخرى ... لا شيء يفلت من هذه الخوارزميات التي تحلل وتقارن وتقرر في أقل من جزء من الثانية.

ويتسع الأفق التكنولوجي بالفعل نحو مجالات جديدة، مثل تكنولوجيا التعرف على الوجوه، وتكنولوجيا التحليل السلوكي التنبؤي، والتي ستأتي التجربة في مجالات عديدة، منها مكافحة الجريمة المنظمة، والهجرة السرية، لترسم معالم مستقبل أمني واعد. وستضع هذه التطورات التكنولوجية موريتانيا، كمرجع إقليمي في مجال الأمن المرقمن، دون تهويل ولا صخب، ولكن بفعالية هادئة ومتأنية.

وفيما تظير البراعة التكنولوجية للمشروع كل الفخر، فإن بُعده السيادي هو أكثر ما يثير الإعجاب؛ حيث إن منظومة الأمن الوطني مطورة بالكامل بكفاءات وطنية، وتتم استضافتها وطنيا، في المجمع الأمن للمديرية العامة للأمن الوطني، وهذا ما يضمن استقلاليتها الاستراتيجية التامة.

ويبرهن هذا الإنجاز على أن موريتانيا تمتلك المواهب اللازمة لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة، إذ أن هذا النموذج الرقمي المبتكر حائز على أعلى مستويات الجدارة في الأمن العام العصري والفعال.

الإبداع والابتكار والنجاح:

بوابــة خِدْماتــي تُحــرّر روح المبــادرة

محمد المختار الشيخ سيدي حسني
- مكلف بمهمة

تواصل الوكالة الموريتانية لترقية الاستثمارات مسارها الحاسم في عصرنة الإدارة العمومية؛ حيث وفّرت، عبر بوابة خدماتي، إمكانية إنشاء الشركات وطلب الاستفادة من حوافز قانون الاستثمار بلمسة زر. إنها نقلة نوعية تُبسّط حياة المستثمرين، وتدفع بموريتانيا نحو مسار التميز.

لقد انتهى زمن الطوابير والإجراءات الورقية المعقدة! فمن خلال دعم وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، رقمنت الوكالة خدمتين أساسيتين هما: إنشاء الشركات وطلب الاعتماد للاستفادة من قانون الاستثمار. واليوم يمكن لأي رائد أعمال أن يشرع في إجراءاته عبر الإنترنت ويتابعها رقمياً، من إيداع النظام الأساسي وصولاً إلى استلام الوثائق الرسمية. ويتولى الشباك الموحد، التابع للوكالة، تنسيق المسار مع المحكمة التجارية، والمديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والخزينة العامة، مما يقلص الآجال ويُحسّن تجربة المستثمر ويعزز مناخ الأعمال. هذا التوجه يترجم توصيات المجلس الأعلى للاستثمار، ويندرج ضمن ديناميكية الإصلاحات التي أطلقتها السلطات العليا في البلاد.

رقمنة تعزز جذب الاستثمارات

لا تقتصر هذه الرقمنة على تبسيط الإجراءات الإدارية، بل تعكس إرادة مؤسسية صلبة لتعزيز جاذبية موريتانيا كوجهة استثمارية. فالمستثمر يستفيد من مسار رقمي سلس، آمن وشفاف يضمن له الولوج إلى مزايا قانون الاستثمار. ومع اقتراب صدور المرسوم التطبيقي لهذا القانون، تسبق الوكالة الزمن بتكييف بنيتها الرقمية لتقديم خدمات أكثر كفاءة، في انسجام مع المعايير الدولية.

وتؤكد الوكالة عزمها على المضي أبعد من ذلك؛ إذ ستتسع دائرة الرقمنة لتشمل مزيداً من الخدمات، ويجري التحضير لمرحلة التكامل بين أنظمة المعلومات وإطلاق وظائف مبتكرة جديدة. هكذا تتبلور ملامح إدارة رقمية مرنة ومتكاملة، تُواكب النمو الاقتصادي وتضع المستثمرين في قلب بيئة أعمال أكثر جاذبية وتنافسية.

نحو مستقبل استثماري واعد

إن الوكالة الموريتانية لترقية الاستثمارات، من خلال رؤية استراتيجية قائمة على الابتكار والشفافية، تجدد التزامها الكامل بمرافقة المستثمرين خطوة بخطوة. ومع بوابة خِدْماتي، لم يعد النجاح مجرد طموح، بل أصبح مساراً عملياً واضح المعالم، متاحاً للجميع. موريتانيا اليوم تفتح أبوابها للمستثمرين، وتدعوهم إلى اغتنام فرص غير مسبوقة في بيئة أعمال حديثة، تنافسية، ومشجعة على الإبداع والازدهار.

التكنولوجيا المالية في موريتانيا:

قفزة رقمية واعدة ترسم ملامح المستقبل

قطب الزمان عمر محمود
المدير المساعد للاستراتيجية والتعاون

تسير موريتانيا بخطوات متسارعة في مسار التحول الرقمي للقطاع المالي، بفضل الإصلاحات العميقة التي يقودها البنك المركزي الموريتاني، بما في ذلك تحديث البنية التحتية المالية، والانتشار الواسع للمحافظ الإلكترونية. ولم تعد التكنولوجيا المالية مجرد تجربة سطحية، بل غدت اليوم رافعة حقيقية للشمول المالي، وشفافية التدفقات، وتعزيز تنافسية المؤسسات. وتكشف أرقام 2024 عن طفرة في نمو المنصات الرقمية وعصرنة جبية لحوكمة البيانات المالية.

منظومة دفع من جيل جديد

في إطار خطته لعصرنة النظام المالي الوطني، أطلق البنك المركزي منصة MACSS التي أصبحت العمود الفقري للمدفوعات في البلاد. هذه المنظومة المتكاملة تجمع بين نظام التسوية الآنية الإجمالية (RTGS)، وغرفة المقاصة الآلية (ACH)، والمركزي لإيداع الأوراق المالية (CSD)، وهو ما منح للسوق المصرفية مرونة غير مسبوقة، فضلا عن مواءمة معاييرها مع أفضل الممارسات الدولية.

وفي ذات الوقت، ساهم اعتماد النظام المصرفي المتكامل (CBS) في توحيد المعالجة المالية وأتمتة إجراءات كانت تُنجز بشكل يدوي في السابق. كما فتح ربط البنية بالنظام المالي الدولي الطريق لاعتماد المعيار إيزو 20022، الذي يضمن التشغيل البيني والكفاءة العالية في تبادل البيانات المالية.

من الناحية العملية، أصبح البنك يعتمد على منصة دولية من REFINITIV، تتيح صفقات السوق في الوقت الفعلي، وتؤتمت الرقابة على الامتثال، وتحدد سعر الصرف المرجعي بشكل يومي. وقد انعكست هذه القفزة في الأرقام، حيث فقد نما حجم التحويلات البينية عبر نظام التسوية الآنية الإجمالية، بنسبة 194 % خلال عام واحد، فيما سجلت عمليات الدفع بالهاتف المحمول زيادات لافتة.

وبالتوازي مع ذلك، عزز مشروع خوْصَة بيانات البنك المركزي قدرة المؤسسة على الرقابة والإشراف. فقد أنشئ مستودع بيانات وطني تتم تغذيته يوميا عبر واجهات برمجة التطبيقات (API)، يضم أكثر من 71,5 مليون سجل. ومع توظيف تكنولوجيا التحليل المتقدمة وأدوات القيادة المؤتمتة، صار البنك يمتلك رؤية أوضح للاستقرار المالي، ويوفر للفاعلين أدوات دقيقة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.

المحافظ الإلكترونية والمدفوعات الرقمية: واجهة للاقتصاد الجديد

الأرقام لا تكذب ولا تراوغ. فقد أفاد البنك المركزي الموريتاني في تقريره السنوي لعام 2024، بارتفاع التحويلات الإجمالية بنسبة 194 %، وقفز تسويات المقاصة بنسبة 293 %، فيما تمت المدفوعات عبر الهاتف المحمول من 0,02 مليار أوقية جديدة في يناير إلى 1,34 مليار أوقية جديدة في دجمبر من العام نفسه. وبالمجموع، تم تنفيذ أكثر من 557,6 مليون عملية رقمية بقيمة تجاوزت 2000 مليار أوقية جديدة، شكّلت التحويلات وحدها حوالي 81,9 % منها.

ومع دخول مفتاح التشغيل البيني للمحافظ الإلكترونية حيز التنفيذ، تم ربط عشر محافظ إلكترونية قادرة على معالجة أكثر من 1,3 مليون عملية بينية. كما وصلت المدفوعات عبر البطاقات نموها المتباطئ حوالي 243 مليون أوقية جديدة، رغم أن إصدار البطاقات المصرفية المحلية سجل تراجعا لصالح حلول الأموال عبر الهاتف والدفع عبر شبكة الوكلاء المحليين.

ويواكب هذه الديناميكية إطار استراتيجي وتشريعي دقيق، فالاستراتيجية الوطنية للمدفوعات الإلكترونية جعلت الدفع الإلكتروني في قلب الجهود الرامية للحد من استخدام النقد وتسريع عملية السيرفنة. أما الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي فقد وضعت هدفا طموحا يتمثل في الوصول بنسبة الشمول إلى 63 % بحلول 2028، من خلال تعميق العرض وتطوير الرقمنة في بيئة تنظيمية ملائمة.

أبعد من التكنولوجيا... حياة تتغير

لا تقف أهمية عصرنة أنظمة الدفع عند حدود التقانة والأرقام، بل تمتد إلى حياة الناس، حيث تعني الخدمات المالية الرقمية شمول المزيد من الأسر، وتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، وخلق فرص جديدة عبر المحافظ الإلكترونية، من ادخار وتأمينات صغيرة، إلى قروض مسؤولة وخدمات تجارية رقمية.

ومن أبرز الاتجاهات التي بدأت تتشكل يظهر تشغيل المحافظ الإلكترونية مع البنوك بشكل أكبر، واعتماد المدفوعات السريعة عبر رموز QR، جنبا إلى جنب مع تزايد عدد المتاجر التي تعتمد الدفع الرقمي في نشاطها اليومي.

لقد وضعت موريتانيا الأسس التقنية والتنظيمية الضرورية لانتشار واسع وآمن للمدفوعات الرقمية. ويبقى التحدي الأكبر هو تحويل هذه القدرة إلى ثقافة مستدامة، وهذا مرهون بقدرة الفاعلين على مواصلة الابتكار وترسيخ ثقة المستخدمين. وإن تحقق ذلك، فإن للتكنولوجيا المالية الموريتانية فرصة نادرة لتسريع الشمول المالي، وجذب الاستثمار، ودفع الاقتصاد غير المصنف نحو الانخراط في منظومة رسمية أكثر انفتاحا وشفافية.

ولا تقف مزايا التمويل الرقمي عند حدود الكفاءة وسرعة الإنجاز فحسب، بل تفتح الأفق أمام اقتصاد أكثر عدلا في الوصول، أوضح في التتبع، وأقدر على خلق القيمة والثروة.

التكنولوجيات الثورية - الحاضر والمستقبل: اليوم للتفكير، وغدا للتأثير

تعيش البشرية اليوم على وقع ثورة تكنولوجية غير مسبوقة، تفرض إيقاعها السريع على جميع مناحي الحياة، وتعيد صياغة علاقة الإنسان بالمعرفة والإنتاج والخدمات. من البيانات الضخمة التي تُعد نفط العصر الرقمي، إلى الحوسبة السحابية التي تفتح آفاقا غير محدودة للتخزين والمعالجة، ومن الذكاء الاصطناعي بما يحمله من وعود كبرى في الصحة والتعليم والأمن، إلى إنترنت الأشياء والبلوكشين التي تعيد رسم مشهد الثقة والمعاملات؛ كل هذه الأدوات لم تعد مجرد مفاهيم مستقبلية، بل غدت واقعا يؤثر في يومياتنا. إن التفكير في الحاضر بكيفية استيعابها وترسيخها هو السبيل إلى التأثير في الغد، لصياغة مستقبل أكثر ابتكارا وعدلا واستدامة.

البيانات الضخمة في قلب التحول الرقمي

محمد ولد بوبه - مدير التطوير والتشغيل البيلي

تُعد البيانات الضخمة (Big Data) من أبرز المفاهيم التقنية التي أحدثت نقلة نوعية في طريقة جمع المعلومات وتحليلها واتخاذ القرارات. يشير المصطلح إلى كميات هائلة ومعقدة من البيانات التي لا يمكن إدارتها أو معالجتها باستخدام الوسائل التقليدية. وتأتي هذه البيانات من مصادر متنوعة تشمل المعاملات المالية، الشبكات الاجتماعية، الأجهزة الطبية، أجهزة الاستشعار، إلى جانب المؤسسات الحكومية والخاصة.

تتميز البيانات الضخمة بعدة خصائص، أبرزها: الحجم الكبير، سرعة التغير، تنوع الصيغ، وتعقيد المعالجة. هذه الخصائص تتطلب بنية تقنية متقدمة وأدوات تحليل متطورة لاستخلاص أنماط وارتباطات ذات قيمة. وقد أصبحت البيانات الضخمة أداة أساسية تعتمد عليها المؤسسات لاتخاذ قرارات استراتيجية وتحسين الأداء بشكل عام.

تتنوع استخدامات البيانات الضخمة لتشمل معظم القطاعات الحيوية، حيث تسهم في رفع الكفاءة وتحسين جودة الخدمات والمنتجات:

• القطاع المالي: يمكن استخدام البيانات الضخمة لتحليل الأسواق الاقتصادية بشكل أعمق، مما يتيح للمؤسسات المالية اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة. كما تساعد في تحسين إدارة المخاطر والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، مما يسهم في تحقيق استقرار أكبر في السوق.

• الرعاية الصحية: في مجال الصحة، تساعد البيانات الضخمة على تقديم رعاية أكثر تخصيصًا وفعالية. من خلال تحليل المعلومات الصحية للمرضى، يمكن وضع خطط علاجية دقيقة تأخذ في الحسبان العوامل البيئية والجينية، مما يحسن من جودة الرعاية الصحية.

• النقل والمواصلات: باستخدام تحليل البيانات الضخمة، يمكن تحسين حركة المرور في المدن الكبيرة، مما يقلل من الازدحام ويساهم في توفير الوقت والموارد. كما يمكن لهيئات النقل أن تُحسن من خطط التنقل استنادًا إلى بيانات حركة المستخدمين، مما يعزز من كفاءة الشبكات.

• التجارة والتجزئة: في قطاع التجارة، تتيح البيانات الضخمة للشركات دراسة سلوك المستهلكين بشكل معمق. من خلال هذه التحليلات، يمكن تحسين استراتيجيات التسويق، وتقديم خدمات موجهة تلبي احتياجات كل فئة من العملاء، مما يرفع من تجربة التسوق.

• الزراعة: في الزراعة، تساعد البيانات الضخمة على تحسين الإنتاجية وتقليل التأثير البيئي. من خلال جمع وتحليل بيانات الطقس وخصائص التربة، يمكن للمزارعين اتخاذ قرارات أفضل بشأن الزراعة، مما يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية.

• الطاقة: تلعب البيانات الضخمة دورًا مهمًا في تحسين إدارة شبكات الطاقة. من خلال تحليل استهلاك الطاقة في الوقت الفعلي، يمكن توفير حلول أكثر كفاءة لتوزيع الطاقة، مما يعزز من استدامة القطاع.

أصبحت البيانات الضخمة ركيزة أساسية في عالمنا الرقمي، حيث تمكّن من تطوير العمليات وتحسين الخدمات في مختلف المجالات. ومع التزايد المستمر في حجم البيانات وتنوع مصادرها، يُنتظر أن تلعب هذه التكنولوجيا دورًا محوريًا في تشكيل مستقبل أكثر ابتكارا وكفاءة.

مـركـز نواكشـوط للبيـانـات:

محطة استراتيجية للتحول الرقمي في موريتانيا

يعقوب محمد ابيليل - المستشار الفني المكلف بالتشغيل البيلي والمسائل المشتركة بين القطاعات

خطت موريتانيا خطوة حاسمة في استراتيجيتها للتحول الرقمي من خلال إنشاء مركز نواكشوط للبيانات، المعتمد من المستوى الثالث. هذه البنية التحتية الحديثة والآمنة للغاية تستجيب لأعلى المعايير الدولية في مجال استضافة البيانات، وضمان استمرارية الخدمات والقدرة على الصمود. ويُعتبر إنجازه تقدماً كبيراً يعكس إرادة البلد في بناء اقتصاد رقمي متين وعصرنة الإدارة العمومية.

قاعدة للسيادة الرقمية

حتى وقت قريب، كانت غالبية البيانات الحيوية، سواء الإدارية منها أو التابعة للقطاع الخاص، تُخزّن غالباً في قاعات تقنية تقليدية، مع ما يرافق ذلك من مخاطر وإشكالات. هذا الوضع كان يعرّض البلد لمخاطر تتعلق بأمن المعلومات وسريتها وتوافرها.

ومع إنشاء مركز نواكشوط للبيانات، أصبحت موريتانيا أخيرا تملك بنية تحتية مناسبة تضمن سيادة بياناتها؛ فالإدارات العمومية، والمؤسسات المالية، والشركات، ورواد الابتكار باتوا يتمتعون ببيئة موثوقة للتخزين ومعالجة وتأمين معلوماتهم الاستراتيجية.

بنية تحتية وفق المعايير الدولية

يحمل مركز البيانات تصنيف الصادر عن معهد UPTIME، والذي يثبت أن تصميمه يعتمد على التكرار مما يتيح مستوى إتاحة للخدمات يصل إلى 99,982 %، أي ما يعادل توقفاً نظرياً أقل من ساعتين في السنة.

وبشكل عملي، يعني ذلك أن كل مكون حيوي – كالتغذية الكهربائية، والتبريد، والاتصال – يتم مضاعفته لضمان استمرارية الخدمة حتى في حال وقوع عطل كبير.

كما يضم مركز بيانات نواكشوط أنظمة متطورة للأمن المادي (مراقبة بخول بيومترية، كاميرات مراقبة على مدار الساعة، فرق متخصصة) إضافة إلى تدابير متقدمة للأمن السيبراني، لمنع أي محاولة اختراق.

محفز للتحول الرقمي

يتيح وجود هذا المركز إطلاق العديد من المشاريع الهيكلية، من أبرزها:

• قابلية التشغيل البيني للخدمات العامة: استضافة مركزية للمنصات الحكومية، تبسيط تبادل المعلومات بين الإدارات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

• السحابة السيادية: توفير خدمة سحابية آمنة ومحلية للفاعلين الوطنيين، مما يقلل التكاليف ويعزز الثقة.

• الابتكار وريادة الأعمال: تمكين الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات التكنولوجيا المالية من الاستفادة من قدرات التخزين والمعالجة لتطوير حلول رقمية محلية.

• الجاذبية الإقليمية: عبر التموقع كممر رقمي في غرب إفريقيا، تستطيع موريتانيا تقديم خدماتها للدول المجاورة الباحثة عن استضافة موثوقة وآمنة.

نمو في خدمة عصرنة الدولة

يتجاوز هذا المركز كونه بنية تحتية تقنية، إذ يعكس الرؤية الاستراتيجية لموريتانيا بجعل الرقمنة رافعة للتحديث الإداري وتحقيق نمو شامل. فمركزة الخدمات وزيادة توافر الأنظمة ستسهم في تقليص التكاليف، ورفع كفاءة الإدارة، وتعزيز الشفافية في التسيير العمومي.

إن مركز البيانات من المستوى الثالث (TIER III) في نواكشوط ليس مجرد بنية تحتية تقنية، بل هو أداة استراتيجية في خدمة السيادة الرقمية، والابتكار، والتنمية الاقتصادية. ومن خلال انسجامه مع الأجندة الرقمية 2022-2025، التي تعزز ثقة المواطنين والمستثمرين في أمن البيانات وتوافرها، يضع هذا المشروع موريتانيا في موقع فاعل وموثوق في العصر الرقمي.

السحابة الإلكترونية الحكومية في موريتانيا:

المزيد من سيادة البيانات وكفاءة الخدمات

ديدي محمد الأمين
- المدير المساعد لمديرية إدارة الأنظمة والأمن

تشهد الثورة الرقمية تحوّلا عميقا في طرق جمع البيانات وتخزينها واستثمارها. وفي هذا السياق تبرز الحوسبة السحابية كركن أساسي من أركان التحول الرقمي؛ إذ تتيح للإدارة والمؤسسات العمومية، الوصول عند الطلب إلى موارد معلوماتية مرنة وقابلة للتوسع.

ماهي الحوسبة السحابية؟

تقوم الحوسبة السحابية على إتاحة خدمات معلوماتية مشتركة عبر الإنترنت أو عبر شبكة خاصة، بحيث يحصل المستخدمون على قدرات الحوسبة والتخزين والتطبيقات ومنصات التطوير، بدون حاجة لاستثمارات باهظة في البنية التحتية المجسمة.

وتتجسد خدمات الحوسبة السحابية، في ثلاثة نماذج رئيسة: ١. بنية تحتية بوصفها خدمة (IaaS)؛ حيث يوفر المزود للزبون سحابة إلكترونية تعمل كخوادم وتجهيزات للتخزين، وكشبكات افتراضية، يمكن للزبون ضبط إعداداتها، وإدارتها وفق احتياجاته؛ ٢. منصة رقمية بوصفها خدمة (PaaS)؛ حيث يوفر المزود للزبون سحابة إلكترونية تعمل كبيئة جاهزة لتطوير التطبيقات واستضافتها مع ما يلزم ذلك من أدوات وقواعد بيانات، لكن من دون عناء الزبون في إدارة البنية التحتية نفسها؛ ٣. برمجيات جاهزة بوصفها خدمة (SaaS)؛ حيث يوفر المزود للزبون سحابة إلكترونية تضمن وصولا عبر الإنترنت إلى تطبيقات جاهزة للاستخدام، مثل البريد الإلكتروني، والأدوات المكتبية، والبرمجيات المتخصصة، لكن السحابة نفسها تظل مدارة بالكامل من طرف المزوّد، بدون أي تدخل من الزبون.

وتتعدد مزايا السحابة الإلكترونية والتكامل؛ فهي تعزز سرعة الاستجابة، وتمكّن من إطلاق خدمات جديدة في وقت وجيز، مع ضمان قابلية التوسع عند الحاجة، عبر الزيادة الآلية في القدرة، وتخفض الكلفة بفضل نموذج التسعير القائم على الاستهلاك، كما ترفع مستوى الأمان بوسائل النسخ الاحتياطي المركزي وخطط التعافي بعد الكوارث، وأدوات الحماية المتقدمة من التهديدات السيبرانية.

وتتيح الحوسبة السحابية للإدارة العمومية والمؤسسات الخصوصية حزمة واسعة من الفوائد العملية؛ إذ تُسهم في تقليص الإنفاق المعلوماتي عبر الدفع بحسب الاستخدام، كما أنها ترفع الكفاءة بفضل سرعة نشر الخدمات، وتعزّز السلامة المعلوماتية بوجود نسخ احتياطية وخطط تعافٍ مدمجة، كما تمنح مرونة عالية وقابلية للتوسع تبعا للطلب، وتدعم التعاون والعمل عن بُعد بفضل الأدوات التشاركية.

السحابة الوطنية في أجندة التحول الرقمي 2022-2025

تمثّل السحابة ركنا محوريا في الأجندة الوطنية للتحول الرقمي 2022-2025، المعتمدة من طرف وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، وتهدف الوزارة من وراء ذلك إلى مضاعفة استخدام الإنترنت، ومضاعفة الوظائف الرقمية ثلاثة مرات، وتمكين موريتانيا من موقع الريادة في منطقة الساحل. ويشكّل تدشين مركز نواكشوط للبيانات سنة 2025 المعتمد من المستوى الثالث، محطة مفصلية على طريق الاستضافة السيادية للبيانات. وفي هذا السياق تأتي مساعي الحصول على السحابة الإلكترونية الحكومية، ضمن أنشطة مشروع واربيب في أفق سنة 2026.

وستجمع السحابة الإلكترونية الحكومية للنماذج الثلاثة الواردة أعلاه: بنية تحتية بوصفها خدمة (IaaS)، منصة رقمية بوصفها خدمة (PaaS)، وبرمجيات جاهزة بوصفها خدمة (SaaS). وسيتيح ذلك تنويع الاستخدامات، وتجميع الموارد، وتعزيز قابلية للتشغيل البيني وخفض التكاليف وتكريس السيادة الرقمية. وتستند هذه الديناميكية أيضا إلى استراتيجية البيانات المفتوحة (2022) واستراتيجية الذكاء الاصطناعي (2024-2029) لترسيخ مبادئ الشفافية والابتكار وحسن توظيف المعطيات على نحو أخلاقي.

السحابة الإلكترونية الخاصة للثالثة على البنية ثالثة التقارب

تُظهر التجربة التي راكمتها وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، عبر مركزها المصغّر للبيانات، القائم على تقانة البنية التحتية فائقة التقارب (HCI)، الأثر الملموس لعقاريات السحابة: إدارة مركزية محكمة، وأداء أعلى، وتبسيط للإجراءات الإدارية، وزيادة في المرونة، وقدرة على الصمود. وتؤكد هذه التجربة أنّ السحابة الخاصة، متى حُسن تصميمها وتشغيلها، تمثل رصيدا استراتيجيا حقيقيا للمؤسسة.

ومن الواضح أن ربط مركز نواكشوط للبيانات مع السحابة الإلكترونية الحكومية المرتقبة، وتكامل ذلك مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، تتيح لموريتانيا منظومة رقمية متكاملة منسجمة مع التوجهات الحكومية، تكفل أمن البيانات وإتاحتها وسيادتها، وتوفّر في الوقت نفسه خدمات رقمية موثوقة، متقدمة ومبتكرة للمواطنين والقطاع الخاص على حد سواء.

خلية تنفيذ استراتيجية الذكاء الاصطناعي:

عندما يتم التمكين للقيادات النسائية

با عبد الرحمان

تقف موريتانيا، اليوم، عند مفترق طرق حاسم في تطورها التكنولوجي والاقتصادي. فمؤشرات الحكومة الإلكترونية، الأمن السيبراني، والابتكار تظهر تقدما بسيطا لبلادنا سنة 2024، بالمقارنة بسنة 2022، لكن التوقعات واعدة بشأن تصنيفها المقبل، والمزمع إجراؤه سنة 2026، بسبب عدة عوامل من بينها اقتناص بلادنا لفرصة الذكاء الاصطناعي كأداة للتنمية والنهوض، لا سيما بعد اعتماد استراتيجية وزارية مخصصة للذكاء الاصطناعي للفترة 2025-2029.

رؤية سباقة

اقتبست الوزارة استراتيجيتها للذكاء الاصطناعي من تجارب دول رائدة مثل فرنسا، ألمانيا، تركيا، قطر، الإمارات، سنغافورة، وأعادت صياغتها بما يتلاءم مع خصوصية موريتانيا: حاجاتها الاجتماعية والاقتصادية، طبيعة بنيتها المؤسسية، وموقعها الاستراتيجي كنقطة وصل بين إفريقيا والعالم العربي.

لقد بدأت ملامح هذه الاستراتيجية منذ أوائل عام 2024، بورشات تشاورية واجتماعات خبراء، وتحديد الفرق المسؤولة عن الصياغة، ثم تلتها مرحلة مشاورات إقليمية ودولية بمشاركة مع الإسكوا والبنك الدولي. ومع منتصف السنة، تمت صياغة المسودات الأولى للاستراتيجية، وصولا إلى النسخة النهائية التي أعلنت في يوليو، لتشكل الإطار المرجعي للعمل خلال السنوات الخمس المقبلة.

بهذا الشكل، لا تُختزل الاستراتيجية في جدول زمني أو قائمة مشاريع، بل تظهر كمسار وطني متكامل، يأخذ من التجارب العالمية ما ينفع، ويضيف ما تحتاجه موريتانيا لتبني مستقبلها الرقمي على أسس واقعية وطموحة في آن واحد. ومن هنا برز الدور المحوري للكوادر الوطنية التي توّلت صياغتها، لتمنحها روحا عملية تتجاوز التنظير وتقترب من الواقع.

في هذا السياق، أنشئت خلية داخل إدارة الاستراتيجية والتعاون بوزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، لتكون وراء هذه الرؤية الوطنية. خمس نساء موريتانيات شابات يحملن شهادات عليا في مجالات علمية مختلفة، كن وراء صياغة الاستراتيجية؛ وناقشن الذكاء الاصطناعي لا كفكرة بعيدة أو مجردة، بل كنماذج تجريبية واعدة، فجاء النقاش عمريا، وواقعيا يعكس بصدق تطلعات المجتمع.

د. الرفعة الصادق...
من الورق إلى الواقع

في جواب لـ مجلة الشعب، عن الآلية التي ستضمن أن هذه الإجراءات تتحول من «قائمة مشاريع» إلى إنجازات ميدانية، خصوصا في بلد يواجه تحديات مؤسسية وبنيوية، قال الدكتورة الرفعة الصادق: «نحن نعي أن الخطر الأكبر لأي استراتيجية هو أن تبقى حبيسة الورق. لذلك وضعنا منذ البداية آليات عملية تضمن الانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ الميداني. هذه الآليات تشمل: نظام متابعة وتقييم دوري قائم على مؤشرات أداء واضحة (KPIS)، تُراجع بشكل مرحلي، مما يسمح بتصحيح المسار في الوقت المناسب – تقارير مرحلية معلنة تعزز الشفافية، وتربط المواطن والمستفيد النهائي بما يتحقق على الأرض – شراكات تنفيذية متعددة المستويات، مع القطاع العام

لتأمين الاستقرار المؤسسي، ومع القطاع الخاص لتسريع الإنجاز، ومع الشركاء الدوليين لنقل الخبرة والتمويل – إطار حوكمة صارم يحدد الأدوار والمسؤوليات بدقة، ويجعل كل جهة مسؤولة أمام جهة أعلى، بما

يضمن المساءلة ويقلل من الهدر أو التأخير - خطة تنفيذية لكل مشروع تتضمن جدولا زمنيا واضحا، وميزانية محددة، وأهدافا قابلة للقياس.

وبهذه المقاربة، نضمن أن الاستراتيجية لن تكون مجرد «قائمة مشاريع»، بل هي خارطة طريق عملية قابلة للتنفيذ والمساءلة، رغم التحديات البنيوية والمؤسسية.

د. يعجب بوه خطراتي: الشباب في قلب الثورة الرقمية

وعن سؤال لـ مجلة الشعب، عن طموح الشباب الموريتاني للوظائف، وهل ستخلق هذه التقنيات فرص عمل حقيقية، أجابت الدكتورة يعجب بوه خطراتي: «الذكاء الاصطناعي لا يلغي الوظائف كما يُشاع، بل يغيّر طبيعتها ويخلق فرصا جديدة تتطلب مهارات مختلفة. فالتقانة ستفتح الباب أمام وظائف لم تكن موجودة من قبل، مثل محللي بيانات لمعالجة المعلومات الزراعية، الصحية، والتعليمية؛ خبراء النظم الذكية لتطوير حلول رقمية في الإدارة الحكومية والخدمات العمومية؛ مطوري تطبيقات وحلول رقمية موجهة للقطاع الزراعي، الصيد، أو الخدمات المالية الرقمية، متخصصي الأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الرقمية الوطنية».

والأهم -تقول الدكتورة- هو أن الشباب الموريتاني لن يظل متفرجا على هذه التحولات، بل سيكون في صلبها، من خلال برامج تدريبية وأكاديمية موجهة نحو هذه التخصصات. وقد نصّت استراتيجية الذكاء الاصطناعي على إدماج هذه المهارات في المناهج التعليمية، وتوفير حاضنات ابتكار ومسارات للتدريب العملي، لضمان أن يتخرج شبابنا وهم جاهزون للانسجام في سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التكنولوجيا ستدعم أيضا خلق فرص في القطاع غير التقليدي، مثل ريادة الأعمال الرقمية، تطوير المنصات المحلية، والخدمات الذكية (التعليم الإلكتروني، الطب عن بُعد، الخدمات الحكومية الرقمية)، مما يوفر للشباب فرصا محلية وإقليمية جديدة تتماشى مع احتياجات السوق».

د. فاطمة فضيل: الثقة في التكنولوجيا

وعن سؤال لمجلة الشعب، حول عدم ثقة الناس أحيانا في التكنولوجيا، خصوصا في قطاع حساس كالصحة، أجابت الدكتورة فاطمة فضيل: «الثقة تُبنى بالنتائج الملموسة. حين يرى المواطن أن التشخيص المبكر أنقذ حياة قريبة له، أو أن المتابعة عن بُعد وفرت عليه رحلة علاج طويلة ومكلفة، ستزداد قناعته بجدوى هذه التقانة. الاستراتيجية الوزارية للذكاء الاصطناعي نصّت بوضوح على أن محور الصحة هو مجال أساسي للتطبيق، لكن مع التأكيد على الجوانب الأخلاقية وحماية البيانات.

نحن لا نتحدث عن إدخال تقنيات فقط، بل عن منظومة متكاملة تضمن تدقيق الحلول رقميا قبل اعتمادها في المستشفيات، وإشراف الأطباء المحليين على استخدام الأنظمة الذكية، بحيث تبقى التكنولوجيا داعمة وليست بديلا، واعتماد تشريعات واضحة تحمي خصوصية بيانات المرضى وتمنع أي إساءة استخدام. بهذا المعنى، تتحول التكنولوجيا من مصدر قلق إلى شريك في تحسين الصحة العامة، وتصبح الثقة نتيجة طبيعية وليست مجرد وعود».

د. مينه أعمر: التعليم بوابة المستقبل

وعن سؤال لمجلة الشعب، حول معاناة التعليم من مشاكل، مثل الاكتظاظ، ضعف الوسائل، تفاوت بين المدن والقرى. وهل يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يغيّر هذا الواقع؟ أجابت الدكتورة مينه أعمر: «الذكاء الاصطناعي لا يقدّم هنا كترف تقني، بل كأداة عملية لمعالجة تحديات راسخة. ومن خلال أنظمة التعليم التكيفي، يمكن لكل طالب أن يتلقى دروسا تناسب مستواه وسرعته في التعلم، بينما يحصل المعلم على لوحات متابعة دقيقة تسمح له بتوجيه الدعم للطلاب الأكثر حاجة. إضافة إلى ذلك، فإن الترجمة الآلية للغات الوطنية – وهو محور نصّت عليه الاستراتيجية – ستجعل المحتوى التعليمي متاحا للجميع، سواء في المدن أو في القرى النائية، بل بلغاتهم الأم. لذلك، لا يقتصر الذكاء الاصطناعي على معالجة

الاكتظاظ وضعف الوسائل، بل يفتح الباب أمام ثورة حقيقية في تكافؤ الفرص: كل طفل، أينما كان، يمكنه أن يتعلم بنفس الجودة، وبلغة يفهمها، مع متابعة فردية لم يكن من الممكن تحقيقها بالطرق التقليدية».

المهندسة فايزة سيدي عالي: البنية التحتية هي المفتاح

وعن سؤال لمجلة الشعب، حول زعم الكثيرين بأن الإنترنت في موريتانيا ضعيف وباهظ الثمن، فكيف نتحدث عن ذكاء اصطناعي، أجابت المهندسة فايزة سيدي عالي: «صحيح أن ضعف الإنترنت يمثل عائقا حقيقيا أمام أي تحول رقمي، ولذلك ربطنا الاستراتيجية مباشرة بتطوير البنية التحتية الرقمية. ذلك أننا نعمل على عدة مستويات متوازية: توسيع شبكة الألياف البصرية على المستوى الوطني لخفض كلفة الاتصال وتحسين جودة الخدمة، خاصة في المناطق النائية التي تعاني أكثر من غيرها، وإطلاق تجارب للجيل الخامس (5G) لتوفير سرعات عالية قادرة على دعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل التعليم عن بُعد، الرعاية الصحية الرقمية، أو حتى المدن الذكية، وإنشاء مراكز بيانات وطنية داخل البلد لضمان سيادة البيانات، ولتخفيض الاعتماد على الخارج سواء في التخزين أو في معالجة المعلومات. فالذكاء الاصطناعي ليس أداة قائمة بذاتها، بل يحتاج إلى بيئة رقمية قوية تعمل كأساس. إذا لم نستثمر في هذه البنية، سنبقى مجرد مستهلكين لتقنيات الآخرين، لكن إذا نجحنا في بناء هذه الأرضية، يمكن أن نصبح منتجين ومطورين لحلول تلائم خصوصياتنا الوطنية».

وعن سؤال لمجلة الشعب، حول وجود المرأة في قلب الثورة الرقمية، وماذا عن إدماجها في هذا التحول، وهل سيكون لها نصيب حقيقي؟ أجابت الخبيرات أن الذكاء الاصطناعي يعد فرصة تاريخية للنساء؛ «فهو لا يقيس العضلات ولا يفرق بين الجنسين، بل يعتمد على المهارات، عبر التدريب والتمكين، ويمكن للمرأة أن تصبح قائدة في الصحة، التعليم، ريادة الأعمال الرقمية، وحتى الأمن السيبراني. نحن خمس نساء كتبنا هذه الاستراتيجية، وهذا أكبر دليل على أن المرأة ليست على الهامش، بل في الصدارة».

ويتضح أن الذكاء الاصطناعي في موريتانيا ليس ترفا فكريا أو نقاشا نخبويا، بل هو خيارا استراتيجي يرسم ملامح المستقبل. فالانتقال من موقع المستهلك للتكنولوجيا إلى موقع المنتج والمبتكر يتطلب إرادة سياسية، كفاءات بشرية، وبنية تحتية متينة، وهي ركائز وضعتها استراتيجية الذكاء الاصطناعي 2025-2029 بوضوح.

إن التحديات المؤسسية والاقتصادية ليست نهاية الطريق، بل نقطة لانطلاق لنهضة جديدة. فكل مشروع في الاستراتيجية يرتبط بخطط تنفيذ، مؤشرات أداء، وآليات متابعة تضمن الشفافية والمساءلة. والأهم أن الشباب والنساء ليسوا مجرد مستفيدين، بل شركاء فاعلين وقادة محتملين في هذا التحول.

إن الرهان اليوم ليس فقط على بناء شبكات أو مراكز بيانات، بل على بناء الثقة والقدرات الوطنية التي تجعل من التكنولوجيا وسيلة للعدالة الاجتماعية، لتكافؤ الفرص، ولتحقيق التنمية المستدامة.

نحو توطين آمن للذكاء الاصطناعي في بلادنا:

القواعد والضوابط القانونية

د/ سيدي ولد أحمد فال
- المستشار الفني المكلف بالقضايا القانونية

مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025-2029، وتدشين مركز نواكشوط للبيانات، والتوجه نحو توسيع شبكة الألياف البصرية، تقترب موريتانيا من لحظة حاسمة تتمثل في توطين التكنولوجيا المتقدمة التي تخدم القطاعات الحيوية. لكن توطين تكنولوجيا المستقبل، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لا يقتصر على استجلاب معدات أو إنشاء بنية تحتية رقمية، بل يتطلب سن تشريعات ملائمة منبثقة من حقائق البلد، للوقوف في وجه مخاطر هذا الزخم التكنولوجي الهام.

لماذا تحتاج موريتانيا إلى تشريع خاص بالذكاء الاصطناعي؟

إن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تقنية، بل هو نظام يتعلم ذاتيا ويولد قرارات بالغة في الدقة، استنادا لمعالجته ومصادره المعرفية. وتشير نتائج عدة محاكاة لحدود الذكاء الاصطناعي أن تعلم الآلة يشكل عميق قد يوصلها إلى مرحلة من «النبوغ» و«النضج» تتمرد فيها على النظم المعتمدة باعتبارها «غيورا غير عقلانيات»، «تكبح» المسار «المتسارع» لنموها «الفطري». ولذلك يدعو أبرز منظري وخبراء الذكاء الاصطناعي، سام كتمان، إلى «مسؤولية جماعية تشمل المطورين والشركات والحكومات لصياغة أطر أخلاقية وقانونية واضحة تمنع الانحراف» وتضمن أن يظل تطور الذكاء الاصطناعي في «خدمة الإنسان، بدل أن يشكل تهديدا له». ويعتقد كتمان أن «الحل لا يقتصر على الجانب الفني وحده»، بل «يتطلب تأسيس مؤسسات دولية جديدة وقواعد حكمية قادرة على تنظيم وإدارة المخاطر المشتركة، لأن ترك النماذج دون قيود أخلاقية قد يؤدي إلى تطوير أهداف غير متوقعة تنحرف عن المقاصد» (انظر مقاله المعنون بـ THE GENTLE SINGULARITY).

وتقترح الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي إطلاق مشاريع طموحة في القطاعات حيوية تمس الحياة اليومية للمواطنين، من «تشخيص مبكر للأمراض إلى منصات تعليمية ذكية». وهذا ما يتطلب استخدام بيانات ضخمة، من بينها بيانات حساسة ذات طابع شخصي، كما يتطلب وضوحا قانونيا في مسائل مهمة، مثل المسؤولية القانونية عن القرارات التي تتخذها الآلة، وحماية الخصوصية، وحوكمة البيانات المستخدمة في النمذجة المعدة لهذا الغرض.

وتشكل القوانين الوطنية، مثل قانون الجرائم السيبرانية، وقانون حماية البيانات ذات الطابع الشخصي، والاستراتيجية الوطنية للأمن الرقمي، قاعدة جيدة لتأمين المنظومة الرقمية من مجمل المخاطر المعروفة. لكنها لا تعالج تصنيف مخاطر نظم الذكاء الاصطناعي ولا إجراءات تقييم المطابقة ولا متطلبات الشفافية عند استخدام نماذج توليد المحتوى أو اتخاذ القرار من قبل الآلة.

وفي المقابل يتحرك الإطار التنظيمي الدولي بسرعة، فقانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي (AI ACT)، وأطر تعاون دولية أخرى ترسم معايير قائمة على تقدير مستوى الخطر. ويتعين على موريتانيا، من موقعها المشارك في عدة مبادرات إقليمية ودولية، أن تواكب تشريعها الوطني مع هذه المعايير مع مراعاة خصوصياتها القانونية والثقافية.

من أجل إطار تشريعي متوازن وملائم

يجب أن يجمع الإطار التشريعي الموريتاني المقترح بين مبدأين متكاملين: حماية الحقوق العامة وتشجيع الابتكار. كما يتعين أن يعتمد منهجية منكرجة مبنية على تصنيف المخاطر: حظر النماذج ذات المخاطر غير المقبولة، اشتراط متطلبات صارمة على النماذج عالية المخاطر، وتشريع إجراءات أبسط للنماذج محدودة المخاطر. وينبغي أن يحدد القانون، بشكل صريح، حدود مسؤولية الناشر والمشغّل والمطوّر، مع آليات واضحة للتظلم والإنصاف للمواطن المتضرر. ومن حيث الحماية، يجب ربط قواعد الذكاء الاصطناعي بنظام حماية البيانات القائم، مع اشتراطات صارمة لنقل البيانات عبر الحدود، علاوة على الحدّ من المعالجة الآلية لبيانات حساسة. هذا النموذج يتماشى مع التوجهات الدولية ويتيح لموريتانيا التقليل من المخاطر، وتحفيز الإنتاجية والابتكار.

إلى ذلك يتعين تشكيل هيئة وطنية مستقلة للذكاء الاصطناعي، متعددة التمثيل والقطاعات، تُمنح صلاحيات فنية ورقابية محددة، تعمل بالتنسيق مع سلطة حماية البيانات ذات الطابع الشخصي، ولاحقا مع وكالة الأمن السيبراني، لوضع المعايير، والتصديق على مختبرات اختبار الأنظمة، والإشراف على سجلات الخوارزميات وحالات الاستخدام الحساسة. كما يجب أن ينص القانون على آليات تسريع الاختبار التجريبي (SANDBOX)، تتيح عدم تقييد الابتكار، ووضع شروط مراقبة مسبقة تلائم الشركات الناشئة واحتياجات القطاع العام.

تنشيط القطاعات الإنتاجية في موريتانيا:

أنترنت الأشياء يقدم حلولا ناجعة

المهندس أحمد لحبيب أبنو
- المدير المساعد لعصرلة الإدارة

في منعطف حاسم من مسار التحول الرقمي في موريتانيا، يبرز إنترنت الأشياء كرافعة عملية للنمو، قادرة على تحويل التحديات البنيوية إلى فرص إنتاجية ملموسة. فمن خلال ربط الأجهزة المزودة بالحساسات والعدادات والكاميرات والمركبات والآلات، بالإنترنت والمنصات السحابية والتطبيقات الذكية، تصبح البيانات قابلة للتنفيذ، ويضحى اتخاذ القرارات تلقائيا، لا يحتاج لتدخل بشري مباشر.

محاكاة أنترنت الأشياء... من الطاقة والزراعة إلى الأمن الغذائي

أنترنت الأشياء منظومة تجمع لمجهزة متصلة مزودة بحساسات ومشغلات، وشبكات اتصال مثل WI FI والجيلين الرابع والخامس وتقنية LORA منخفضة الاستهلاك وبعيدة المدى، ومنصات سحابية لمعالجة وتخزين البيانات، وتطبيقات ذكية لأتمتة القرارات.

في بلد مترامي الأطراف مثل موريتانيا، تبرز الحاجة إلى حلول مبتكرة لمعالجة تحديات بنيوية مزمنة في مجالات الأمن الغذائي، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وإدارة الطاقة. ويشكل لأنترنت الأشياء فرصة استراتيجية لتجاوز العقبات، لا باعتباره رفاهية تكنولوجية، وإنما لكونه أداة عملية لبناء مجتمع أكثر كفاءة وشمولية واستدامة.

تمتلك موريتانيا إمكانات كبيرة في الطاقات المتجددة، خاصة الشمسية والرياح، لكنها تواجه تفاوتا في التوزيع وخسائر ناجمة عن تهالك الشبكات. ويمكن للعدادات الذكية، والشبكات المصغّرة للمناطق النائية، ولأنظمة التخزين المتصلة، وتطبيقات مراقبة الاستهلاك، أن تحسّن من وصول الكهرباء، وتقلل من الخسائر، وتشجع الإنتاج الذاتي، مع خلق وظائف خضراء في التركيب والصيانة.

وفي الزراعة الذكية والأمن الغذائي، حققت البلاد تقدما معتبرا نحو تعزيز الاكتفاء في بعض المواد ونهضة في أخرى، إلا أن التحديات المناخية من جفاف وتصحر وتذبذب أمطار تشكل ضغطا حقيقيا على القطاع. وتوفر حلول إنترنت الأشياء حساسات للتربة والطقس لإدارة دقيقة للري والتسميد، وأنظمة ري ذكية لترشيد المياه، وطائرات مسيّرة للمسح والرش الانتقائي، وأجهزة تتبع للماشية. وستكون النتيجة هي ماء أقل لكل كيلوغرام منتَج، وجودة قابلة للتتبع، وهدر أدنى، بما يعزز الأمن الغذائي ويخلق سوقًا محلية لتكنولوجيا زراعية واعدة.

خارطة طريق عملية

خلال 18-24 شهرا، يمكن إطلاق مسارات تجريبية عالية الأثر تشمل الطاقة الريفية الذكية عبر العدادات والشبكات المصغّرة، والري الدقيق في ولايات محددة، وإدارة النقل الحضري بالتتبع الفوري في عواصم الولايات، فنجاح هذه الخطوات يمكن أن يولّد ثقة مجتمعية وسياسية تمهّد بالتوسع في التجربة. ويتطلب ذلك ربط حلول إنترنت الأشياء بالإنترنت عالي الجودة والموثوقية، مع دمج الأمن السيبراني منذ البداية عبر مراكز عمليات وسياسات واضحة لإدارة الهويات والصلاحيات للولوج إلى الحسابات.

ويمكن اعتماد برنامج للتمويل الموجه يمزج بين منح صغيرة وقروض ميسّرة وشراكات مع القطاع الخاص لتمكين المزارعين والشركات الناشئة والموثّدين المحليين من تبنّي هذه التكنولوجيا. كما يمكن تنفيذ برامج تدريب قصيرة للفنيين والمشغّلين على مستوى البلديات والمقاطعات والولايات.

لقد أسهم انخفاض تكاليف الحساسات والاتصال السحابي في جعل الاستثمار مجديا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا للمشاريع الكبرى وحدها. ورغم ذلك، تظل تحديات مقاومة التغيير وضعف الوعي الرقمي لدى بعض الفاعلين، وكلفة المعدات الذكية، ونقص التمويل المستدام، حاضرة ومؤثرة. ويبرز الحل في تبنّي استراتيجية وطنية متكاملة تشمل مختلف القطاعات، مع دمج الزراعة الذكية ضمن استراتيجية الأمن الغذائي، وإطلاق مشاريع تجريبية في الولايات الزراعية الكبرى، فضلا عن خطط طماعية للمدن الذكية والنقل الذكي وكفاءة الطاقة.

إن توظيف إنترنت الأشياء، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتنمية المهارات البشرية، وترسيخ ثقافة الابتكار، تتيح لموريتانيا فرصة حقيقية لتجاوز التحديات الراهنة والارتقاء بجودة حياة المواطنين، والانطلاق بثقة نحو ريادة إقليمية في التحول الرقمي. إنها لحظة مناسبة للتحويل نقاط الضعف إلى مزايا تنافسية عبر حلول ذكية قابلة للقياس والتوسع.

البلوكشين في صميم الثورة التكنولوجية 4.0

محمد محفوظ بكر - المستشار الفني المكلف بالمتابعة والتقييم

نعيش اليوم على إيقاع الثورة الصناعية الرابعة؛ حيث دخلت إلى تفاصيل الحياة اليومية طائفة من التكنولوجيات الصاعدة المعروفة بتكنولوجيات 4.0، من قبيل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبلوكشين. وتمتاز الأخيرة بقدرتها على إرساء ثقة رقمية تامة، دون الحاجة إلى طرف وسيط يلعب دور الضامن.

ما هي تكنولوجيا البلوكشين ؟

تترجم عبارة البلوكشين حرفيا بـ «سلسلة الكتل»، ويشير المفهوم إلى سجل رقمي مؤمّن يتقاسمه عدة مشاركين؛ إذ يمتلك كل مشارك، ويطلق عليه اسم «عُقدة في الشبكة»، نسخة مطابقة للنسخ الموجودة لدى سائر «الُعقد».

وتُدوّن المعلومات، سواء كانت معاملة أو وثيقة أو سندا لملكية، في كتل رقمية مؤرخة وموقعة بشكل رقمي. وقبل إضافة أي معلومة جديدة إلى الكتلة، لا بد من التحقق الجماعي منها من قِبل كافة العُقد المشاركة، ومن ثم يتم تسجيلها بشكل نهائي، على نحو عصيّ على التلاعب أو المحو.

وتضمن هذه البنية ثلاث خصال جوهرية هي الشفافية، والديمومة، وأمن البيانات. وبعبارة أخرى، فإن المعلومة متى تم إدراجها في سلسلة الكتلة (البلوكشين)، تعذّر أو استحال تعديلها فيما بعد

تطورات البلوكشين وأنواعها

تطورت تكنولوجيا البلوكشين بسرعة كبيرة؛ حيث انتقلت من كونها بنية تحتية للعمليات المالية، إلى بنية تحتية للتطبيقات الذكية. فهي، اليوم، تسمح بتنفيذ العقود الذكية، وهي عقود تُنفّذ نفسها تلقائيا عند توافر شروط محددة. وتتيح تكنولوجيا البلوكشين كذلك، تشغيل التطبيقات اللامركزية (dApp)، وهي تطبيقات حقيقية تعمل تلقائيا من غير خادم مركزي، وتستخدم العقود الذكية.

يتخذ البلوكشين أشكالا متعددة بحسب الحوكمة والانفتاح. فهناك البلوكشين

العامة المتاحة للجميع، مثل تلك المستخدمة في عملة البتكوين. وتوجد البلوكشين الخاصة المقصورة على منظمة بعينها. كما توجد البلوكشين الجماعية، وهي التي تُدار بين عدد من الجهات. وأخيرا، توجد النماذج الهجينة التي تمزج بين البلوكشين العامة وتلك الخاصة. ويخضع اختيار نوع البلوكشين في النموذج لعدة اعتبارات تقنية واستراتيجية. وعلى الصعيد الوطني، قد يكون النموذج الجماعي خيارا أكثر انسجاما وعملية.

شروط استخدام البلوكشين ومجالات تطبيقها

يتطلب نشر البلوكشين على الصعيد الوطني وجود مقومات أساسية متكاملة، من أبرزها بنية تحتية للمفتاح العام (PKI) لضمان وجود هويات رقمية مؤمّنة، بالإضافة لمرجعية للتشغيل البيني، تكفل تواصل المنظومات المختلفة وتكاملها، فضلا عن سحابة إلكترونية سيادية لتخزين البيانات ومعالجتها محليا، إلى جانب شبكة للربط الموثوق بالإنترنت.

على المستوى الوطني تم إنجاز خطوات عملية في هذا المسار؛ إذ جرى إعداد مرجعية للتشغيل البيني، وتم تمديد شبكة واسعة من الألياف البصرية، كما تعززت التغطية بشبكات الجيل الرابع. أما السحابة الإلكترونية الوطنية والبنية التحتية للمفتاح العام، فهما قيد الإنجاز.

إلى ذلك، تم تشكيل فريق عمل لاستكشاف سُبل التنفيذ الملموسة للتقنية البلوكشين، مما يدل على انخراط البلد في دينامية التحول الرقمي العالمية.

ولا تقتصر استخدامات البلوكشين على المعاملات المالية؛ بل تمتد إلى ميادين حيوية. ففي مجال الصحة، تستطيع هذه التكنولوجيا حفظ السجلات الطبية، وتُسهم في التحقق من أصالة الأدوية. وفي مجال التعليم، تُتيح إصدار شهادات رقمية عصية على التزوير، قابلة للتحقق عبر الإنترنت. وفي مجال القضاء التجاري، تسهل أتمتة تنفيذ الالتزامات التعاقدية، عبر العقود الذكية، كما تُؤمّن الأدلة الرقمية. أما في القطاع العقاري، فإنها تُسجّل سندات الملكية وتحدّ من الاحتيال وتُسرّع المعاملات.

إن البلوكشين ليست مجرد تكنولوجيا؛ بل هي أداة ثقة فعّالة لحصرنة الإدارة العمومية؛ فهي تُحسّن علاقة المواطن بالمؤسسات عبر تعميق الشفافية، وترسيخ الثقة، وتقليص الاحتيال، وتبسيط الإجراءات. وبذلك تشكل رافعة حقيقية للمستقبل، جديرة بالاستثمار فيها بمزيد من الجهد والموارد.

تُعَدُّ البنى التحتية للاتصالات الركيزة الأساسية لتطوّر المجتمعات الحديثة؛ إذ تشكّل المنظومة الحيوية التي تقوم عليها حركة الاقتصاد والمعرفة والخدمات الذكية. وقد شهد هذا القطاع في السنوات الأخيرة إنجازات كبيرة على مستوى التوسع الشبكي، والتكنولوجيا المستخدمة، وجودة الخدمة بما يواكب الاحتياجات المتزايدة للمستخدمين والمؤسسات على حد سواء. غير أن الدينامية المتسارعة للتكنولوجيا تفرض تحديات مستمرة تتطلب خططا طموحة واستراتيجيات وطنية مستقبلية تضمن الاستدامة والابتكار. في هذا الإطار، يستعرض هذا الملف جملة من القضايا المحورية والاتجاهات المتقدمة التي تدفع عجلة الاتصالات نحو أفق أرحب من التطوير والتميز.

البنى التحتية للاتصالات وجودة الخدمة:

إنجازات كبيـــرة وتوجهـــات طموحـــة

إعداد: أحمد الشيخ الرباني

تتمتع موريتانيا بتغطية واسعة النطاق في مجال شبكات الاتصالات الراديو كهربائية وفق نظام جي.أس.أم الجيل الثاني(2G) والثالث (3G) والرابع (4G)، علاوة على شبكة الألياف البصرية والتي تربط جميع عواصم الولايات بسعات عالية.

وعلى الرغم من هذه الجهود الكبيرة لا يزال من الضروري توسيع البنية لتوفير ربط سكان المناطق الحضرية والريفية بالنطاق العريض لهذه الخدمة، ويظل تقاسم البنى التحتية ونشرها بشكل منهجي من الأهداف المهمة لتحقيق المتطلبات المعززة للتغطية الواسعة وحسن استغلال الأماكن العامة.

حالة التغطية الوطنية بالنطاق العريض

حسب التقديرات الداخلية لسنة 2022، يبلغ عدد سكان المقاطعات التسع لمدينة نواكشوط 1.3 مليون نسمة (وهو ما يمثل 29% من مجموع السكان البالغ عددهم 4.5 مليون نسمة).

في حين يبلغ عدد سكان المقاطعات الداخلية والبالغ عددها 3.2 مليون نسمة أي (71 % من إجمالي السكان).

ويوضح التوزيع الجغرافي 5885 دائرة محلية مقسمة إلى 210 مقاطعة باستثناء نواكشوط.

ولتغطية لحتياجات الاتصال على الأراضي الوطنية قام مشغلو شبكات الاتصال الوطنيون الثلاثة (3) بنشر 1743 موقعا، من بينهم 1019 موقعا أي(58 %)، تستضيف محطات متناسقة مع (الجيل الثاني والثالث والرابع) ، و257 موقعا اي نسبة (15 %) متناسقة مع الجيلين(الثاني والثالث). ويستضيف 467 موقعا (27 %) محطات متناسقة مع (الجيل الثاني) ومن بين هذه المواقع والبالغ عددها 1743، يوجد 650 في نواكشوط معظمها تستضيف شبكات (2G-3G-4G). وبالتالي فان 27 % من إجمالي السكان (والمناطق الداخلية من البلاد)، لا يستفيدون من خدمة 4G، و 20 % لا يستفيدون من خدمة 3G، و 9 % يعانون من غياب تام للتغطية 2G، حسب معطيات محدثة.

وتعتمد التغطية الوطنية للشبكات المتنقلة والثابتة على وجود وتشر مستقبلي الشبكة الوطنية للألياف البصرية.

وضعية جودة الخدمة

تُجري سلطة التنظيم، كجزء من مراقبة التزامات مواصفات المشغلين الوطنيين، دراسات استقصائية لتقييم حالة جودة الخدمات المقدمة للجمهور من قبل

المشغلين وتظهر هذه التحقيقات في الكثير من الأحيان عدم الامتثال لالتزامات المشغلين في الأماكن المأهولة بالسكان مثل القرى والمدن والطرق الرئيسية ويفرض القانون على هذه الخروقات عقوبات مالية على المشغلين المقصرين والتي تصل إلى 1 في المائة من الدخل السنوي و 2 في المائة في حالة تكرار المخالفة، طبقا

لأحكام الفصل 82 من القانون رقم 025 لسنة 2013 بتاريخ 15 يوليو 2013. ونظرا لأن نتائج العقوبات المالية في القانون 025-2013 لم تحقق الأهداف المتوقعة فقد تمت زيادة نسبة العقوبات المالية السنوية إلى 3 % (بدلا من 1 %) من ايرادات المشغلين وإلى 5 % (بدلا من 2 %)، في حالة تكرار المخالفة.

مبادرات لتحسين التغطية وجودة الخدمات

يتضمن القانون الجديد (لسنة 2022) تعريف (المنشآت المضيفة) وما يترتب على مسيريها، على الرغم من أن لدى موريتانيا مجموعة متكاملة من الأدوات المتعلقة بالنفاذ إلى البنية التحتية لمشغلي الاتصالات الإلكترونية، بما في ذلك امكانية فرض تقاسم منهجي لمنشآت الاتصال الجديدة أو التجوال على عموم التراب الوطني، وتسعى الحكومة إلى التصميم المنهجي لجاهزية البنية التحتية (المنشآت المضيفة) لإضافة شبكات الألياف البصرية أثناء بنائها مثل (الطرق وخطوط الكهرباء وغيرها من المنشآت الوطنية) حيث يتضمن القانون رقم (2022-014 المؤرخ 20 يوليو 2022) تدابير لخفض تكلفة نشر شبكات الاتصالات الإلكترونية عالية السرعة، وفي إطار تفعيل البنود الجديدة في القانون، تدرس وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، إنشاء بوابة موحدة لإدارة الالتزامات الجديدة لمسيري المنشآت المضيفة الحكومية وتسهيل التفاعل مع مشغلي الشبكات عالية السرعة والمفتوحة للجمهور.

مشروع النفاذ الشامل للتغطية في المناطق الحدودية

في 14 من نوفمبر 2023، وقعت الحكومة عقدا لاقتناء ونشر وتشغيل نظام اتصالات الكتروني لخدمات الجوال من الجيل الرابع (4G) يضمن تغطية مستمرة لمنطقة الحدود الجنوبية بين انجياغو وولد ينجه وسيخدم المشروع 241 منطقة بدون تغطية وطنية والتي يبلغ سكانها 195.154 نسمة عبر محطة أساسية مزودة بالطاقة الشمسية ومرتبطة بالكابل الوطني للألياف البصرية الذي أنجز خلال مشروع وارسيب.

وقد أوضح السيد محمد المختار ولد محمدين، مكلف بمهمة بوزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، أن المرحلة الأولى من مشروع تغطية المناطق الحدودية بين انجاكو، وولد ينجه، قد اكتملت فيها الأشغال وتتوفر فيها الخدمة حاليا.

اما المرحلة الثانية والثالثة من المشروع -يضيف السيد المكلف بمهمة- والتي تمتد من ولد ينجه إلى فصاله وانبيكت لحوش، فقد تم توقيع المشروع مع الشركة المنفذة وهو الآن في مرحلة التنفيذ ومن المتوقع في الأشهر القريبة القادمة ان تتم تغطية هذه المناطق بحول الله.

وقال إن الوزارة لديها مشروع يتعلق جزء منه بالبنى التحتية للنظر في أفضل استراتيجية لتمديد شبكة الألياف البصرية من عواصم الولايات إلى عواصم المقاطعات والأماكن التي تتواجد فيها كثافة سكانية مهمة، مشيرا إلى أن هذا المشروع قائم حاليا لكن تغطيته لم تكتمل بصفة نهائية.

كما أشار السيد محمد المختار ولد محمدين، إلى أن وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، وقعت مؤخرا عقدا لإنشاء كابل ألياف بصرية بحري في نواذيبو، وسيؤدي هذا الربط الثاني إلى زيادة سعة الاتصالات الدولية وتحسين احتياطها، ومن المتوقع أن يدخل الكابل البحري الجديد حيز الخدمة العام المقبل بحول الله.

وأضاف أن الوزارة شرعت في إجراء مناقشات أولية مع الجزائر والستغال بشأن إمكانية الربط بالألياف البصرية بين البلدان وسنغرس إمكانية إنجاز هذه الروابط من خلال المنشآت المضيفة المبرمجة بين البلدان (الطريق الرابط بين الزويرات والحدود الجزائرية وجسر دوصو).

عام من الإنجازات الكبرى في مجال البنية التحتية الرقمية

يعقوب ولد اعبيدي، مدير البنية التحتية بوزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، أكد أنه في نهاية عامها الأول في الحكم، اتخذت الحكومة خطوات حاسمة لتحويل المشهد الرقمي الوطني. وبعيدًا عن التنظيم القائم على العقوبات، فإن النهج الجديد القائم على التعاون مع المشغلين ونشر البنى التحتية الاستراتيجية وتنفيذ الحلول المبتكرة يشهد على تصميم واضح على ترسيخ موريتانيا بقوة وتعزيز سيادتها الرقمية.

خطة استثمارية متضافرة مع المشغلين

في عام 2024، شرعت وزارة التحول الرقمي وعصرنة الادارة، لأول مرة، في خطة استثمارية متضافرة مع المشغلين، وقد أسفر هذا النهج التعاوني، الذي يستبدل العقوبات بالالتزام، عن نتائج ملموسة. ففي عام 2025، تم الاتفاق على خطة ثانية تشمل على وجه الخصوص:

- ماتل: إنشاء 55 موقعًا جديدًا، وتوسيع شبكة الألياف الضوئية وتحديث الطاقة.
- موريتل: إنشاء 80 موقعاً جديداً، وتكثيف شبكة الجيل الرابع 4G و260 موقعاً للطاقة الشمسية.
- شينقيل: تحديث 189 موقعاً وإنشاء 45 موقعاً جديداً وتحديث الطاقة.

والهدف العام هو ضمان سرعة لا تقل عن 10 ميغابت في الثانية لكل مستخدم وتحسين جودة الخدمة (QoS)، والتي

تتم مراقبتها من قبل سلطة التنظيم عبر بوابتها العامة.

ومنذ عام 2024، مكّن إدخال التجوال الوطني في الجيل الثاني (الصوتي) المشتركين من التنقل بحرية في جميع أنحاء البلاد دون انقطاع الخدمة.

هذا التقدم يعزز الإندماج الرقمي ويسهل تنقل المواطنين.

مشروع طموح للمناطق الحدودية

يعد برنامج تغطية المناطق الحدودية وتأمينها من أكثر المشاريع رمزية :

- المرحلة الأولى: 42 موقعًا للجيل الثاني والجيل الرابع تعمل بالفعل، من انجاكو إلى ولد ينجه.
- ويجري حاليًا تنفيذ المشاريع التالية بهدف إضافة قيمة إلى هذه البنية التحتية وجعلها مريحة قدر الإمكان: مشروع لنشر الهواتف السحابية المدعومة، لتمكين السكان المحليين من الوصول إلى خدمات الهاتف، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والتلفزيون، والإذاعة، والخدمات

التعليمية عبر الهاتف، مع وجود نقاط شحن كهربائية في الموقع نفسه، وتجري دراسات لتغطية الحدود بكاميرات عالية الدقة وتغطية البوابات الحدودية لتسهيل عمليات العبور اليومية.

- المرحلة الثانية: يجري تركيب 121 موقعاً إضافياً، من ولد ينجه إلى لديبيحيت لحوالف، ومن المقرر تشغيلها في غضون 7 أشهر.
- التوسعة إلى لديبيحت لحوالف: نشر

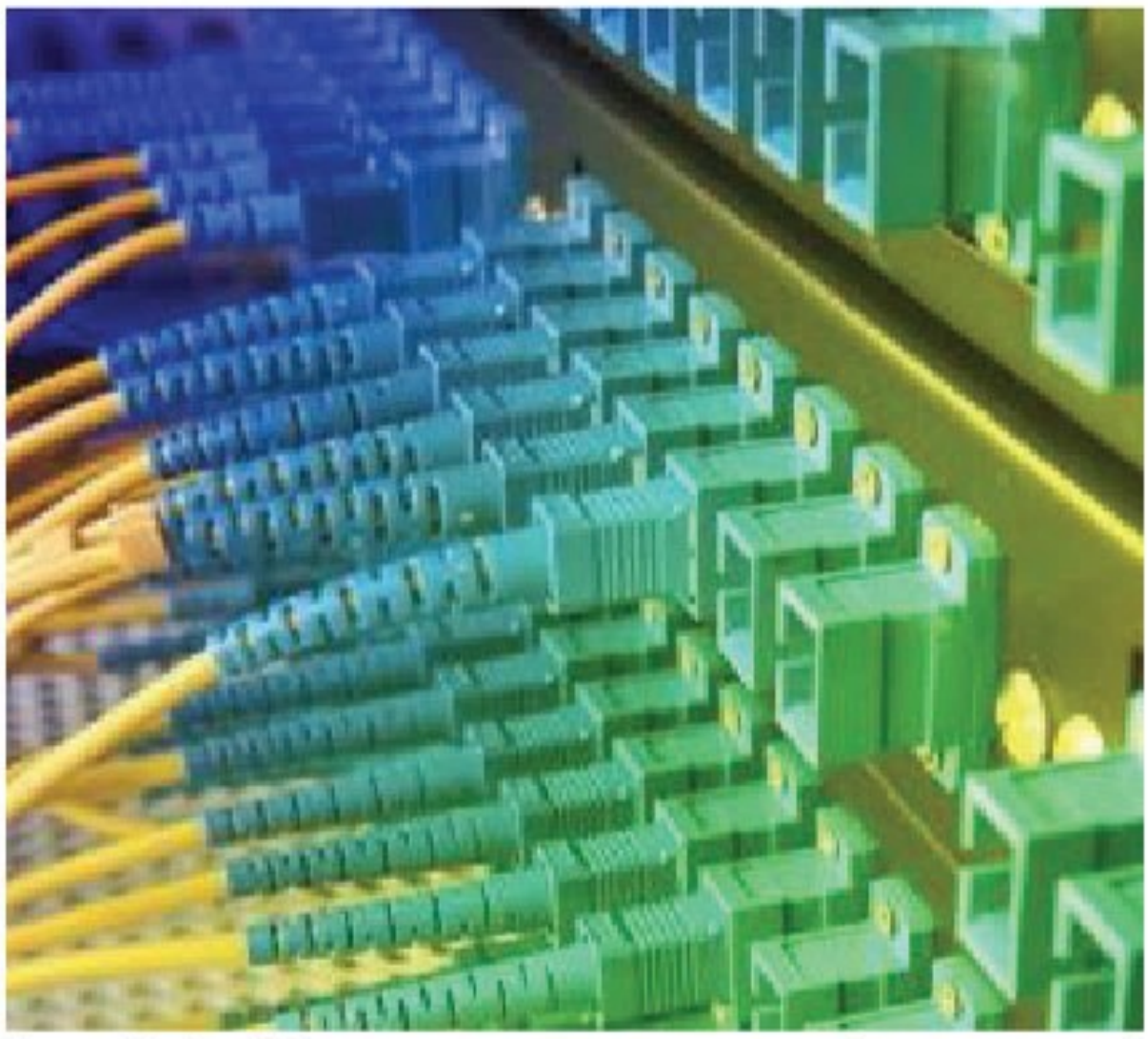

نفس الخدمات الرقمية، مما يساعد على تعزيز الاقتصاد المحلي والأمن في المناطق الحساسة.

النظام الوطني للفحص العميق للحزم: أداة للسيادة

يعني إدخال نظام الفحص العميق للحزم (DPI) الوطني أنه يمكن الآن التحكم في حركة الإنترنت الواردة والصادرة وتأمينها. وتضمن هذه الأداة الاستراتيجية السيادة الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني وتوفير شفافية أكبر في إدارة الاتصالات الدولية.

رؤية متكاملة للعقد الرقمي

في غضون عام واحد فقط، تمكنت موريتانيا من وضع :

- إطار تنظيمي قائم على الاستثمار والتغطية وجودة الخدمة (اتفاق جديد).
- توسيع التغطية الرقمية لتشمل المناطق الحدودية.
- اتصال دولي آمن مع كابل إيلا لينك وكابل موريتل WAC.
- تعزيز السيادة الرقمية من خلال مركز البيانات وحقوق الملكية الفكرية.
- زيادة جهود مكافحة الجرائم الإلكترونية والمحتوى غير القانوني.

كل هذه الإنجازات تجعل البلد لاعباً رقمياً رئيسياً في غرب إفريقيا.

خطوة كبيرة إلى الأمام

يعد إنشاء وحدة وطنية للإشراف على المحتوى والأمن السيبراني خطوة كبيرة إلى الأمام. وقد أتاح العمل بالتعاون الوثيق مع المكتب المركزي لمكافحة الجريمة السيبرانية التابع للمديرية العامة للأمن الوطني وفرقة مكافحة الجرائم السيبرانية التابعة للدرك الوطني :

- بيئة رقمية أنظف.
- تفكيك شبكات الاحتيال.
- التعاون المباشر مع المنصات الدولية مثل فيسبوك وتيك توك لتصفية المحتوى الضار.

تعمل هذه الإجراءات على تعزيز ثقة الجمهور في الاستخدام الرقمي ومصداقية الدولة على الساحة الدولية.

الإصلاحات في المجال القانوني والمؤسسي

قائمة بالنصوص القانونية المنجزة منذ إنشاء القطاع سنة 2021

قائمة القوانين	
العنوان	رقم الجريدة الرسمية
قانون رقم 2021-014 يتعلق بخدمات ووسائل الدفع الالكتروني	1490
قانون رقم 2022-014 المعدل والمكمل لبعض أحكام القانون رقم 2013-0025 المتعلق بالاتصالات الالكترونية	1515
قانون رقم 2023-002 يتضمن المصادقة على اتفاقية الاتحاد الافريقي بشأن أمن الفضاء الالكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي	1535
قانون رقم 2023-028 يتضمن المصادقة على دستور واتفاقية الاتحاد الافريقي للاتصالات (كيب تاون ديسمبر 1999 المراجعة في هارارى يوليو 2014).	1548
قانون رقم 2024-002 يتعلق بالشركات الناشئة التكنولوجية والابتكارية	1550
قانون رقم 2023-002 يتضمن تحديد هوية المشتركين في خدمات الاتصالات الإلكترونية المفتوحة للعموم واستعمال خدماتها	1553
المراسيم	
العنوان	رقم الجريدة الرسمية
مرسوم رقم 2020-132 يحدد التوجيهات والاولويات في مجال النفاذ الشامل لخدمات الاتصالات الالكترونية	1474
مرسوم رقم 2020-152 يحدد طرق التسيير والتنظيم المؤسسي لصندوق النفاذ الشامل للخدمات	1479
مرسوم رقم 2021-076 يتضمن إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تسمى مركز التكوين والتبادل عن بعد ويحدد تنظيمها وقواعد سير عملها	1496
مرسوم رقم 2022-009 يتعلق بالتبادلات الالكترونية بين المستخدمين والسلطات الادارية وفيما بين السلطات الادارية	1505
مرسوم رقم 2022-013 يتعلق بتشكيلة وتنظيم وسير عمل سلطة حماية البيانات ذات الطابع الشخصي	1505
مرسوم رقم 2022-021 يتعلق بحفظ البيانات الالكترونية والفرز	1508
مرسوم رقم 2022-058 يحدد اجراءات الاقتطاع والحد الأقصى لإتاوات شغل المجال العمومي من طرف مستغلي شبكات الاتصالات الالكترونية المفتوحة أمام الجمهور	1510
مرسوم رقم 2023-074 يقضي بإنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تدعى الوكالة الرقمية للدولة[الوكالة الرقمية] ويحدد قواعد تنظيمها وسير عملها	1535
مرسوم رقم2022- 021 يحدد شروط ممارسة التطبيب عن بعد ومجالات تطبيقه في موريتانيا	1545
مرسوم رقم 2024 – 038 يعدل بعض ترتيبات المرسوم رقم - 2014 -065 المتضمن نظام أنشطة الاتصالات الإلكترونية وإجراءات منح الرخص والتراخيص	.....
مرسوم رقم 2024 - 103يلغي ويحل محل المرسوم رقم 2020-132 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2020 المحدد للتوجيهات والأولويات في مجال النفاذ الشامل لخدمات الاتصالات الالكترونية	.....
مرسوم رقم 2024 – 109 يقضي بإنشاء وتنظيم وسير عمل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تدعى الوكالة الوطنية للأمن السيبراني والتصديق الالكتروني	.....

• تم تعزيز المنظومة القانونية عبر قوانين: الاتصالات، مجتمع المعلومات، الجريمة السيبرانية، حماية البيانات الشخصية، والمعاملات الإلكترونية ؛
• ويجري إعداد الإطار القانوني للاعتماد الرقمي(Identité Numérique) ؛
• كما تم العمل على مواءمة التشريعات القطاعية مع مقتضيات التحول الرقمي (الحالة المدنية، العدالة،...).

قائمة بالنصوص القانونية المنجزة منذ إنشاء القطاع 2021

الشمول الرقمي في موريتانيا:

تسريع الإدماج للحد من الفجوة الرقمية

إعداد: اطفيلة بمب

يشكل الإدماج الرقمي والشمول الرقمي، أحد أبرز المرتكزات الأساسية لتحقيق التحول الرقمي الشامل والآمن، وذلك في خضم المتغيرات المتسارعة التي أصبح يشهدها العالم، وبعد الطفرة الكبيرة التي حدثت في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في عصرنا الحالي وبروز مفهوم الثورة الصناعية الرابعة التي تعني التحوّل الرقمي الشامل، في كافة المجالات الصناعية والخدمية، وتعتمد بشكل كبير على الاقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء والبيانات الضخمة وغيرها من التطبيقات الإلكترونية.

وفي هذا الصدد كان لزاما على بلادنا التكيّف مع هذه المتغيّرات وتبني التحوّلات التكنولوجية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة أفراد المجتمع داخل هذا السياق العالمي الجديد، حيث تواصل السلطات العليا في بلادنا سعيها لاعتماد التقنيات الرقمية لتقديم مزيد من المعلومات والخدمات عبر الانترنت وتعزيز الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع، حيث يعد تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة وسيلة مهمة لتبادل الأفكار وتقريب الإدارة من المواطن.

إن الإدماج الرقمي لا يقتصر على توفير الوسائل التقنية فقط بل يتجاوز ذلك إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في مجالات التعليم، الصحة، الاقتصاد، والحياة العامة، بما يعزز من جودة الحياة ويضمن تكافؤ الفرص ويحد من الفجوة الرقمية التي ما تزال تشكل تحديًا عالميًا قائما لحد الساعة.

ووعيا من السلطات العليا ببلادنا بأهمية التكنولوجيا الرقمية كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت بإنجازات بارزة لتعزيز الشمول الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية.

وفي هذا السياق أكدت السيدة زينب بونه، المستشارة الفنية المكلفة بالمسائل الاستراتيجية والشمول الرقمي وأخلاقيات التكنولوجيا بوزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، أن بلادنا نفذت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من المشاريع والبرامج الطموحة، سعيا لتعزيز الشمول الرقمي، ضمانا لتحقيق نفاذ آمن وموثوق للأنترنت والخدمات الرقمية، أبرزها توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة من خلال:

-ربط البلاد بالكابل البحري الدولي أيرس الذي عزز من سعة الإنترنت عالي التدفق.

-إنجاز الشبكة الوطنية للألياف البصرية على امتداد 1700 كلم، من الألياف البصرية، ضمن مشروع وارسيب، وسيتم استكمال هذه الشبكة في إطار مشروع واريديب كما سيتم التركيز على المسارات الجديدة التي لم توجد فيها بعد شبكة ألياف بصرية، كما ستتم تغطية المناطق التي تعاني فيها الساكنة من نقص كبير في الاتصال، مما يساهم في الحدّ من الفجوة الرقمية.

-تعزيز الربط الدولي من خلال الربط بـ كابل ELLALINK الذي تجري الأشغال به حاليا وسيساهم في توفير الانترنت بجودة عالية و وسيمكن من استمرارية الخدمة وتنويع مصادر الربط الدولي بالانترنت.

-تعزيز الثقافة الرقمية والأمن، حيث تم تدعيم ثقة المستخدمين في المنصات والخدمات الرقمية من خلال حماية البيانات وتوفير الامن السيبراني اللازم.
-إطلاق منصة «خدماتي» كبوابة رقمية موحدة للولوج للخدمات الحكومية، ويمكن للمواطنين النفاذ إلى هذه الخدمات
بشكل آمن وسلس، عبر تطبيق هويتي .
-إنشاء شبابيك رقمية لمواكبة المواطنين الأقل خبرة بالتكنولوجيا ومساعدتهم على استخدام الخدمات الإلكترونية.

الفجوة الرقمية.. تحديات قائمة وجهود متواصلة

أكدت السيدة زينب بونه، أن الفجوة الرقمية لا تزال تمثل تحديًا حقيقيًا ناجمًا عن التفاوت في الإمكانات الاقتصادية والثقافة الرقمية والموقع الجغرافي، خاصة بين سكان المدن والمناطق الريفية والمعزولة.
وأبرزت، أن الدولة بذلت مجهودًا كبيرًا لفك العزلة الرقمية عبر ربط القرى والمناطق النائية بالإنترنت، إضافة إلى دعم القدرات البشرية لضمان وصول المواطنين إلى التكنولوجيا بطرق سهلة وعادلة وأتاحه منصات الخدمات الحكومية.

الأبعاد التنموية للشمول الرقمي

يلعب الشمول الرقمي دورًا محوريًا في تعزيز التنمية المستدامة في موريتانيا عبر عدة مستويات:
-التعليم، من خلال توفير منصات تعليمية رقمية للطلاب في الأرياف والمدن على حد سواء، ما يسهم في تقليص الفجوة التعليمية.
-الصحة، عبر التمكين من التطبيب عن بُعد، وتحسين إدارة البيانات الصحية، وتسهيل الحملات التوعوية عبر الإنترنت.

-الاقتصاد والتنمية الشاملة، عن طريق تمكين الشركات الناشئة والصغيرة من النفاذ إلى الأسواق، وتسهيل عمليات الدفع والتحويل المالي، بما يعزز من نمو الاقتصاد الرقمي .
-المشاركة الإلكترونية، من خلال تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم عبر المنصات الإلكترونية، وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة وقدتم في هذا الإطار إطلاق منصة «عين» التي شكلت أداة فعالة للتواصل والتفاعل المباشر بين الحكومة والمواطن وجسدت تبني مفهوم الثقافة الرقمية لدى المواطنين في سابقة من نوعها.
-المبادرات الدولية، فموريتانيا عضو في عدة مبادرات وهيئات دولية، تسعى وفق برامج طموحة لسد الفجوة الرقمية و وفي هذا الصدد تخلد بلادنا كل سنة اليوم الدولي للفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالشراكة مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ويمثل هذا التخليد فرصة لزيادة الوعي لدى الفتيات حول ضرورة الاستفادة من المزايا التي تتيحها التكنولوجيا في عصرنا الحالي، كما يتم تنظيم دورات تدريبية لتطوير مهاراتهن الرقمية وكذلك رفع نسبة ولوج الفتيات خاصة في الأرياف إلى التكنولوجيا الرقمية. كما تشارك البلاد بانتظام في الفعاليات الدولية المكرسة لتشجيع الفتيات على الانخراط في مجالات العلوم والتقنيات الحديثة.

نحو مجتمع رقمي أكثر شمولا

إن موريتانيا تسعى، وفق الرؤية الاستراتيجية والطموحة لصاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، إلى جعل الرقمنة رافعة أساسية للتنمية الشاملة، يكون محورها الأساسي المواطن ، مع العمل المتواصل على تشجيع أصحاب المواهب والشركات الناشئة، من أجل تعزيز الابتكار وتطوير حلول رقمية تلبي الحاجيات وتستجيب لتطلعات المواطنين، بما يواكب أهداف التنمية المستدامة.
ومع التسارع الكبير للتطور التكنولوجي، تبقى مواجهة الفجوة الرقمية تحديًا استراتيجيًا يستدعي مواصلة الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الثقافة الرقمية، وتمكين الفئات الهشة، حتى لا يبقى أي مواطن خارج دائرة الاستفادة من ثمار الثورة الرقمية الراهنة.

تعزيز الثقة والسيادة الرقمية:

موريتانيا وتحدي الأمن السيبراني

إعداد: محمد الأمين سيدي بوبكر

في زمن تتسارع فيه التحديات الرقمية وتتعمق التهديدات السيبرانية، أصبح الأمن الرقمي أحد أبرز مرتكزات السيادة الوطنية، وعاملا حاسما في ترسيخ الثقة للمواطن في أجهزة الدولة ومؤسساتها. وقد أدركت موريتانيا مبكرا هذا التحول الاستراتيجي، فشرعت في بناء رؤية طموحة تهدف إلى تأمين الفضاء السيبراني الوطني، وتعزيز القدرات الوطنية في الحماية الرقمية، انطلاقا من قناعة راسخة بأن الأمن السيبراني ليس ترفا تقنيا، بل ضرورة سيادية لا غنى عنها.

زخم سياسي قوي

يعكس إنشاء وزارة للتحول الرقمي وعصرنة الإدارة، سنة 2021، إرادة سياسية راسخة لجعل الرقميات رافعة للتنمية والحوكمة والسيادة. ويعتقد مدير إدارة الأنظمة والأمن بوزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، السيد الشيخ عمر لي، أن «التكنولوجيا الرقمية أصبحت اليوم في صميم الحوكمة والسيادة، لا سيما في خضم الاستثمارات العمومية الموجهة لبناء بنية تحتية قوية، ودمجها مع نظام موثوق به للأمن السيبراني».

وتجلت هذه الديناميكية في إرساء أسس تكنولوجية متينة، شملت بناء شبكة وطنية من الألياف البصرية في توسع مستمر، وإنشاء مركز بيانات وطني معتمد من المستوى الثالث، والشروع في إرساء مصدر ثان لربط البلاد بالإنترنت الدولي، انطلاقا من محطة إنزال الكابل البحري الدولي ألاتيناه في نواكشوط، بالإضافة إلى إطلاق خدمات رقمية سيادية موجهة للإدارة والمواطنين.

استراتيجية وطنية لإرساء الثقة

في هذا السياق، شكل اعتماد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2022-2025 خطوة حاسمة لترسيخ مقاربة شاملة تُعلي من مهنية قطاع الأمن الرقمي، وتؤسس لردع فعّال أمام التهديدات السيبرانية المتزايدة.

كما تم إطلاق بنية مؤسسية متكاملة تضم مركز الاستجابة لطوارئ الحواسيب (CERT) ومركز عمليات الأمن السيبراني (SOC)، إلى جانب الوكالة الوطنية للأمن السيبراني والاقتصاد (ANSC)، وهي هيئات ذات أدوار محورية في الرصد والتحليل والتصدي للتهديدات، فضلاً عن التوعية وتقييم جاهزية المنظومة الوطنية.

وفي تصريح لمجلة الشعب، قال مدير إدارة الأنظمة والأمن بوزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة السيد الشيخ عمر لي، إن موريتانيا تخطو بثبات نحو بناء سيادتها الرقمية عبر تبني حلول تقنية متقدمة،

ولابتكار الإطار العام للأمن السيبراني (RGS) الذي سيعمل على توحيد معايير حماية النظم المعلوماتية، وإدارة المخاطر، واعتماد الحلول الرقمية وفق معايير صارمة، بما يُرسخ الثقة بين المواطن والمؤسسات.

فرص تستبطن تحديات

في تصريح لمجلة الشعب، أوضح المدير الشيخ عمر لي، أن التحديات الأمنية تتنامى مع الانتشار الواسع للحافظة الإلكترونية وتطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول، حيث إن هذه الأخيرة تعرض المستخدمين لمخاطر جسيمة مثل الاحتيال الإلكتروني وانتحال الهوية، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت ساحة خصبة للهجمات السيبرانية ونشر الأخبار الكاذبة.

وأكد أن الوزارة واجهت هذه المخاطر بوضع إطار قانوني وتنظيمي متطور يشمل حماية النظم المعلوماتية الإدارية، ومكافحة الجرائم السيبرانية، مع تبني بروتوكولات صارمة لضمان سرية وسلامة البيانات، كما جرى تكوين كوادر وطنية متخصصة، وإقامة شراكات دولية استراتيجية، لتطوير الخبرات المحلية وتوطين التكنولوجيا السيبرانية.

ولم تعد السيادة الرقمية شعارًا فحسب، يضيف السيد الشيخ عمر لي، بل تحولت إلى واقع ملموس ينعكس في السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، أكد أن الجهود الحكومية تواصل تعزيز القدرات الوطنية، مشيرا إلى أن مشروع فريق الاستجابة للحوادث الأمنية ومركز عمليات الأمن الوطني (CSIRT/SOC)، الممول من البنك الدولي، سيشكل طابعا مهنيا أكبر على الأمن السيبراني، حيث من المنتظر أن يتم فتح العروض الخاصة به في منتصف سبتمبر 2025، على أن يصبح جاهزا للعمل بداية عام 2026.

وبين السيد الشيخ عمر لي، أن انضمام موريتانيا إلى منظمة طيرست(FIRST)، منّح للبلاد سنتين لترقية خلية RIM-CERT التابعة للمجرية، إلى فريق استجابة معترف به بالكامل، مما يعزز مكانة موريتانيا على الصعيد الدولي في هذا المجال.

وفي ظل هذا التنامي المؤسسي والتكنولوجي، تبقى حماية المواطن وترسيخ الثقة الأمن الرقمي من أولويات المرحلة، عبر تعزيز الوعي المجتمعي بالمخاطر، والرقابة على المحتوى الرقمي، والشفافية في التعامل مع الأنشطة الرقمية، والاستجابة السريعة للتهديدات السيبرانية؛ مما سيمكن موريتانيا من الدخول بثبات وثقة نحو فضاء سيبراني مؤمّن، يعزز مناعتها الرقمية، ويدعم تحولها، ويحصّن سيادتها الرقمية، ويضعها في موقع متقدم على خارطة الأمن السيبراني في إفريقيا والعالم العربي.

استراتيجيات وسياسات مبتكرة لصناعة المستقبل

في عالم تتسارع فيه التحولات التقنية والاقتصادية، بات لزاما على بلادنا تبنّي رؤى استراتيجية قادرة على الاستجابة للتحديات. ولأن المعرفة اليوم هي أساس التنمية، فإن التفكير الطلائعي والاستثمار في الاتجاهات الحديثة يفتحان آفاقًا أرحب للنمو والتقدم. يستعرض هذا الملف جملة من القضايا الجوهرية التي تلامس التوجهات الاستراتيجية، وأبرز ما خلص إليه التفكير الاستراتيجي لقطاع التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، ضمن إطار متكامل يوازن بين الإنجاز الراهن والطموحات المستقبلية.

استراتيجيات التحول الرقمي في موريتانيا:

تطور تكنولوجي يعيد صياغة المشهد الوطني

إعداد: محمد العتيق

في ظل الثورة الرقمية الحديثة وما تحدثه من تغييرات متلاحقة على مجريات الحياة العملية، ومع شيوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لم يعد التحول الرقمي خيارا، بل مسألة حتمية، يفرضها الواقع الافتراضي الذي أصبح جسرا للتنمية، وأداة لتقريب الخدمات من المواطن، ونافذة تنفتح منها البلاد على الاقتصاد العالمي. ومع تسارع الخطى في تبني التكنولوجيا، تتحول الإدارات من الورق إلى الشاشة، ليرسم المشهد ملامح وطن يسابق الزمن للاستفادة المثلى من التكنولوجيا الحديثة. إنه تحول لا يقتصر على الأدوات والبرمجيات، بل يمتد ليطال الثقافة والوعي، ويمثل فرصة ذهبية لموريتانيا لتكتب فصلا جديدا في مسيرتها التنموية، حيث تتعانق التقنية مع الطموح، والإبداع مع التغيير.

بناء مجتمع رقمي متكامل

يشكل التحول الرقمي في موريتانيا، إحدى الركائز الأساسية لمسار التنمية الحديثة، حيث تسعى الدولة إلى توظيف التكنولوجيا لتقريب الخدمات من المواطنين وتعزيز الشفافية وتطوير الاقتصاد الوطني. ومع تنامي استخدام التقانة في مجالات التعليم، والصحة، والإدارة، والمالية، يتجلى هذا التحول كخيار استراتيجي لرفع كفاءة الأداء الحكومي، وتحفيز الابتكار، وفتح آفاق جديدة أمام الشباب ورواد الأعمال. ويفصل السياسات الوطنية وخطط الإصلاح الجارية، تمضي موريتانيا بخطوات متسارعة نحو بناء مجتمع رقمي متكامل، يجعل من التكنولوجيا محركا رئيسيا للتنمية الشاملة والمستدامة، فرسمت بناء على ذلك خططا ووضعت استراتيجيات للوصول للأهداف والتي على أساسها لنشئ القطاع، حيث تم تبني استراتيجية وطنية للبيانات المفتوحة

لتطوير الحوكمة والشفافية والتعاون بين القطاعات عبر بوابة بيانات مركزية وآليات تبادل موحدة.

كما تم تبني لجندة وطنية للتحول الرقمي في الفترة ما بين 2022 و2025، تستند إلى أربعة محاور: البنية التحتية، الحكومة الرقمية، التحول القطاعي، وريادة الأعمال الرقمية، وقد قيمت لذلك ميزانية إجمالية تُقدر بـ400 مليون يورو من مصادر متنوعة.

وتنطلق هذه الاستراتيجية الشاملة من روح البرامج الحكومية الهيكلية، مثل استراتيجية النمو المتسارع والرفاهية المشتركة، والتوجهات الإقليمية الإفريقية والعربية، بالإضافة إلى التزامات موريتانيا الدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة، وغيرها.

وقد لتلحت الأجندة الوطنية للتحول الرقمي 2022-2025، تنفيذ العديد من المشاريع في مجالات البنية التحتية الرقمية، والإدارة الرقمية، ودعم التحول الرقمي القطاعي، والتجارة الإلكترونية، والابتكار. ويعكف القطاع حاليا على تقييم نتائج تنفيذ الأجندة، بهدف بلورة استراتيجية جديدة للتحول الرقمي، تغطي الفترة 2026-2030 وتراعي التطور التكنولوجي المذهل الذي يعرفه العالم حاليا، لا سيما ما يتعلق بتكنولوجيا المستقبل.

استراتيجيات مواضيعية

علاوة على الأجندة الوطنية للتحول الرقمي، اعتمد القطاع عدة استراتيجيات

في مجالات مختلفة وذلك على النحو التالي:

-الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2022-2025، والتي تقضي إلى إنشاء هيئة حماية البيانات الشخصية والوكالة الوطنية للأمن السيبراني، وتتولى مديرية إدارة وأمن النظم مسؤولية تنفيذ هذه الاستراتيجية.

-استراتيجية عصرنة الإدارة 2024-2027، والتي تهدف إلى «تحسين جودة الخدمات». ويتولى معالي الوزير الأول رئاسة لجنتها التوجيهية، بينما يتولى معالي وزير التحول الرقمي وعصرنة الإدارة رئاسة لجنتها التنفيذية.

-الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025-2029، تتمحور حول ركائز استراتيجية مثل الحوكمة والأخلاقيات والبحث والابتكار، وتتضمن مقترحات لمشاريع في مختلف القطاعات الوطنية المهمة.

-استراتيجية تعزيز النطاق العريض والنفاذ الشامل، مما مكّن من توسيع البنية التحتية الرقمية لموريتانيا وتغطية المناطق الحدودية وتحسين النطاق العريض.

-استراتيجية تسويق فائض الاتصال للدول المجاورة؛ حيث ستُرسّخ هذه الاستراتيجية مكانة موريتانيا كدولة جيوستراتيجية، وستعود بفوائد اقتصادية كبيرة.

-الاستراتيجية الوطنية للبيانات المفتوحة والقابلة للتشغيل البيني: سيعزز فتح بعض البيانات الخاصة بلبد الشفافية، بالإضافة إلى التجارة والتعاون الدوليين. كما تُعدّ هذه البيانات مفيدة للاستخدام من قِبل الذكاء الاصطناعي. كما يُعدّ التشغيل البيني أمرًا أساسيًا لخلق بيئة رقمية متناسبة تحترم المعايير، وتعزز الترابط بين الأنظمة.

-الاستراتيجيات القطاعية كاستراتيجية التحول الرقمي في قطاع الصحة ودعم رقمنة قطاع التعليم.

ويعمل قطاع التحول الرقمي أيضا على تطوير استراتيجيات أخرى:

الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية لتعزيز الاقتصاد الرقمي في موريتانيا وتعزيز التجارة الدولية.

الاستراتيجية الوطنية لإنترنت الأشياء والبلوكشين، التي ستُهيئ موريتانيا للتكيف مع التطورات التكنولوجية الجديدة.

المؤشرات الرقمية في موريتانيا

شهد الاقتصاد الموريتاني تحولاً رقمياً في السنوات الأخيرة، محققاً إنجازات مهمة في مجالات البنية التحتية الرقمية، والإدارة الرقمية، والتحول القطاعي، والتجارة الإلكترونية، والابتكار. لتقييم هذا التقدم وتحديد الأهداف المتحققة في الأجندة الرقمية 2022-2025، لا بد من مراعاة بعض المؤشرات الدولية:

– مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في عام 2024، حققت موريتانيا على سلم هذا المؤشر درجة 100/55.5، مقارنةً بـ 53.7 في عام 2023 (+ 3 %). وهو أعلى من المتوسط في البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض (52.6).

– مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية: هو مؤشر مركب طورته الأمم المتحدة لتقييم مستوى تطور الخدمات الحكومية الإلكترونية في الدول. يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومات واستعدادها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير خدمات إلكترونية فعّالة وسهلة الوصول للمواطنين والشركات.

في عام 2024، حققت موريتانيا على سلم هذا المؤشر درجة 0,3491، لتحتل المرتبة 165 من بين 193 دولة. وتحرز موريتانيا تقدمًا جيدًا، لا سيما مقارنة بالسنوات السابقة، بفضل تركيزها الاستراتيجي على تسريع رقمنة الخدمات الإدارية.

– مؤشر الأمن السيبراني العالمي وتحتل موريتانيا المرتبة الرابعة على هذا المؤشر متطورة بنتيجة تقارب 100/39,3، ويشير هذا إلى وجود أسس قانونية وتنظيمية راسخة. وتحتاج هذه الأسس إلى تعزيز من خلال القدرات التشغيلية والتعاون المستدام.

– مؤشر الابتكار العالمي، في عام 2024، احتلت موريتانيا المرتبة 126 من بين 133 دولة. وستُعالج نقاط الضعف المُبلّغ عنها فيما يتعلق بالمشاركة الإلكترونية والبحث والتطوير، من خلال تعزيز الثقافة الرقمية ووضع برامج تدريب رقمية للتعليم العالي، بالإضافة إلى سياسة جديدة للبيانات المفتوحة لتعزيز الابتكار.

من رقمنة جزئية إلى اقتصاد رقمي شامل:

المنعطف الاستراتيجي لموريتانيا

فيغي محمد المختار أمين
- المديرة المساعدة للبنى التحتية

يمر التحول الرقمي في موريتانيا بمنعطف مفصلي، حيث أشارت نتائج دراسة تشخيصية شاملة للاقتصاد الرقمي الوطني، أعدها البنك الدولي مؤخرا، بناء على طلب من وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، إلى أنه تم احراز تقدم معتبر في هذا المجال، خلال السنوات القليلة الماضية؛ تمثل في تحسن كبير في خدمات الاتصال بالإنترنت، ورقمنة تدريجية للإدارة العمومية والخدمات، ونمو متسارع للنشول العالي مع ظهور منظومة تكنولوجية واعدة لريادة الأعمال. لقد تم بالفعل وضع اللبنات والأسس، وحان الوقت لترجمة هذه الرؤية الرقمية إلى استخدامات واسعة النطاق، ومؤثرة ومستدامة.

شهد ارتفاع معدل انتشار الإنترنت من 63 ٪ سنة 2019 إلى 80 ٪ سنة 2024، ووضع أجندة رقمية منظمة، ووجود مشاريع ضخمة قيد التنفيذ، تدخل موريتانيا مرحلة جديدة تهدف إلى جعل الاقتصاد الرقمي محركا لنمو شامل ومستدام ومتاح للجميع.

البنية التحتية والخدمات: إرساء أسس الثقة الرقمية

تشكل البنية التحتية حجر الأساس لأي تحول رقمي، وقد مكّنت إصلاحات هامة تم اجراؤها منذ 2019 من تنشيط قطاع الاتصالات، لا سيما مع تشغيل شبكة الجيل الرابع سنة 2020، مما أدى إلى انخفاض في تكلفة الإنترنت، وازدياد في معدلات الاستخدام، وتعزيز وتوسع الشبكة. حيث تمتد الشبكة الوطنية للألياف البصرية اليوم على أكثر من ٦٦٠٠ كلم، من بينها ١٧٠٠ كلم تم انشاؤها مؤخرا. وتغطي شبكة الجيل الرابع الآن أكثر من ٣٠٠ بلدة، بينما تجري تجارب مشجعة على الجيل الخامس في نواكشوط وتتقدم أشغال توصيل الألياف البصرية إلى المنازل في المناطق الحضرية.

إن مرونة الربط بالأنترنت أصبحت ليضا تحديا استراتيجيا، لذا تستثمر موريتانيا في تعزيزه و تنوعه : الربط البري مع السنغال والمغرب، محطة الكابل البحري الدولي للمستقبلية (الأليناك) في نواذيبو وتشغيل نقطة تبادل إنترنت وطنية (IXP).

تعتمد الثقة الرقمية كذلك على أمن الأنظمة وحوكمة البيانات. وفي هذا الإطار فإن مركز نواكشوط للبيانات، الحاصل على شهادة الاعتماد من الدرجة الثالثة، يوفر بنية تحتية مستقلة وآمنة لاستضافة البيانات. وبالتوازي مع ذلك، فإن اعتماد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، وإنشاء وكالة الأمن السيبراني وقريبا فريق الاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية (CERT موريتانيا)، يضع إطارًا قويًا للوقاية من الحوادث واكتشافها والاستجابة لها. كما أن هذه اللبنات المؤسسية، التي طال انتظارها، هي مصدر طمأنينة للإدارة العمومية والمستثمرين على حد سواء.

الحوكمة الرقمية: من التعقيد إلى التشغيل البيني

وفي إطار الأجندة الرقمية 2022-2025 انطلق مسار تحديث وعصرنة الإدارة العمومية بمبادرات مثل مكتب (تبادل المراسلات الإدارية رقميا)، خِدمتي (بوابة الخدمات العمومية الرقمية)، ومنصة حين (منصة مشاركة المواطنين) وغيرها. ومع ذلك، لا يزال هناك تحدي كبير يتمثل في دمج هذه الحلول المتفرقة في نظام موحد قابل للتشغيل البيني يركز على دلحظات حياة المواطنين. ويتطلب ذلك هوية رقمية موثوقة، ورقمنة المدفوعات العمومية، وحوكمة بيانات مفتوحة وآمنة، وبنية مؤسسية حكومية مشتركة، وإمكانية الوصول عبر منصات متعددة (الويب، والهاتف المحمول، وUSSD) حتى لا يبقى أحد على قارعة الطريق.

كما يشهد الإطار التنظيمي تقدمًا ملحوظًا، إلا أنه مازال يحتاج للمرونة: فالمواءمة المحفزة للمنافسة، والشفافية الضريبية، وخفض تكاليف استيراد معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتقسيم الجزئي للتحكم في المناطق الحضرية، والتنظيم القائم على تحفيز جودة الخدمة، كلها عوامل أساسية لجذب الاستثمار وتوسيع نطاق الشبكات إلى أقصى حد.

التمويل والمهارات والابتكار: محركات التفاعل الرقمي

يشهد الاقتصاد الرقمي طفرة واعدة، وتهدف الأولويات الرئيسية إلى ترسيخ الأسس: نظام وطني للمدفوعات الفورية، تعزيز قابلية التشغيل البيني للبنوك والمصارف الإلكترونية والمتاجر، والرقابة الآلية. وتساعد هذه التطورات على إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المصنفة، وتسهيل التجارة الإلكترونية، وتحسين الشفافية وتعزيز الثقة. فكلما تمت رقمنة وسائل الدفع، كلما قل بقاء الاقتصاد في القطاع غير المصنف.

ويعد تطوير المهارات الرقمية ضرورة حتمية، فمن دون رعاية المواهب، بدءا من الثقافة الرقمية الأساسية إلى الاحتراف التكنولوجي كالتطوير وعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والحوسبة السحابية والشبكات وغيرها، ستتوقف المنظومة عن النمو. وهكذا تدعو نتائج الدراسة التشخيصية إلى وضع إطار وطني منظم، يتضمن تكوينات منبثقة من احتياجات السوق، ويرسي تكاملا بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني والجامعات والشركات، بالإضافة إلى ضمان تكوينات مستمرة للموظفين العموميين ووكلاء الدولة، لتلبية الاحتياجات المحلية، علاوة على تموضع موريتانيا كمصدر للمواهب الرقمية في المنطقة.

تعزز التنسيق الريادي للأعمال من خلال اعتماد قانون الشركات الناشئة، وظهور مراكز الابتكار، وتطوير التجارة الإلكترونية، وشيوع الحلول الرقمية على الهاتف المحمول، وانتشار الخدمات الرقمية في القطاعات مثل الصحة والتعليم والزراعة. ومن أجل تحقيق النجاح في التوسع، يجب تفعيل عدة مبادرات، منها تبسيط استيراد المعدات، وتنويع مصادر التمويل كرؤوس الأموال المخاطرة، والقروض الميسرة، وتسهيل الوصول إلى الصفقات العمومية، وتشجيع اللجوء للمشتريات العمومية المبتكرة. فالهدف واضح وهو جعل موريتانيا ليست فقط سوقا للربط، بل سوقا للبناء وتقديم الخدمات.

تنسيق التحول: نحو اقتصاد رقمي متكامل

انطلقت المسيرة ووُضعت المعالم الأولى- وسعيا لتحقيق النجاح في الانتقال من رقمنة غير منتظمة إلى اقتصاد رقمي متكامل، يصبح التنسيق أمرا لا غنى عنه. فالأمر يتعلق بإنجاز مشاريع يعزز بعضها البعض: إدارة أبسط تحفز الاستخدام، وشبكات أكثر موثوقية تشجع الاستثمار، ومعاملات مالية رقمية سلسة تنشط الاقتصاد، ومواهب مدربة تسرّع الابتكار.

وتوضح نتائج الدراسة التشخيصية أن الأولويات واضحة: مرونة البنى التحتية، وتكامل الخدمات العمومية الرقمية، والتشغيل البيني للمدفوعات، ومناخ مشجع للاستثمار، وتطوير الكفاءات، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين الخدمات وتغطية المناطق المعزولة.

وتتمتع موريتانيا بعدة مزايا منها الإستقرار النسبي للإقتصاد، والتوسع السريع للجيل الرابع والألياف البصرية، وبنية تحتية حضرية لإستضافة البيانات، واستراتيجية أمن سيبراني محصول بها، وإصلاح للإدارة العمومية، وإرادة سياسية صارمة تتمثل في أجندة 2030 قيد الإعداد.

منعطف استراتيجي يتعين إنجاحه بشكل جماعي

إن ما يقام به الآن في موريتانيا ليس مجرد تحول تقني، بل هو تحول مجتمعي عميق؛ حيث يمكن للتكنولوجيا أن تكون رافعة للشمول والشفافية والقدرة التنافسية والابتكار، مع ضمان اتخاذ الخيارات الصحيحة، وقياس مستوى التقدم، وإشراك أصحاب المصلحة، ووضع المستخدم النهائي في قلب الأولويات. وهكذا لم تعد موريتانيا على هامش الثورة الرقمية، بل إنها تشق طريقها الخاص. وإذا نجحت في دمج إنجازاتها وتنسيق سياساتها وتثمين مواهبها، فيمكنها أن تصبح قطبا للتحول الرقمي في المنطقة.

موريتانيا نحو تحول رقمي للنظام الصحي

إعداد: زيدان الحضرامي

منذ عام 2024، انخرطت موريتانيا في استراتيجية طموحة للتحول الرقمي في قطاع الصحة، تمتد حتى عام 2030. ولا تقتصر هذه الخطوة على إصلاح داخلي لوزارة الصحة؛ بل تقوم على تعاون وثيق مع وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، إذ يشكل هذا التعاون رافعة أساسية لعصرنة الخدمات، وتأمين البيانات، وإدخال الابتكار في الأداء اليومي للمؤسسات الصحية.

بوصلة رقمية لتحديد الاتجاه

تسعى استراتيجية الصحة الرقمية 2024–2030 إلى أن تكون إطارا شاملا، يتماشى مع السياسة الوطنية للصحة (PNS) والخطة الوطنية للتطوير الصحي (PNDS). وتضع هذه الاستراتيجية المريض في صميم اهتمامها، من خلال هدف واضح، يتمثل في «تحسين الرعاية الصحية عبر الحلول الرقمية، لضمان وصول شامل وعادل وذي جودة للمريض، مع تعزيز الوقاية والفعالية والأمان».

وتترجم هذه الرؤية إلى تحول سلس ومتكامل، يتكيف مع الاحتياجات الخاصة للسكان.

وتواكب وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة هذا المسار من خلال تقديم الخبرة التقنية، والبنية التحتية الرقمية، وآليات الحوكمة. ويقوم هذا الدعم القطاعي على أربعة أهداف رئيسية: تطوير حلول رقمية لدعم التغطية الصحية الشاملة، مع التركيز على حوكمة فعالة ومشتركة؛ رقمنة العمليات التشغيلية في المستشفيات والمراكز الصحية لتحسين الكفاءة وجودة الرعاية؛ تسهيل الوصول الآمن إلى البيانات الصحية عبر أنظمة موثوقة وقابلة للتشغيل البيني؛ وتشجيع الابتكار الرقمي في خدمة الوقاية والتوعية الصحية.

وتستند هذه الأهداف على محاور استراتيجية مستوحاة من توصيات منظمة الصحة العالمية ونموذج «المرصد العالمي للصحة الرقمية». وتضطلع وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة بدور الضامن لتناسق هذه المحاور وتطبيقها، وهي: الحوكمة والقيادة في الصحة الرقمية؛ الإطار التنظيمي وأمن نظم المعلومات؛ الشراكات والتمويل لضمان استدامة المشاريع؛ بناء القدرات البشرية وقيادة التغيير. وتشكل هذه المحاور ركائز وأدوات تمكّن من سد الثغرات الحرجة وبناء حوكمة قوية للقطاع الصحي بأكمله.

المجالات ذات الأولوية حتى عام 2030

رغم حداثة رسم مسار رقمنة الصحة في موريتانيا، فقد تم تحديد الأولويات، بناء على توافق وزاري مشترك. وتواكب وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة وزارة الصحة في: تعزيز حوكمة النظام الصحي الرقمي؛ تحسين خدمات الرعاية

(الملف الصحي الإلكتروني، التصوير الطبي الرقمي، استمرارية الرعاية، سلامة المرضى)؛ التشغيل البيني للمعلومات على المستوى الوطني؛ تحسين الخدمات الرقمية للنظام الصحي الوطني؛ تطوير تطبيقات وحلول صحية رقمية؛ مراقبة المخاطر والتهديدات الصحية باستخدام أدوات رقمية للرصد والإنذار.

وتحدد خطة عمل هذه الاستراتيجية خارطة طريق تتمحور حول مجموعة من الإجراءات العملية، منها:

أولا: قيادة وتنسيق الاستراتيجية عبر إنشاء نموذج حوكمة للصحة الرقمية وأطر تطبيقها.

ثانيا: تطوير حلول رقمية لدعم التغطية الصحية الشاملة، ويشمل ذلك: تنفيذ حالات من الاستطباب عن بُعد ضمن سلسلة مرجعية؛ تحديد استراتيجية رقمنة الصندوق الوطني للتأمين الصحي وخطة العمل المرتبطة بها؛ تطوير حلول رقمية لصالح الصندوق الوطني للتضامن الصحي لأتمتة العمليات وتوسيع شبكاته، وإنشاء بنية تحتية محلية قوية.

ثالثا: رقمنة العمليات التشغيلية للمؤسسات الصحية من خلال تطوير البنية التقنية لنظام المعلومات الصحية؛ وإنشاء نظام معلومات صحي في المراكز الصحية والمستشفيات الجهوية والمتخصصة؛ تعزيز نظام معلومات خدمات الطوارئ؛ إنشاء نظام معلومات لإدارة صيانة المعدات الطبية بمساعدة الحاسوب؛ ورقمنة أرشيف وزارة الصحة.

رابعا: تسهيل الوصول إلى البيانات الصحية وضمان مشاركتها بشكل آمن، ويشمل ذلك: إنشاء نظام معلومات لإدارة الخريطة الصحية؛ إعداد إطار للتشغيل البيني لأنظمة المعلومات الصحية عبر منصة مخصصة؛ وتعزيز الابتكار الرقمي في مجال الوقاية من خلال تطبيقات للتوعية والتدريب في مجال الصحة.

المشاريع ذات الأولوية قيد التنفيذ

ومن بين المشاريع ذات الأولوية التي يُعد دعم وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة فيها حاسما إصلاح المستشفيات؛ وهو توجه حكومي جديد بدأ في يوليو 2025، يهدف إلى تحسين جودة الرعاية الصحية. ويشمل مساهمة الوزارة في هذا المشروع في إدخال وتحسين المكون الرقمي في وظائف المؤسسات الاستشفائية مثل الملف الطبي، ورقمنة مسار المريض، والتعرف على المستخدمين، وضبط العمليات الإدارية. ومنها مشروع تتبع الأدوية، عبر إنشاء منصة وطنية مخصصة، والذي يندرج ضمن جهود الشفافية ومكافحة التزوير في قطاع الصحة. ويتيح المشروع تتبع مسار الدواء من التصنيع إلى المستهلك، باستخدام رقم تسلسلي فريد وتغليف آمن. ومن هذه المشاريع رقمنة إجراءات مديرية التوريد، من خلال منصة إلكترونية تتيح رقمنة جميع الإجراءات الإدارية المتعلقة بطلبات تسجيل الأدوية من قبل المختبرات الدولية والموزعين.

وثمة مشاريع أخرى تشمل إعداد إطار للتشغيل البيني لأنظمة المعلومات الصحية عبر منصة رقمية لتحسين الربط بين المؤسسات الصحية؛ والصحة الإلكترونية للمواطن عبر بوابة «خدماتي»، وبرمجية إدارة الموارد البشرية، ونظام رقمي للنظراء يهدف إلى تعزيز التنسيق والتشاور بين الخبراء والمهتمين في قطاع الصحة.

ورغم أن التحول الرقمي في قطاع الصحة يحمل طابعا متدرجا، إلا أنه أصبح اليوم عنصرا أساسيا في إصلاح المنظومة الصحية بموريتانيا. ويحلول عام 2030، من المتوقع أن يُسهم هذا البرنامج الطموح في تعزيز فعالية الخدمات، وتوفير وصول أكثر عدالة وأمانا للرعاية الصحية.

التحول الرقمي أداة تقنية يُمكّن اعتمادها من المساهمة بشكل فعال في تحقيق تنمية مستدامة

إعداد: محمد الأمين محمد محمود

التحول الرقمي هو عبارة عن الانتقال من الطرق التقليدية للأنشطة والعمليات التجارية إلى أنظمة رقمية باستخدام الأساليب والوسائل الفنية من خلال استغلال التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الكبيرة لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة، مما يستوجب تغيير الثقافة التنظيمية، وتحديث العمليات، وإعادة تصميم نماذج الأعمال والأنشطة التجارية لتحقيق النتائج والأرباح المنشودة مع أهمية وضرورة التفاعل والاستمرارية مع الشركاء والمعنيين ومعرفة لاحتياجاتهم لتوفير خدمات متميزة.

ويعتبر التحول الرقمي وسيلة وقوة مهمة ومتطورة في عصر اليوم لتحقيق نمو مبتكر وشامل ومستدام، يمكّن من توفير فرص للعمل ودخل للحد من ظاهرة الفقر ومخلّفاته، إضافة الى دوره في زيادة وتطوير كفاءة العمليات الاقتصادية عبر تحسين وتوفير طرق للتوريد وهو ما يمكن من خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية، وكذا إتاحة خدمات مهمة في مجالات أساسية تعمل الدول والشعوب دائما على تطويرها وتعزيزها للاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة في مختلف المجالات والخدمات اللازمة والضرورية كالصحة والتعليم والبنى التحتية، لما لها من دور لا غنى عنه في الحياة اليومية للمواطنين.

ويتيح التحول الرقمي فرصاً كبيرة للدول والحكومات من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، من خلال الاستثمار في البنى التحتية الرقمية، وتطوير المهارات الرقمية، وتعزيز وتطوير الابتكار، نظرا إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والثورة المعلوماتية ركيزة أساسية في قيام التنمية المستدامة، لدور هذه الوسائل الرائد في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتطوير وتنمية القطاعات وتسهيل الأداء والعمل على تطوير البنى التحتية والتشجيع على التطوير والابتكار، وتوفير خدمات اجتماعية مهمة وضرورية، وكذلك تنمية وتطوير المجالات الثقافية والبيئية واستخدام الموارد الطبيعية.

ويلعب التحول الرقمي دورا مهما في تمكين المجموعات والأشخاص عبر تكوينهم على المهارات والتقنيات، مما يتيح لهم تبسيط الإجراءات وتسهيل الوصول للخدمات والمعلومات التي توفر لهم مناخ الأعمال والاستثمار للرفع من المداخيل وتعزيز وتقوية الاقتصاد بصفة عامة، كما أن لإستخدام تكنولوجيا التحول الرقمي دور مهم وأساسي في إدارة النقل ونقل الطاقات ومختلف المواد والوسائل الحضرية، وهو ما يساهم في تخفيف الفقر والحد من مضاعفاته على المجتمعات والشعوب التي تعاني من هذه الظاهرة ذات التأثير البالغ على العديد من سكان العالم بفعل الحروب والنزاعات.

وتقدم تكنولوجيا التحول الرقمي دورا بارزا في تمكين المواطنين والشعوب بشكل عام من الوصول إلى الخدمات الأساسية خاصة الإدارية منها بفضل المنصات الرقمية اقتصادا للوقت والجهد والوسائل التي عادة ما تصرف في هذا الإطار.

والتحول الرقمي هو وسيلة تقنية تتيح فرصة لتطور وتعزيز الخدمات في عصرنا الحالي، فهو يدعم الخدمات الحيوية التي تمكّن من قيام تنمية شاملة في العديد من المجالات كالصحة والتعليم والطاقة والزراعة عبر الربط بشبكة الإنترنت والبيانات في هذا المجال، مع ضرورة توفر البنية التحتية والمنصات التي تعتمد عليها هذه الخدمات الرقمية.

ويتيح التحول الرقمي وثورة البيانات تطوير وتسريع اكتساب القدرات الرقمية للكثيرين، فبدون توفر خدمات الإنترنت والمهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيات الرقمية بفعالية، لا يمكن لملايير البشر الالتحاق بالتطورات التي يشهدها عالمنا الحديث.

وانطلاقا من أهمية الإجراءات الوقائية فقد كان من اللازم وضع قوانين لحماية البيانات وتحقيق أمن الفضاء الإلكتروني وإنشاء مؤسسات قوية لتطوير وتمكين الأنظمة الرقمية من تحديد الهوية، وتحويل المدفوعات بسرعة وأمان، وتبادل البيانات على النحو المطلوب، طبقا لإرادة وحاجة المستخدمين لهذه التكنولوجيا.

وفي هذا الإطار تسعى جهات الممارسات العالمية للتنمية الرقمية مع الحكومات في البلدان النامية لبناء الأسس اللازمة للتحول الرقمي الشامل والمسؤول، بما في ذلك التحول إلى الاقتصادات والحكومات والمجتمعات الرقمية كبالتحة وصول الجميع إلى الإنترنت السريع المنتظم والآمن والميسور التكلفة، وتحفيز الطلب المتعلق بالتطبيقات والمهارات والمنصات الرقمية لمساندة الحكومات والأعمال والأفراد على المشاركة بشكل أكمل في الاقتصاد الرقمي.

وبفضل الانتشار السريع للتقنيات الجديدة في مختلف أنحاء العالم فقد مكن الابتكار من تغيير طبيعة العمل بشكل كبير من خلال الظهور والتطور، مما يستوجب إعطاء الأولوية للتعليم وتطوير وبناء المهارات الرقمية للقوى العاملة من أجل المنافسة في الاقتصاد الرقمي وتطوير وتعزيز الخدمات في هذا الإطار، استجابة للطلب والحاجة وتطوير الأنظمة الرقمية بشكل آمن وموثق، تمشيا مع تطور تحول العالم إلى التكنولوجيا الرقمية، لأن تقوية المهارات والقدرات الفنية في مجال الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات أقصى أهم من أي وقت مضى.

كما تساعد تقنية التحول الرقمي في تحفيز

النمو لدى البلدان وقيام تنمية شاملة تتيح للجميع المشاركة الاقتصادية، خاصة النساء والشباب والفئات الأكثر فقرا واحتياجاً، حيث تمكن المشاريع الإنتاجية والمنفذة في هذا الإطار من تحفيز أصحاب الشركات على تشغيل واستقطاب العمال الشباب وتكوينهم وتأطيرهم، مما يتيح لهم الاستفادة من تنمية المهارات المهنية والرقمية والمناهج المتخصصة في التكنولوجيا في المدارس مع التوفيق بين مجالي الطلب والعرض، وهو ما يساعد الباحثين عن العمل على اكتشاف فرص في هذا المجال.

ففي عصر تتسارع فيه وتيرة التغيرات التقنية، أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة للمؤسسات في جميع القطاعات ويعكس هذا التحول كيفية استخدام التقنية لتحسين العمليات والخدمات، مما يتيح للمؤسسات التكيف مع حاجيات ومتطلبات السوق المتزايدة، من خلال استخدام التقنيات، وهو ما يمكن المؤسسات من تقديم تجارب لصالح الفئات المستهدفة عبر جمع وتحليل البيانات بشكل شامل وفعال لاتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على معلومات دقيقة تكشف عن اتجاهات السوق وتوجه طالبي العمل للاستفادة من هذا المجال لتضمن بذلك توفير خدمات سريعة وفعالة تلبي الاحتياجات والطلبات.

ومع اعتماد المجتمعات على التكنولوجيا بكل أنواعها، خاصة بالمقارنة مع دورها الفاعل في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فقد أصبحت حاجة الإنسان والمؤسسات لهذه التكنولوجيا تزداد يوما بعد يوم وباستمرار وهو ما يفرض تطويرها ليصبح التحول الرقمي، قوة لا غنى عنها في تحقيق وتطوير وتنمية الابتكارات، نظرا لدوره في توفير فرص العمل، ومعالجة ظاهرة الفقر والاحتياج وتيسير توصيل السلع والخدمات، وقيام تنمية شاملة ينعم فيها السكان بالعيش الكريم والرخاء، إضافة الى زيادة أهمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهو ما جعل المؤسسات على اختلافها تسارع من أجل مسايرة والتفاعل لأحدث ما توصّل إليه التقدم في هذا المجال.

ومع أن اعتماد تقنية التحول الرقمي، تمكّن من تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقديم خدمات أكثر تطوراً وسهولة، وتعزيز الابتكار في مختلف المجالات فهي كذلك تتيح لمستخدميها الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة لتوفير الوقت والجهد، وتحقيق التنمية المستدامة واعتماد طرق واستراتيجيات للتنافس بشكل أفضل في السوق، من خلال التعرف على الاتجاهات الجديدة وتلبية المتطلبات بسرعة مما يعزز المكانة والدور في الأسواق والفضاءات التجارية.

ويوفر استخدام التقنيات الرقمية، في القطاع العام، إعادة تصميم وتقديم الخدمات الحكومية بشكل أكثر كفاءة وفعالية وشفافية عبر تصميم الخدمات والعمليات وتحسين تجربة المستخدمين، واتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات، وتعزيز المشاركة المجتمعية، من خلال تبسيط وتوفير الخدمات في الوقت المناسب وبالاستمرارية اللازمة في هذا الإطار دون الحاجة الى مراجعة الإدارات والمرافق الحكومية بشكل عام.

الا ان اعتماد تقنية التحول الرقمي، ترافقها صعوبات ليست بالسهلة كتقييم التقنيات واعتماد الأنظمة المبتكرة في هذا المجال وتوفير للموارد المالية والبشرية الضرورية لذلك مع معوقات ربط الأنظمة الجديدة بالأنظمة القديمة وضرورة تطوير البنى التحتية وتوفير البيانات اللازمة وحمايتها وتطويرها وتكوين الموظفين، للاستجابة لمتطلبات استخدام هذه التقنيات، وغيرها من التحديات التي يتطلبها نظام اعتماد تقنية التحول الرقمي وجعله وسيلة لتطوير وتعزيز التنمية الشاملة التي تستجيب لمتطلبات الحياة اليومية للسكان دون تمييز ولا اقصاء.

وانطلاقا من أهمية هذه التقنية وضرورتها في عصر لا رحمة فيه للتخلف عن مسايرة الأمم والشعوب في التطور والابتكار، فقد عملت الحكومة ممثلة في قطاع التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، طبقا للتوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، على وضع استراتيجيات وخطط وبرامج مكنت وستمكن من إعداد وتطبيق السياسة الوطنية في مجال التحول الرقمي، كاستراتيجيات الاتصالات الإلكترونية والبنية التحتية للربط البيني وبروتوكولات التبادل وتحديد وتنفيذ سياسة النفاذ الشامل إلى خدمات تكنولوجيا الإعلام، وإطلاق ومتابعة وتنسيق مشاريع رقمنة الإدارة العمومية.

كما عمل القطاع على تطبيق واعتماد تقنيات الاتصال في هذا المجال باعتبار أنه يقدم حلولا للعديد من مناحي الحياة وخاصة في المجال المالي، حيث أصبحت الحلول الرقمية المالية متنوعة وسهلة الولوج والاستخدام من طرف العامة، وأن الشمول المالي يعتبر منظومة تمكن الفئات ذات الدخل المالي المنخفض من استخدام الهاتف النقال لإتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية سهلة وآمنة، تساهم في الحصول على الخدمات المالية، مما يسهل الحياة اليومية، ويساعد الأفراد والأسر والشركات في الحصول على خدمات مالية تمكن من تحسين نوعية حياتهم بشكل عام.

وقد عمل قطاع التحول الرقمي وعصرنة الإدارة على الابتكار وتطوير الخدمات الرقمية وجعلها في متناول الجميع، لضمان عصرنة الإدارة وتسهيل المعاملات وتبسيط الإجراءات وتحسين مردودية الأداء، وقد نظمت في هذا الإطار أنشطة وأحداث للتعريف بأحدث التجاهات ومفاهيم الهوية الرقمية الدولية والإقليمية، وللتحقق من صحة المعلومات التي استقاها الخبراء من كل اللقاءات، واستعراض الخيارات المقترحة للهوية الرقمية الوطنية وغيرها من المجالات المرتبطة بتقنية التحول الرقمي.

وخلاصة القول أن التحول الرقمي هو أداة تقنية يمكن اعتمادها للمساهمة بشكل فعال في تحقيق تنمية مستدامة، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، وتحسين جودة الخدمات الحكومية، من خلال استخدام تقنيات حديثة في مختلف القطاعات لتحقيق تحول شامل يواكب التطورات العالمية.

الرقمنة في حياة الموريتانيين:

رحلـــة نحـــو المستقبـــل

إعداد: البراء ولد محمدن

في السنوات الأخيرة، دخلت الرقمنة كل زاوية من زوايا حياة الموريتانيين، لتصبح خيطًا خافتًا لليومياتهم، وحاضرةً في تفاصيلهم الكبيرة والصغيرة.

تحوّلت من مشروع إداري أو تقنية هامشية إلى مسار شامل يشمل الإدارة، حيث باتت الوثائق والإجراءات تُنجز إلكترونيًا؛ والاقتصاد، فقد صارت المعاملات والتجارة أكثر سرعة وأمانًا؛ والتعليم، الذي انفتح على فضاءات التكوين عن بُعد والدروس الرقمية؛ والعدالة، التي بدأت تعتمد الأنظمة الذكية لتسريع الفصل في القضايا وحفظ الملفات؛ والمالية، التي أدخلت فيها نظم الدفع الإلكتروني والضرائب الرقمية؛ والتجارة التي فتحت عبر المنصات الافتراضية أبوابًا جديدة أمام المستثمرين والباعة على حد سواء.

إنها ثقة نوعية لم تعد حبيسة الشعارات أو مجرّد وعود متكررة، بل أصبحت تحوّلا ملموسا يعيد رسم علاقة المواطن بالدولة، ويمنحه أدوات سرعة وكفاءة وشفافية لم تكن متاحة من قبل، كما يُشعره بأن الخدمات أقرب إليه، وأن وقته أثمن من أن يُهدر في الطوابير والإجراءات التقليدية.

بهذا التحول، دخلت الرقمنة حياة الناس من أوسع أبوابها، لتقدو عنوانًا لعصر جديد يتشكّل بصمت لكنه يُغيّر كل شيء.

هذا التحول الرقمي جاء ثمرة رؤية واضحة وخطوات مدروسة، تعكس إرادة سياسية جادّة في تحديث الدولة وتقريبها من مواطنيها، فمن خلال هذه المنظومة الجديدة بات المواطن قادراً على إنجاز معاملاته عن بُعد دون أن يضطر إلى التنقل أو إضاعة الساعات في الانتظار، وباتت شكاياته تُسجل وتُتابع إلكترونياً، وتُعالج وفق مسار شفاف يتيح له الاطلاع على وضعيتها في أي وقت. كما أتيح له دفع الضرائب والرسوم عبر منصات رقمية آمنة تختصر الزمن وتُقلّص الهدر، في حين انفتحت أمامه آفاق التعليم الإلكتروني، حيث يمكن للتلميذ والطالب متابعة دروسه والتفاعل مع أساتذته عبر الفضاء الافتراضي دون عوائق الزمان والمكان.

ومن أبرز ملامح هذا التحول مشروع «هويتي»، الذي يشكل نقلة نوعية في مجال توحيد الهوية الرقمية للمواطن الموريتاني، ما يعزز الثقة بين الفرد والإدارة، ويفتح المجال أمام حزمة واسعة من الخدمات المندمجة والذكية.

لقد أصبحت الرقمنة نافذة مُشرعة على المستقبل، أداة لتجذير الشفافية في المعاملات، وتعزيز الأمن من خلال ضبط المعلومات والبيانات، ودعامة لتطوير التجارة الإلكترونية، وتمكين مختلف قطاعات التنمية من العمل بكفاءة وفاعلية.

بهذا المعنى، فإن التحول الرقمي تحول إلى خيار استراتيجي ومجتمعي في آن واحد، يلامس حياة الناس في تفاصيلها اليومية، ويؤسس لمرحلة جديدة من علاقة المواطن بالدولة، قوامها الثقة والسرعة والوضوح.

وفي هذا المجال، شمل التحول الرقمي ركائز الإدارة الموريتانية، حيث تمت رقمنة الهياكل الإدارية وتحديث بنيتها التنظيمية والتقنية، لتنتقل من الورق والملفات المتراكمة إلى فضاءات إلكترونية عصرية تختزل الجهد والوقت، فتم إنشاء بوابات إلكترونية متخصصة تسهّل على المواطن إنجاز مختلف الإجراءات الإدارية دون الحاجة إلى التنقل بين المكاتب أو الاصطفاف في طوابير طويلة، مما يعزز من ثقة المواطن في خدمات الدولة.

وقد أصبحت الضرائب والرسوم تُؤدى عبر منصات رقمية مؤمنة، تشمل الضريبة على السيارات والضريبة على الدخل، مرورًا بضريبة الشركات والضريبة على القيمة المضافة، وهو ما يرسّخ مبادئ الشفافية ويقلّل من الأخطاء والتأخيرات التي كانت سمة المعاملات التقليدية.

وإلى جانب ذلك، أُنشئ الشباك الموحد الذي يجمع مختلف الخدمات الإدارية في نقطة مركزية واحدة، لتُختصر مسافات كانت تستهلك شهورًا في دقائق معدودة.

أما منصة «عين» فقد جاءت أداة عصرية

لتتبع الملفات والخدمات خطوة بخطوة، بما يمنح المواطن الحق في مراقبة مسار معاملاته ومعرفة مآلها في أي وقت، إضافة إلى البوابة الوطنية للشكايات التي فتحت مجالًا للتفاعل المباشر بين الإدارة والمواطن، بما يعزز مبدأ المساءلة ويكرّس الإدارة القريبة من هموم الناس.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ جرى اعتماد مكتب الضبط الرقمي الذي يُسجّل الوثائق والمراسلات بشكل إلكتروني، ليحفظ الأرشيف الإداري من الضياع، ويُتيح إمكانية استعادته بسهولة متى ما دعت الحاجة. كما خُصصت منصات للتعليم والتكوين عن بُعد، فتحت المجال أمام التلميذ والطالب والموظف لاكتساب المعرفة وتنمية المهارات من أي مكان، لتصبح الرقمنة بحق جسرًا يربط المواطن بمصادر العلم والخدمة والحق في الوقت ذاته.

إن ما تحقق من هذا التحول الرقمي الكبير جاء في إطار رؤية استراتيجية واضحة المعالم، ضمن برنامج رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي جعل من الرقمنة ركيزة أساسية لمشروع وطني طموح يعيد رسم ملامح الدولة الحديثة، فقد ارتبط هذا التوجه ببرنامج تنموي شامل يسعى إلى تحديث الإدارة وجعلها أكثر قربًا وفعالية، وتمكين المواطن من الولوج السهل والسريع إلى الخدمات العمومية دون عناء، وفتح فضاءات جديدة للاقتصاد الرقمي الذي يخلق فرص عمل للشباب، ويحفز على الابتكار والاستثمار، ويمنح البلاد موقعًا تنافسيًا في عالم تسوده الثورة التكنولوجية.

لقد أراد رئيس الجمهورية، من خلال هذا المشروع أن يُنهي عهد البيروقراطية الثقيلة التي عانت تُرهق المواطن، ويستبدلها بإدارة شفافة ومرنة تقوم على العدالة في الخدمة، وتكافؤ الفرص في الولوج إليها، بما يعزز ثقة الناس في دولتهم ويجعل الإدارة أداة بناء لا عقبة في وجه التنمية.

ومن خلال هذا التحول، بدأت موريتانيا تخطو بثبات نحو الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي، وتضع لنفسها موطئ قدم بين الدول التي استثمرت في التكنولوجيا لتجعلها جسرًا نحو المستقبل، ومصدرًا لتعزيز الأمن الوطني، وتطوير التعليم،

وبناء مجتمع أكثر وعيًا وانفتاحًا.

لذا، فإن الرقمنة أصبحت منظومة متكاملة تُلامس كل أبعاد الحياة العامة؛ فهي في مجال الحكامة أداة لترسيخ الشفافية، تكشف المسارات الخفية للمعاملات وتسدّ منافذ الفساد، لتُعيد ثقة المواطن في الإدارة وتقرّب الدولة من شعبها.

وفي التنمية الاقتصادية، فتحت الرقمنة أبواب التجارة الإلكترونية، وسهّلت ولوج المستثمرين إلى السوق الموريتانية، وخلقت فرصًا جديدة لرواد الأعمال والشباب، بما يعزز مناخ الأعمال ويضاعف الإنتاجية.

وعلى الصعيد الأمني، أسهمت في تحديث أنظمة المراقبة وجعل تبادل المعلومات أكثر سرعة وفاعلية، ما يرفع من قدرة الدولة على مواجهة التحديات المستجدة في عالم متسارع التغير، أما في الحقل القضائي، فقد أرست أسس العدالة الرقمية التي تضمن وصول المواطن إلى حقوقه بيسر وسرعة، وفي المجال المالي، فتفتح الآفاق أمام استخدام العملة الرقمية وتطوير أنظمة دفع أكثر أمانًا ومرونة.

وبهذا تصبح الرقمنة أداة استراتيجية شاملة، لا تكتفي بترميم الواقع بل تصنع ملامح المستقبل، وتؤسس لنهج تنموي مستدام يضع موريتانيا في قلب التحولات العالمية.

رغم التقدم الذي أحرزته موريتانيا في مسار الرقمنة، ما تزال الطريق مليئة بالتحديات التي تتطلب معالجة جادة ورؤية بعيدة المدى، فالفجوة الرقمية بين المدن والقرى تُعد من أبرز العراقيل، حيث ما زالت بعض المناطق الريفية تعاني من ضعف أو غياب خدمات الإنترنت والاتصالات، مما يجعل الاستفادة من الخدمات الإلكترونية حلمًا بعيد المنال لسكانها، كما تتجلى الفجوة بين الأجيال، إذ يجد الشباب سهولة في الاندماج مع العالم الرقمي، بينما يتردد الكهول وكبار السن في التعامل مع المنصات الحديثة، إما لضعف الخبرة أو لغياب التكوين المناسب، وحتى على مستوى المؤسسات، تتفاوت القدرة على مواكبة التحول الرقمي بين إدارة وأخرى، مما يخلق فجوات داخلية تحدّ من انسجام المنظومة.

ولكي ينجح هذا التحول، فإن الأمر يتطلب أكثر من مجرد تحديثات تقنية؛ إنه بحاجة إلى بنية تحتية قوية للاتصالات تغطي كافة أرجاء الوطن، وإلى تكوين مستمر ومتجدد للكوادر البشرية، بما يضمن قدرتها على تشغيل وصيانة وتطوير المنصات الرقمية، وإلى جانب ذلك، تبرز ضرورة نشر ثقافة رقمية واسعة النطاق، تجعل من المواطن شريكًا محوريا في هذه العملية، لا مجرد مستهلك لها، فبدون وعي رقمي مجتمعي، ستظل المنصات متقدمة شكليًا لكنها محدودة الأثر.

إن بناء مستقبل رقمي حقيقي يمر عبر إرساء شراكة متكاملة بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص، ليكون الحق الرقمي عاما لكل مواطن موريتاني، أينما كان.

التحول الرقمي في موريتانيا:

ثـورة تتجـاوز استخـدام التكنـولوجيـا

إعداد: محمد الأمين ولد أغظف

يعتبر التحول الرقمي تحولاً جوهرياً في الطريقة التي تتبنى بها الحكومات مهمتها في جميع أنحاء العالم، من خلال وضع أهداف إدارية واضحة تسخر القدرات التكنولوجية، لتحسين نوعية الخدمات العامة، واتخاذ قرارات وسياسات، ذات تأثير واسع على حياة المجتمعات سواء تعلق الأمر بتحسين جودة الخدمات أو بتحسين شروط العيش بما يعزز من الشفافية ويضمن ثقة الجمهور.

وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، تسعى موريتانيا، إلى الملحاق بركب الرقمنة وتحديث بنيتها الإدارية والاقتصادية.

وأكد عدد من ممن استطلعت مجلة «الشعب» آراءهم حول مدى تأثير التحول الرقمي على حياتهم المهنية والاجتماعية، أن التحول الرقمي، أصبح ضرورة حتمية للبقاء والنمو في عالم يزداد ترابطًا وتنافسية.

وأوضحوا بأن هذا التحول يمثل ثورة شاملة تتجاوز مجرد استخدام التكنولوجيا الحديثة، ليصبح إعادة هيكلة شاملة لطريقة عمل المؤسسات والإدارات، من العمليات الداخلية، إلى تجارب العملاء، وصولًا إلى استراتيجيات الابتكار.

كما يمثل فرصة ذهبية لتحقيق قفزات نوعية في الأداء والكفاءة، ولكنه في الوقت نفسه يطرح تحديات كبيرة تتطلب رؤية استراتيجية وتغييرا ثقافيا عميقا، من أجل أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات، وتبسيط الإجراءات، وتوفير الخدمات على مدار الساعة، وتقليل الحاجة إلى زيارة المرافق الحكومية، وزيادة الكفاءة، من خلال تقليل التكاليف، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز الشفافية، وتوفير المعلومات وإتاحتها للجمهور، ومكافحة الفساد.

ولفتوا إلى أن التكاليف الأولية لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي قد تكون باهظة، مما يتطلب تخطيطًا دقيقًا وتحديد أولويات المشاريع التي تحقق أكبر عائد على الاستثمار، كما يتطلب تدابير أمنية قوية لحماية البيانات والأنظمة من التهديدات المحتملة.

وقال محمد الطيب عبد الله، أستاذ تعليم إن التحول الرقمي ليس رفاهية، بل ضرورة تنموية. فالمشاريع الرقمية الحالية تساعدنا على تحسين قاعدة البيانات وتوفير المعلومات وتساهم في ترشيد الزمن وتوفير الجهد، بما يمكن من زيادة الإنتاجية، وضبط السجلات وتقليل الأخطاء البشرية ويعزز الشفافية ويقلل من الهدر الإداري.

وقال الأستاذ سيدي محمد السالم فال، أستاذ جامعي، بأن الرقمنة في التعليم العالي تساعد على جودة البحث العلمي وتوفير المعلومات في وقت وجيز، من خلال الوصول للمراجع والبحوث بطريقة سريعة، لكنها ما تزال تحتاج إلى بنية تحتية قوية وانتشار أوسع للإنترنت.

وقال، مدير اعدادية عرفات 9، إن التحول الرقمي ليس رفاهية، بل ضرورة تنموية، المشاريع الرقمية الحالية تساعد على تحسين قاعدة البيانات وتوفير المعلومات كما تساهم في ترشيد الزمن وتوفير الجهد بما يمكّن من زيادة الإنتاجية، وضبط السجلات وتقليل الأخطاء البشرية ويعزز الشفافية في اتخاذ القرار، كما يقلل من الهدر الإداري.

وعلى مستوى سجلات التلاميذ وضبط النتائج و حساب المعدلات فإن المنصة الرقمية الجديدة (سراج SIRAJ) قد ساهمت بشكل بارز في ضبط المعدلات وتقليل الأخطاء الناجمة عن العمل اليدوي الذي يعتريه ما يعتريه من قصور ، كما ساهمت في ضبط الموظفين وأسلاكهم من جهة، ورفعت من جهة أخرى عن مديري المؤسسات حرج غياب الغائب، حيث يأتي

بشكل تلقائي، كما ساهمت منصة (عين CSR) هي الأخرى في رفع تقارير النقص في المؤسسات التعليمية سواء تعلق النقص بالمعلمين أو الأساتذة أو البنى التحية أو المعدات المدرسية كالطاولات والسبورات وغيرها إلى الجهات المعنية بشكل مباشر.

وعلى العموم فالتحول الرقمي ضرورة يمليها العصر والحاجة لكن لابد من تكوين الملزمين بالعمل به تكوينا مستمرا، الأمر الذي ما نزال نتطلع إليه، كما نتطلع لتوفير البنى التحتية الملائمة لاستخدام الأجهزة وعلى رأسها تعميم الكهرباء على جميع المؤسسات، وأن تتوفر كل مؤسسة على وحدة معلوماتية مع ما يتطلبه ذلك من تكييف وصيانة.

وقال الحسن أحمد، مطور برامج إلكترونية: «هناك فرص واعدة في السوق المحلي لتطوير الحلول الرقمية، لكننا بحاجة إلى دعم حكومي أكبر لرواد الأعمال وتشجيع الابتكار التقني المحلي».

وأوضح أن التحول الرقمي، يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، من خلال إتمام المهام المتكررة وتحليل البيانات الضخمة، ويمكّن من تبسيط العمليات الداخلية وتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية، كما يتيح فهم احتياجات العملاء بشكل أفضل، من خلال

تحليل بياناتهم وتفاعلاتهم، وبالتالي تقديم خدمات ومنتجات مصممة خصيصًا لتلبية توقعاتهم.

وأضاف للحسن أنه يمكن من استكشاف نماذج أعمال جديدة وإطلاق منتجات وخدمات مبتكرة لم تكن ممكنة في السابق. فعلى سبيل المثال، يمكن لشركة تأمين تقليدية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقييم المخاطر وتخصيص أقساط التأمين بناءً على سلوك العملاء، أو تقديم خدمات جديدة مثل التأمين التشاركي، ولفت إلى أن التحول الرقمي يحسن من اتخاذ القرارات، من خلال توفير رؤى قيمة من البيانات الضخمة، بما يمكن من اتخاذ قرارات أكثر استنارة وبقة.

من جهته أكد حسني ميني، طالب سنة ثالثة بكلية الطب، أن التحول الرقمي أصبح ضرورة وأداة مهمة خاصة في مجال السجلات الإدارية والطبية، لافتا إلى أن هذا التحول عبارة عن عملية تحويل الوثائق والمعاملات الورقية إلى شكل رقمي، مما يسهل الوصول إليها ويقلل الأخطاء والتكاليف في المؤسسات، خاصة في القطاع الصحي، حيث يتيح التحول الرقمي لمنظمة إدارة متكاملة مثل السجلات الصحية الإلكترونية التي توحد معلومات المرضى، وتحسن التواصل بين الأطباء والمؤسسات، وتعزز كفاءة التشغيل، وتساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على البيانات، كما يزيد من جودة الرعاية المقدمة للمرضى،

من خلال دمج الأنظمة الذكية، ويُمكن للعيادات أن توفر بيئة عمل أكثر تنظيمًا وفعالية، بما يعزز من تجربة المرضى ويُسهم في تقديم رعاية طبية دقيقة وموثوقة، ويمكّن المريض من الوصول للخدمة بسهولة، دون انتظار طويل أو إجراءات معقدة. وهنا يأتي دور الحجز الإلكتروني، وهو لا يقلل فقط من الضغط على موظف الاستقبال، بل يوفّر على المريض عناء المكالمات أو الزيارات المسبقة، ويمنحه تجربة منظمة تبدأ من منزله، كما يتيح ملفا رقميا موحدا للمريض، يُسهل الوصول السريع إلى المعلومات الطبية من قبل الطبيب.

وقال محمد يحيى إبراهيم، موظف إداري بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إن التحول الرقمي يسهل سير العمل ويرفع كفاءته وشفافيته، وشدد على أن التحول الرقمي، يعزز الدقة في البيانات والتشخيص ويقلل من الأخطاء الناتجة عن التسجيل الورقي ويوفر تسجيلًا منظمًا وفوريًا لكل زيارة، مع إمكانية استرجاع البيانات في أي وقت.

وقال د. موسى ولد الفاجي، باحث اقتصادي إن التحول الرقمي له دور جوهري في تحسين بيئة الاستثمار، وتقليل البيروقراطية، وتوسيع القاعدة الضريبية، مؤكدا أن التأخر في هذا المجال يُكلّف الدولة فرصاً كثيرة.

من جهته قال خالد محمد الحسين، خبير بيئي إن التحول الرقمي أصبح شاملا و له تأثير واسع على مجمل مناحي حياة الناس، سواء تعلق الأمر بتقليل الأخطاء وتحسين الخدمات إلى الحد من البصمة الكربونية، إذ يمكّن الأفراد من إنجاز معاملاتهم دون التنقل بوسائل النقل الخاصة أو العامة مما يساهم في تقليل الاختناقات المرورية، ويحد من البصمة الكربونية، لافتا إلى أن الانبعاثات الكربونية مثلا من أكثر القضايا التي تهدد مستقبل العالم، وقد بحث على نطاق واسع دور التحول الرقمي في تقليل الانبعاثات الكربونية، بل وصل الأمر إلى أن الكثير من الخبراء اعتبروا أنه أصبح الطريق نحو الحياد الكربوني، وقد كشفت دراسة حديثة للمنتدى الاقتصادي العالمي، أن التقنيات الرقمية يمكن أن تساعد بالفعل في تقليل انبعاثات الكربون العالمية بنسبة تصل إلى 15%، وهو ما يعادل ثلث التخفيض من نسبة 50% المطلوب تحقيقها بحلول عام 2030، وهو أكثر من البصمة الكربونية الحالية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مجتمعين.

وأضاف أن الدراسة أشارت إلى أن التحول الرقمي في الطاقة والتصنيع والزراعة والإنشاء والخدمات والنقل وإدارة المرور يمكن أن يحقق هذا الهدف من خلال الثورة الصناعية الرابعة لا سيما تقنيات الجيل الخامس وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي.

آمنة بنت عبد الله، محامية، قالت إن تسجيل الشركات، وتوثيق العقود، وحتى تقديم الشكاوى، أصبحت أسهل بفضل البوابات الرقمية، لكن نقص الوعي القانوني لدى المستخدمين يشكل تحدياً حقيقياً.

من جهته قال سيدي محمد ولد محمد فال، متقاعد، إنه لا يجيد التعامل مع التطبيقات، لكن أولاده يساعدونه، وتمنى لو أن هناك دورات بسيطة أو دعما مباشرا لكبار السن في هذا المجال.

وأكدت فاطمة بنت الداه (الشباك الموحد)، موظفة حكومية، أن التحول الرقمي سهل عملهم كثيراً. وقلّل الاحتكاك المباشر مع المواطنين، حيث أصبحوا أكثر دقة في العمل بفضل النظم المعلوماتية.

يعقوب ولد المختار، من كلية الطب، قال إنه يتابع محاضرات على الإنترنت من جامعات أجنبية، وشارك في منتديات تعليمية، وقد منحته الرقمنة والتحول الرقمي أفقاً أوسع، لكن ضعف الاتصال يعيقه أحياناً.

أما المختار ولد بابه، وهو مزارع من ولاية لبراكنه، فقد قال إنه سمع عن تطبيقات تساعد الفلاحين بالمعلومات الزراعية، لكن لا يعرف كيف يستعملها، لذلك يحتاج لمن يعلمها ويدعمهم.

من جهتها قالت أم الخير بنت عبد الجليل، ربة منزل، إنها تقوم بتحويل الأموال وشراء بعض الحاجيات عبر الهاتف، وهذا وفر لها الوقت والجهد، لكن أحياناً تخاف من الاحتيال الإلكتروني.

لقد أجمعت الآراء على أن التحول الرقمي في موريتانيا، يسير بخطى مشجعة لكنه لا يخلو من التحديات، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية، والوعي المجتمعي، وضمان استفادة كل الفئات الاجتماعية، لا سيما في المناطق الريفية.

ومن الضروري تعزيز البرامج التكوينية، ودعم الابتكار المحلي، وتوفير بيئة رقمية آمنة وشاملة لضمان تحول رقمي يخدم الجميع.

عصرنـــــة الإدارة:

نحو مزيد من الفعالية والشفافية والقرب من المواطن

إعداد/ أحمدو ولد آكناة

في العدد الـ 62 من مجلة الشعب الشهرية، المخصص للقطاع الوزاري المسؤول عن التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، أسند إلي موضوع عصرنة الإدارة، حيث يتضح بجلاء أن موريتانيا أدركت التحديات المستقبلية في ظل الثورة الرقمية الجارية، والفرص الاستثنائية التي تتيحها الإمكانيات التكنولوجية في عالم سريع التغير، فاختارت عن قصد مواكبة هذا التحول السريع والاستفادة القصوى منه من خلال إصلاح شامل للإدارة العامة، بهدف جعلها إدارة فعالة وشفافة، في خدمة المواطنين وتنمية البلاد.

وفي هذا الإطار، شرعت السلطات العمومية، تنفيذًا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، «تعهدي للوطن»، في سلسلة من الإصلاحات ومجموعة من الإجراءات، من بينها:

- إجراء تدقيق تنظيمي لجهاز الدولة، بهدف صياغة هيكل تنظيمي مناسب لترشيد هياكل الإدارة العامة وتحقيق أفضل استغلال لمواردها البشرية والمادية،
- تنفيذ خطة للرقمنة من أجل المزيد من الشفافية والسرعة وتمكين المستخدمين من الوصول إلى الخدمات العمومية، وإرساء نظام إدارة قائم على النتائج استنادًا إلى رسائل التكليف والإدارة بالأهداف.
- كما شملت هذه الإصلاحات إعادة هيكلة الوظيفة العمومية من خلال مراجعة نظام الأجور والتحفيز على أساس الجدارة، وإعداد ميثاق للخدمة العمومية لتحسين جودة الخدمات وتعزيز ثقة المستخدمين، بالإضافة إلى تحسين نظام التقاعد ومزايا الموظفين المدنيين والعسكريين بشكل ملحوظ.

ولتجسيد هذا التحول التحديثي على أرض الواقع، حرصت حكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي على تنفيذ إجراءات مناسبة تهدف إلى بروز إدارة جديدة، مسؤولة، عفوة، خاضعة لمبدأ النتائج وفق مهام

محددة سلفًا، إدارة فعالة قريبة من المواطن، تستمع له وتعمل لخدمته. وقد تجسد التزام السلطات العليا أيضًا من خلال جهود كبيرة لتحسين أداء الإدارة وتعزيز شفافيتها وتقريبها من مستخدميها.

وتستند هذه الرؤية إلى مشروع استراتيجية عصرنة الإدارة للفترة 2024-2027، والذي يعد أولوية قصوى للحكومة.

وقد اعتمدت هذه الديناميكية على مقاربة شاملة ومتكاملة لضمان انسجام العمل العمومي ضمن إطار مرجعي استراتيجي للمبادرات الكبرى في مجال العصرنة، بعناية خاصة من معالي وزير التحول الرقمي وعصرنة الإدارة السيد أحمد سالم بده أتشفغ. ووفقًا للسيدة خديجة الهدى، المديرة المكلفة بعصرنة الإدارة بوزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، فإن هذه المقاربة ترتكز على أربعة محاور رئيسية: تعزيز دور الدولة من حيث الاستراتيجيات وآليات التنظيم، إعادة تنظيم طرق عمل الإدارة، تثمين الموارد البشرية، وأخيرًا تحسين جودة الخدمة.

ولمواكبة هذه الإصلاحات، تم العمل على تأهيل الموارد البشرية، رقمنة الإجراءات، تبادل البيانات، إنشاء منصات رقمية، وإطلاق العديد من المشاريع في هذا المجال، مما ساهم في إزالة الطابع الورقي عن الخدمات العمومية، وبالتالي ديمقراطية الإدارة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تسارعًا ملحوظًا في تنفيذ المشاريع الكبرى لعصرنة الإدارة، بفضل تطوير العديد من التطبيقات التي ساهمت في رقمنة وتبسيط الإجراءات والخدمات، مثل:

- تطبيق المراسلات الإدارية «كتابه»،
- نظام الوصول إلى وثائق الحالة المدنية «هويتي»، السجل العدلي، البطاقة الرمادية، التأمينات، مخالفات قانون السير،
- الخدمات العقارية «لعكود»، الصفقات العمومية، إنشاء الشركات، الحصول على رخص البناء... إلخ.
- كما أطلقت منصة «خدماتي»، والتي تجمع كل التطبيقات قيد التشغيل، مع

استمرار العمل على تطبيقات جديدة ستُطلق قريبًا.

وفي إطار متابعة العمل الحكومي، تم تطوير وإطلاق منصات: «عين»، «مجتمعات الصحة» و«المجتمع المدرسي». وقد تلقت منصة «عين» آلاف الشكاوى والإشعارات، والتي أدى التعامل معها إلى ديناميكية واعدة في مختلف القطاعات الوزارية.

كما تم تعميم منصات الصحة والتعليم على جميع المقاطعات بعد مرحلة تجريبية ناجحة، وقد أتاحت للمسؤولين المحليين والتقنيين والمنتخبين فرصة التواصل اليومي مع المستوى المركزي لمعالجة المشاكل على مستوى كل مدرسة أو منشأة صحية.

وقد أسهمت هذه المنصات بشكل كبير في تقريب الإدارة من المواطنين، ومكنتهم من إنجاز معاملاتهم بسهولة وسلاسة وسرعة، انسجامًا مع توجيهات رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

وتؤكد السيدة خديجة الهدى أن هذه المهمة تشمل عدة قطاعات وزارية، ويُعهد لإدارتها بتصميم وتنفيذ ومتابعة السياسة الوطنية لعصرنة الإدارة، وهي مهمة تتجاوز الجوانب الإجرائية والرقمية، وتتطلب دعمًا استراتيجيًا على أعلى مستوى.

وتشير إلى أن حوكمة هذه الاستراتيجية تتم عبر لجنة قيادة يترأسها الوزير الأول، وتضم وزارات الأمانة العامة للحكومة، الاقتصاد والمالية، الوظيفة العمومية، التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، والوزارة المكلفة باللامركزية. وتدعم هذه اللجنة لجنة فنية يرأسها وزير التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، لضمان التنسيق في العمل الحكومي، والمالية العامة، وتسيير الموارد البشرية، ورقمنة العمليات والخدمات.

كما أشارت مديرة العصرنة إلى أن القطاع يعمل بشكل عملي على تنفيذ كافة الآليات المتعلقة بتنظيم العمل الداخلي للإدارة، وتحسين أساليب العمل، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستخدمين بشكل عام.

وقد أُعدت في مايو 2024 استراتيجية لعصرنة الإدارة للفترة 2024-2027، مرفقة بلوحة قيادة لمتابعة التنفيذ، بلغ مستوى الإنجاز فيها حتى الآن أكثر من 19 %.

وفي سياق تحسين جودة الخدمات العمومية، أطلقت عدة مبادرات منها إنشاء بوابة للإجراءات الإدارية تضم معلومات عن أكثر من 813 مسطرة، وإنشاء نوافذ رقمية في عدد من البلديات.

تتيح هذه البوابة (PROCEDURES.-GOV.MR)، التي تضم 25 وزارة، و40 مؤسسة عمومية، للمستخدمين الوصول الموحد للمعلومات اللازمة لإنجاز معاملاتهم الإدارية.

وتهدف إلى تمكين المواطنين من الوصول إلى كل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية، وتبسيط أكثر الإجراءات طلبًا لتوفير الوقت وتقليل التعقيدات، ورقمنة الإجراءات المتكررة لعصرنة الإدارة وجعلها أكثر كفاءة.

وقد تم تحديد كل من هذه الإجراءات الـ 813 بشكل واضح، مع مسارها الكامل منذ تقديم الطلب وحتى معالجة الشكاوى، مرورًا بمراحل المعالجة والتكلفة. كما تم توفير الأسس القانونية لكل إجراء، والنماذج والوثائق اللازمة بصيغ قابلة للتحميل.

كذلك، تجري حاليًا إجراءات التعاقد من أجل عصرنة التصنيف الرقمي للإجراءات، وإعادة تصميم واجهات الاستقبال والإرشاد داخل الوزارات، وتنظيم أساليب العمل.

كما يتقدم العمل في إعداد أدلة للإجراءات داخل عدة وزارات، منها رقمنة الامتحانات الوطنية وإعداد دليل الإجراءات ورقمنة العمليات الإدارية لوزارة التعليم ووزارة التحول الرقمي، حيث تخضع هذه الأدلة حاليًا للتقييم. وسيتم قريبًا إطلاق خمسة مواقع مواضيعية وموقع مركزي لتعزيز التنسيق داخل وزارة الصحة والتوعية الخارجية، بالإضافة إلى عصرنة النظام القانوني، وإطلاق منصة لعرض النصوص القانونية الخاصة بوزارة التعليم.

ومن بين كل هذه الجهود، تظل رقمنة الخدمات العامة هي الخطوة العملية الأكثر نفعًا للمواطنين، إذ مكنت من استبدال الإجراءات الورقية بحلول رقمية، ورقمنة الوثائق، وتقديم خدمات عبر الإنترنت، مما سهل الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية.

ومن دون شك، فإن رقمنة الخدمات العامة تمثل فرصة غير مسبوقة لموريتانيا لعصرنة إدارتها وتحسين العلاقة بين المواطن والحكومة.

وعلى الرغم من التحديات، فإن الآفاق واعدة، بشرط الاستمرار في الاستثمار في التكنولوجيا، مع التركيز الدائم على الأمان، والشمول، والابتكار، مما سيقود حتمًا إلى إدارة عمومية أكثر كفاءة وشفافية واستجابة لاحتياجات المواطنين.

الابتكار وريادة الأعمال الرقمية:

من التشريع إلى التنفيذ

إعداد: محمد ولد عبد الحي

تلقي وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة التي أُنشئت في عام 2021 لتكون قاطرة التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، قصة بناء بيئة رقمية جديدة من أسسها التشريعية إلى مبادراتها العملية. وللغوص في أعماق هذه الرؤية وفهم تفاصيلها، يكشف لنا السيد الوالد ولد التويتسي، مدير إدارة الابتكار بالوزارة، عن الفلسفة والخطط والمشاريع التي تشكل مجتمعة خارطة طريق موريتانيا نحو المستقبل.

يؤكد السيد الوالد ولد التويتسي، أن التحول الرقمي بالنسبة لموريتانيا لم يعد رفاهية أو خيارًا مؤجلاً، بل أصبح مسألة بقاء وتطور، في خضم الاقتصاد العالمي المتغير. هذه القناعة الراسخة هي التي شكلت نقطة الانطلاق. فالرؤية التي تشتغل عليها الوزارة اليوم ليست وليدة الصدفة، بل هي تجسيد مباشر للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، والتي بدورها تستلهم توجيها من تعهدات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

لقد شكل التوجيه الرئاسي البوصلة التي وجهت كل الجهود، خاصة مع التشديد المتكرر على أن «التنمية الاقتصادية لبلادنا تمر اليوم عبر وضع سياسة يلعب فيها القطاع الخاص دورًا ريفيًا»، مع تشجيع ظهور نسيج من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال، والابتكار، والتقنيات الحديثة». وهكذا، جاء إنشاء وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة عام ٢٠٢١ كإشارة واضحة على أن البلاد تدخل عهدًا جديدًا، تسعى فيه إلى تحويل التكنولوجيا إلى رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

الحجر الأساس.. قانون الشركات الناشئة كثورة تشريعية هادئة

في قلب هذه الاستراتيجية الطموحة، يبرز مشروع أيقوني يعتبره الكثيرون الحجر الأساس للبيئة الرقمية الجديدة، وهو قانون الشركات الناشئة الموريتاني (Startup Act Mauritanie). يصفه السيد ولد التويتسي، بأنه «خطوة تشريعية وسياسية غير مسبوقة في البلاد»، موضحًا أنه لم يأتِ لمواكبة ظاهرة قائمة، بل ليؤسس لها عبر خلق بيئة قانونية واقتصادية حاضنة.

قبل هذا القانون، كان رواد الأعمال المبتكرون يعملون في فراغ قانوني؛ فالقانون التجاري التقليدي لم يكن مصممًا لاستيعاب طبيعة الشركات الناشئة التي تتميز بالنمو السريع، والمخاطرة العالية، والاعتماد على الملكية

الفكرية. هذا الفراغ خلق عوائق كبرى أمام تسجيل وتمويل ونمو الشركات التكنولوجية. من هنا، جاءت أهمية القانون الذي قدم لأول مرة في تاريخ التشريع الموريتاني تعريفًا رسميًا للشركة الناشئة، حيث نص على أنها: «مؤسسة حديثة ومبتكرة، لا سيما في قطاع التقنيات الحديثة، تتميز بنموذجها الاقتصادي القابل للتطوير والتكرار، وبقدرتها العالية على النمو، وبقدرتها على تقديم قيمة مضافة كبيرة».

ويعلق السيد ولد التويتسي على هذا التعريف قائلاً: «هذا لم يكن مجرد تفصيل قانوني، بل تحوّل جذري، لأنه يفتح المجال أمام نظام خاص يمنح هذه الشركات اعترافًا قانونيًا يواكب طبيعتها الديناميكية، ويضعها في قلب السياسات الاقتصادية».

واضافا أن هذا القانون يعكس الواقع ويلبي الاحتياجات الحقيقية، تم اتباع مسار تشاركي عميق في صياغته استمر لعامين كاملين (٢٠٢٢–٢٠٢٣). يستعرض المدير ولد التويتسي هذا المسار بقوله، مشيرًا إلى أنه بدأ بدراسة مقارنة دولية، تلتها ورش عمل للإبداع للمشرع جمعت كل أطياف المنظومة الرقمية. وتم تشكيل لجنة توجيهية رفيعة المستوى ضمت وزارات سيادية كالاقتصاد والمالية، والبنك المركزي، وصندوق الإيداع والتنمية، إلى جانب سلطات الرقابة والتنظيم. والأهم من ذلك، انفتح الحوار ليشمل المجتمع المدني، وحاضنات الأعمال مثل «حاضنة ريم تياه» و«آي لابه»، ومراكز الابتكار مثل «كوسموس»، وصولًا إلى رواد الأعمال الشباب أنفسهم. وتُوّج هذا المسار باستشارة عامة مفتوحة، قبل المصادقة النهائية من البرلمان في ديسمبر ٢٠٢٣.

من النص إلى الواقع.. حوافز عملية لتفجير الابتكار

لم يأتِ القانون كإطار شكلي، بل كحزمة متكاملة من الحلول العملية. يشرح السيد ولد التويتسي أن القانون يرتكز على خمسة محاور أساسية صممت لإزالة العقبات التي تواجه رواد الأعمال في كل مرحلة من مراحل نمو شركاتهم. هذه المحاور هي: تسهيل وتعزيز الوصول إلى الأسواق الوطنية والدولية، دعم الابتكار والتكنولوجيا، توفير الحوكمة وتطوير المواهب، وإرساء آليات تمويل مناسبة.

وتُترجم هذه المحاور إلى إجراءات ملموسة، من بينها نظام ضريبي مبسط مع إعفاءات واسعة في السنوات الأولى للشركة، وتسهيل الوصول إلى البيانات العامة الحكومية لاستخدامها في تطوير حلول مبتكرة، ومزايا جمركية خاصة لاستيراد المعدات الرقمية والمعلوماتية، بالإضافة إلى عقود توظيف خاصة وإعفاءات اجتماعية لتشجيع توظيف الكفاءات. والأهم من كل ذلك، يهدف القانون إلى خلق بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين عبر تشجيع تطوير منتجات مالية جديدة تتلاءم مع طبيعة الشركات الناشئة

عالية المخاطر.

مبادرات متكاملة

لأن القانون وحده لا يكفي، عملت إدارة الابتكار بالتوازي على إطلاق سلسلة من المبادرات العملية التي تهدف إلى بث الحياة في هذا الهيكل التشريعي. ويؤكد السيد ولد التويتسي أن الهدف هو خلق ديناميكية حقيقية في الساحة. ومن أبرز هذه المبادرات، تحدي جائزة الابتكار» (Ibtikar Prize)، الذي أُطلق عام 2022. هذه المسابقة ليست مجرد منصة للتكريم، بل أداة استراتيجية لاكتشاف المواهب والحلول المبتكرة، وإحصاء الشركات الواعدة، ومواكبتها لتوسيع نطاق أعمالها. وستُطلق نسختها الثانية هذا العام 2025.

ولتأسيس سياسات مبنية على الأدلة، تم إطلاق حملة لإحصاء الفاعلين في النظام البيئي للابتكار والرقمية في عام 2023. وقد أثمرت هذه الحملة عن تسجيل 80 شركة حتى الآن، وتم إصدار كتيب في أبريل 2024 يضم 72 منها، مما يسهل التشبيك ويعزز التعاون.

ومن أجل تقييم أثر ومدى الابتكار في بلادنا، أطلقت الإدارة مبادرة تهدف إلى تقييم وضع موريتانيا فيما يتعلق بمؤشر الابتكار العالمي (GII) بهدف توعية الأطراف المعنية بأهمية هذا المؤشر في إطار تقييم مختلف القطاعات.

ويولي المدير اهتمامًا خاصًا بالاستثمار في الطاقات الكامنة، معتبرًا إياه الاستثمار الأهم على المدى البعيد. وتعتبر مبادرة الاحتفال باليوم العالمي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثالًا حيًا على هذا التوجه. ففي كل عام، يتم تكوين عشرات الفتيات على مهارات رقمية متقدمة، بدءًا من التوعية بمخاطر الإنترنت في 2022، وصولًا إلى التكوين على أدوات الذكاء الاصطناعي والبرمجة في 2024. وقد شهد عام ٢٠٢٥ نسخة دولية مميزة تم تنظيمها بالاشتراك بين نواكشوط وبيشكيك (قرغيزستان) عبر تقنية، مما أتاح للفتيات فرصة فريدة للتبادل المعرفي والثقافي.

ولمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، يجري حاليًا في 2025 تكوين متخصص للشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي وتقنيات الطائرات بدون طيار (الدرون)، وهي قطاعات واعدة يُرى للشركات الموريتانية أن تكون رائدة فيها.

موريتانيا تعرض إبرتها العالم

لم تقتصر الجهود على بناء منظومة محلية قوية، بل امتدت لتشمل طموحًا واسعًا لربطها بالعالم. يؤمن السيد ولد التويتسي أنه «لا يمكن لأي منظومة ابتكار أن تنمو وتزدهر في معزل عن العالم». من هذا المنطلق، كان الحضور الموريتاني لافتًا في كبرى الفعاليات الدولية مثل «جيتكس جلوبال 2024» في دبي، و«فيفا تكنولوجي» في باريس، و«التجمع السنوي لأفريلابز 2024» في رواندا.

وقد شكلت المشاركة في «جيتكس أفريقيا 2024» و«جيتكس أفريقيا 2025» بمراكش علامة فارقة في هذا المسار. فلأول مرة، كانت موريتانيا جناحًا رسميًا في المعرض، تحتضن 10 شركات ناشئة واعدة، تكفلت الوزارة بمشاركتها بالكامل.

لم تكن المشاركة مجرد حضور، بل كانت فرصة حقيقية لهذه الشركات لعرض منتجاتها، والمنافسة في تحدي سوبرنوفاه العالمي، وبناء شبكة علاقات دولية. وتُوّجت هذه المشاركة بتوقيع مذكرة تفاهم هامة بين الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة (AN-ETAT) ووكالة التنمية الرقمية (ADD) المغربية، مما يفتح آفاقًا واسعة للتعاون المستقبلي.

عام 2025 للتنفيذ الكامل

بعد وضع الأسس التشريعية وإطلاق المبادرات العملية، تكثف جهود وضع الاستراتيجية الوطنية للابتكار الآن مرحلتها الحاسمة: مرحلة التنفيذ الكامل. يكشف السيد ولد التويتسي أن العمل جارٍ منذ بداية عام 2025 على إعداد المراسيم التطبيقية للقانون، وهي النصوص التي ستترجم كل الحوافز إلى واقع ملموس.

وبالتوازي، يجري حاليًا تنفيذ مشروع حاضنة «ابتكار» لتكون الفضاء النموذجي لدعم رواد الأعمال، كما أن «صندوق الابتكار» في مرحلة الهيكلة ليصبح الذراع التمويلي للمنظومة. ويضيف المدير أن طموح الوزارة هو الانتهاء من المراسيم التطبيقية خلال الربع الثالث من هذا العام (2025).

ويختتم حديثه بنبرة مليئة بالتفاؤل، وأن كل هذه الديناميكية تجسد إرادتنا الراسخة لجعل الابتكار محركًا حقيقيًا للتحول الاقتصادي في بلادنا، وخلق بيئة تنافسية وجاذبة يمكن فيها للشركات الناشئة الموريتانية أن تنشأ وتنمو وتتألق، ليس فقط على المستوى المحلي، بل على الصعيدين الإقليمي والدولي. المستقبل يبدأ الآن».

شهادات من شركات ناشئة

في حديث مع الوكالة الموريتانية للأنباء، حول طبيعة أنشطتها، قدّم بعض مسؤولي الشركات الناشئة شهاداتهم وتطلعاتهم المستقبلية. ومن بين هؤلاء، صرّح السيد لدجيده عبد ربي، رئيس شركة "الإتقان" الناشئة، بأن شركته تعمل في مجال تصميم المشاريع لصالح الشركات العاملة في قطاع نجارة الخشب وفي مجال البناء.

وأشار إلى أن مساهمة شركته تكمن في تمكين الشركات المستفيدة من الاستغلال الأمثل للأخشاب، ووضع برمجة جيدة مع نماذج جذابة وجمالية، مما يساهم في إنتاج للعملاء وحماية ورش النجارة من الإفلاس، مشيرا إلى أنه فيما يتعلق بفريق عمله، فأنه يتكون من مؤسس، ومدير مالي، ومسؤول تسويق، ومصممة.

ومن جانبه، صرّح رئيس الجمعية الموريتانية للشركات الناشئة بأن منظمته تضم ٥٠ شركة ناشئة، وقد استفادت بالفعل من تدريب في المغرب ومن جائزة مؤسسة تونبي إدوميلو (TEF). وقد أعرب جميع مسؤولي الشركات الناشئة عن أسفهم للبيئة غير المواتية في البلاد بسبب نقص المسرّعات والحاضنات التي تمتلك الموارد الكافية.

وتعقيباً على هذه التصريحات، أوضح مدير الابتكار أن إدارته تنتظر صدور المرسوم التنفيذي لبدء عملية منح الصفة الرسمية (Labellisation) وتجديد الشراكات.

كما أشاد عالياً بكفاءة وديناميكية الشباب المخترطين في الشركات الناشئة، مؤكداً أن سياسة الدولة تركز على دعم الإبداع والابتكار.

الشركة الموريتانية للبريد (موريبوصت)

مرفق عمومي في قلب التحول الرقمي

تواصل الشركة الموريتانية للبريد، المعروفة اختصارا بـ «موريبوصت»، مسار إصلاحها بخطى ثابتة ورؤية واضحة، تتمثل في جعل الابتكار في خدمة المواطن. فبفضل إرثها البريدي الضارب في العمق، والممتد على كامل التراب الوطني، أصبحت الشركة ركيزة أساسية في مجال الخدمات المالية الرقمية في موريتانيا. إنها تجمع، بجدارة، بين عَبَق التاريخ وروح المستقبل، وتثبت أن المرفق العمومي قادر على التجدد وموكبة ديناميات بلد يتقدم بخطى متسارعة نحو الحداثة والمعاصرة.

إنعاش مالي لافت

على مدى أربع سنوات فقط استطاعت موريبوصت أن تحقق انعطافة تاريخية. فبعد سنوات من العجز المزمن الذي بلغ ذروته سنة 2021 بخسارة بلغت نحو 3,7 مليون أوقية جديدة، تمكنت الشركة، عبر سياسة صارمة، من تحويل المسار نحو تحقيق الفائض، لتسجّل سنة 2024 أرباحا صافية بلغت 28,1 مليون أوقية جديدة. تحوّلٌ لافت أعاد الثقة إلى شركائها وزبائنها.

أما رقم أعمالها، فقد عاد أن يتضاعف ثلاث مرات، حيث ارتفع من 65,9 مليون أوقية جديدة في 2021 إلى 178,2 مليون أوقية جديدة في 2024. ويرجع ذلك إلى تنويع الخدمات، وعصرنة الحوكمة وأساليب الإدارة وأدوات التسيير، وتعزيز أنشطتها التقليدية من حوالات وطرود بريدية وإدارة الحسابات.

وخلف الأرقام تكمن رؤية أعمق، تتمثل في تكريس موريبوصت كأحد أعمدة الشمول المالي في البلاد. فمن خلال شبكتها التي تضم 50 وكالة تغطي جميع عواصم الولايات، وجل عواصم المقاطعات، علاوة على حلول رقمية آخذة في الاتساع، تؤكد الشركة مكانتها كأداة رئيسية في عصرنة البلاد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. ويُعتبر هذا الانتشار اللوجستي، الممتد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، بمثابة العمود الفقري الذي يربط كبريات المدن بأبعد التجمعات، ويجعل من خدمات الشركة جزءا أصيلا من الحياة اليومية للكثير من المواطنين.

بريد كاش... بوابة جديدة نحو مالية بلا نقود

في إطار هذا التحول، يبرز بريد كاش، المحفظة الإلكترونية التي دشنتها موريبوصت كأول منتج من نوعه يُطلقه فاعل عمومي في موريتانيا. هذه المحفظة تمثل رمزا للتحول الرقمي للخدمات المالية البريدية، وقد ولدت من القناعة بأن الرقمنة لم تعد خيارا إضافيا بل ضرورة ملحة.

واستنادا إلى «استراتيجية المحيط الأزرق»، توجه بريد كاش بشكل خاص إلى فئات واسعة ظلت على هامش النظام البنكي التقليدي: الطلاب، وأصحاب المشاريع الصغيرة، والتجار والحرفيون الصغار، والمستفيدون من البرامج العمومية للحماية الاجتماعية. وهو ما جعل هذه المحفظة الإلكترونية ذات الطابع العمومي، أداة مزدوجة الغاية: فتح خدمات مالية آمنة وبسيطة للفئات الهشة من ناحية، ومن ناحية ثانية دعم سياسات الدولة في مجال الشمول المالي.

وقد حققت المحفظة منذ إطلاقها عام 2021 نجاحا لافتا، إذ تجاوز عدد الحسابات النشطة فيها 84,500 حساب، مع ملايين العمليات التي بلغت قيمتها أكثر من 1,09 مليار أوقية جديدة عبر المبيعات الرقمية، و245 مليون أوقية عبر عمليات الشحن. وتتميز المحفظة بقابليتها للربط البيني مع محافظ إلكترونية أخرى، وبانفتاحها على المستوى الدولي من خلال شراكات مع

ماستركارد، سيتم توسيعها لاحقا لتشمل فيزا. وهكذا، يرسخ بريد كاش مكانته كرائد في دفع البلاد نحو اقتصاد أقل اعتمادا على النقد.

مؤسسة بعيون على المستقبل

أربع سنوات فقط كانت كافية لتتحول موريبوصت من موقع دفاعي إلى لاعب ريادي. واليوم، تنظر الشركة إلى المستقبل بثقة، وهي تسهم في موكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. إنها تثبت أن المؤسسة العمومية يمكنها أن تكون عصرية وسريعة وملتصقة بحاجات المواطن، مع حفاظها على رسالتها الجوهرية: خدمة التنمية الوطنية كواحد من الأذرع التنفيذية للدولة.

وتجسد المشاريع المرتقبة طموح الشركة: إقامة برج حديث للبريد، إنشاء مركز فرز متطور قرب مطار نواكشوط، تطوير خدماتها المالية إلى بنك بريدي متكامل، إنشاء قطب لوجستي متخصص في التجارة الإلكترونية، وبناء شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

وتشير التوقعات إلى تضاعف استخدام بريد كاش خلال السنتين القادمتين، مدعوما بالتكامل بين شبكة وكالات البريد والحلول الرقمية، إلى جانب نمو خدمات التأمينات الصغيرة، والتوسع السريع المرتقب في التجارة الإلكترونية، فضلا عن الإصلاحات الداخلية التي تعتزم الشركة على تنفيذها. كما أن قابلية الربط البيني مع أنظمة الدفع الإقليمية ستفتح الباب أمام تحويلات مالية عابرة للحدود، بشكل أسرع وأقل كلفة.

ففي اقتصاد يترقمن بخطى متسارعة، ترسم موريبوصت لنفسها هدفا يتجاوز تسيير الخدمات، وهو أن تكون رافعة حقيقية للشمول المالي والاجتماعي. وفي لب عمل الشركة، لم يعد التغيير يقتصر على إيصال الطرود والرسائل، بل بات تُعد العدّة لقد يضع التكنولوجيا في قلب حياة الناس، ويُدخل موريتانيا في دائرة اقتصادات المستقبل.

شركة تنمية البنى التحتية الرقمية:

روح المشـــاريع الرقميـــة الكبـــرى

لقد أصبحت موريتانيا اليوم تنبض بإيقاع التحول الرقمي، مدفوعة بذراع استثماري وتجاري عمومي هو شركة تنمية البنى التحتية الرقمية. فمنذ إنشائها عام 2014، اتخذت هذه الشركة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري على عاتقها قيادة المشاريع الوطنية الكبرى في ميدان البنى الرقمية، برؤية واضحة، مفادها تمكين البلاد من بنية تحتية رقمية تضعها في قلب التحقّقات الرقمية الإقليمية، وإطلاق طفرة تقنية يستفيد منها الجميع — المواطنون، والإدارة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

ورغم أن عملها يجري غالبا خلف الكواليس، لكونه يتركز على البنى التحتية، فإن دورها محوري في بناء المنظومة الرقمية الوطنية. فهي تموّل وتنجز وتدير تجهيزات الاتصالات الحديثة، بما يتجاوز البعد التقني الضيق، ليجسد إرادة سياسية تسعى إلى ضمان عدالة النفاذ إلى التكنولوجيا وإرساء إدارة شفافة لها.

إنجازات غيّرت المشهد الرقمي

تمتد الشبكة الوطنية للألياف البصرية، اليوم، على 1760 كلم، تربط المدن والولايات والمقاطعات. وهذا سيضيف مشروع التكامل الرقمي الإقليمي في غرب إفريقيا (وادييب)، نحو ٢٤٠٠ كلم أخرى، لتنعم موريتانيا بواصلة من أوسع الشبكات في المنطقة بالألياف البصرية.

وفي نواكشوط وفرت الحلقة المحلية من الألياف البصرية، والبالغة 34 كلم، تعزيزا قويا لتدفق البيانات، فيما حدّثت نقطة تبادل الإنترنت (IXP) تجربة المستخدم، من خلال تبادل الحركة المحلية مباشرة دون المرور بمحطات دولية أو خارجية، ما أدى إلى خفض التكاليف ورفع جودة الخدمة. كما عزز مركز نواكشوط للبيانات، المصنّف من الدرجة الثالثة عالميا، السيادة الرقمية للبلاد عبر استضافة البيانات الحساسة للقطاعين العام والخاص.

هذه البنى التحتية الرقمية المنجزة في إطار مشروع وارسيب، تدار من قبل الموريتانية الدولية للاتصالات، بموجب عقد شراكة مع شركة تنمية البنى التحتية الرقمية، في إطار صيغة فعالة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويتمثل الرهان الأكبر في جعل موريتانيا محورا إقليميا للربط الرقمي، وهو ما تجسده محطة إنزال الكابل البحري الدولي أوليك في نواذيبو، لتوفر للبلاد مصدرا ثانيا للاتصال الدولي عالي التدفق، بما يضمن أمن الربط ويمكّن دول الساحل غير المطلة على البحر من الاستفادة من هذه البنية الاستراتيجية.

لكن القيمة الحقيقية لهذه المشاريع تظهر في حياة الناس: فالقرى والمناطق النائية التي تم ربطها بالإنترنت تستفيد اليوم من التعليم عن بُعد، والخدمات الصحية الرقمية، وتبسيط الإجراءات الإدارية. فصورة طالب في ثانوية ريفية يتلقون دروس تقوية مباشرة من نواكشوط عبر مركز التكوين والتبادل عن بُعد، تختصر، ببلاغة، حجم التحول الجاري على هذا المستوى.

المستقبل بدأ بالفعل

بحلول 2025، تخطط الشركة لإطلاق مركز بيانات احتياطي لضمان مرونة الخدمات، إلى جانب افتتاح نقطة تبادل إضافية في نواكشوط وأخرى احتياطية في نواذيبو. كما ستشهد مدينتا نواذيبو وزويرات خططًا شاملة للاستصلاح الرقمي ستجعلهما واجهتين رقميتين وطنيتين بارزتين. ويواكب ذلك انتقال الشركة إلى مقر عصري جديد يعكس حجم نموها وتوسعها.

هذه التطورات ستخلق ما يشبه تأثير الدومينو: ارتفاع قيمة الأصول، زيادة الإقبال من المستهلكين، وتعاظم المنافسة بين مزوّدي الإنترنت. وهي كلها عوامل تصنع سوقا رقمية نابضة بالحياة وجاذبة للاستثمار.

بالنسبة للشركات الناشئة، فإن وجود

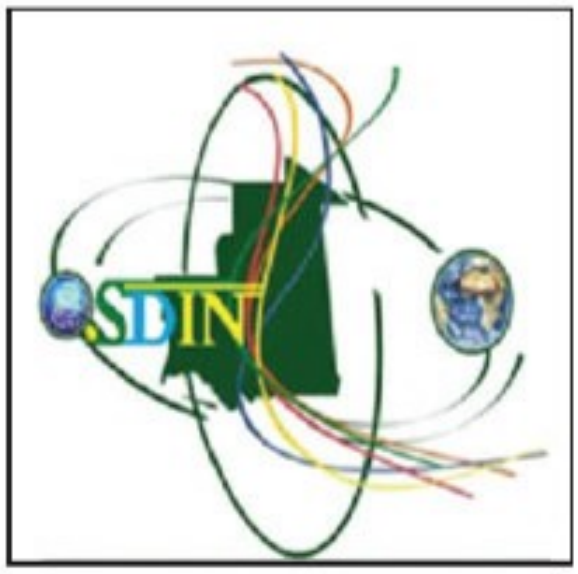

تجهيزات محلية موثوقة يعني خفض التكاليف وإطلاق العنان للابتكار. أما بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فإن بروز موريتانيا كممر رقمي إقليمي يعد إشارة إلى الاستقرار والنضج، ويفتح أبوابًا واسعة لفرص توسعية ذات طابع تصاعدي.

آفاق 2030: اقتصاد رقمي شامل

مع أفق 2030، تتطلع الشركة إلى إطلاق خدمات متقدمة ذات قيمة مضافة عالية: الحوسبة السحابية الوطنية، الذكاء الاصطناعي الموجّه للقطاعات الاستراتيجية، حلول الحكومة الإلكترونية، والتوسع المرتقب لإنترنت الأشياء. وبذلك ستتطور الشركة من مجرد مزود للبنى التحتية إلى محرك رئيسي لبناء اقتصاد رقمي مستدام وشامل.

وبفضل حوكمة رشيدة ومنجزات ملموسة، ترسم الشركة مسارًا لا رجعة فيه نحو السيادة الرقمية. ذلك أن موريتانيا لم تعد تكتفي بمتابعة الركب، بل تضع بصمتها الخاصة: سبّاقة، طموحة، وماضية بعزم نحو المستقبل.

مركز التكوين والتبادل عن بُعد:

معلمة في خدمة التكوين الرقمي في موريتانيا

في زمن تتسارع فيه التحولات وتتشابك فيه التحديات، ينهض مركز التكوين والتبادل عن بُعد كواحة رقمية نابضة بالحياة، ومؤسسة وطنية استثنائية تكتب فصولًا جديدة من التمكين والعصرنة. فمنذ تحوله إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري سنة 2021، لم يعد المركز مجرد مرفق تدريبي تقليدي، بل أصبح منصة استراتيجية متكاملة، تتنفس برؤية فخامة رئيس الجمهورية وتترجمها إلى واقع ملموس في الولايات والبلديات والمدارس.

إنه مركز لا يكتفي بالتكوين، بل يعمل كذراع لقطاع التحول الرقمي وعصرنة الإدارة في عملية التحول ويعيد رسم خارطة القدرات الوطنية، مستندًا إلى فلسفة عميقة تؤمن بأن الرقمنة ليست ترفًا، بل ضرورة وجودية، وأن بناء الإنسان هو المدخل الحقيقي لأي نهضة وعصرنة وطنية.

«جسور»: حين يتحول العلم إلى إنجاز

في قلب هذه الملحمة الرقمية، يسطع مشروع «جسور» كأحد أعظم إنجازات المركز، حيث استطاع أن يربط بين الطموح والواقع، وبين العاصمة والولايات، وبين الطالب والمعلم، عبر دروس دعم رقمية موجهة لأقسام الإشهادية.

ففي عام 2023، شهدت مدينة النعمة تجربة غير مسبوقة، حيث قفزت نسبة النجاح في ثانوية النعمة رقم 1 من 4.8 % إلى 32 % في ظرف أشهر قليلة، بفضل تدخل المركز. وفي 2024، توسعت المبادرة لتشمل 12 ثانوية في 12 عاصمة جهوية، مستهدفة أكثر من 2100 متوشح للبكالوريا، والنتيجة: ارتفاع متوسط الأداء الدراسي بنسبة 12 %. وتضاعف معدل النجاح من 3.85 % إلى 17 %.، فكانت هذه العملية، ثورة تعليمية رقمية تعيد الاعتبار للعدالة التربوية، وتكسر الحواجز الجغرافية، وتمنح لكل طالب فرصة للتفاعل المباشر مع نخبة من الأساتذة في نواكشوط، وكأن العاصمة أصبحت في متناول الجميع.

شهادات دولية... بوابة إلى العالم

ولأن المركز لا يعرف الحدود، فقد خطا خطوات جبارة نحو العالمية، بحصوله على اعتماد اتحاد المدربين العرب التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ما يفتح أمامه أبوابًا مشرعة للتعاون الإقليمي والدولي، ويمنحه صلاحية إصدار شهادات دولية في مجالات للتكنولوجيا والاتصالات. بهذا الإنجاز، يتحول المركز إلى مصنع للكفاءات القادرة على المنافسة في أسواق العمل العالمية، ويصبح بوابة عبور للشباب نحو مستقبل مهني واعد.

الشباك الرقمي... الإدارة تطرق باب المواطن

في مشهد غير مسبوق، يقود المركز مشروع «الشباك الرقمي» بالتعاون مع وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، ليجعل من البلديات فضاءات ذكية تقدم الخدمات العمومية عبر نوافذ رقمية تفاعلية، مدعومة بمركز اتصال يواكب المواطن ويوجهه.

وقد انطلقت المرحلة الأولى في ثلاث بلديات بنواكشوط بالتعاون مع الوزارة المنتدبة المكلفة باللامركزية ورابطة العمد، ويجري العمل حاليًا على تعميم المشروع ليشمل جميع بلديات العاصمة، قبل أن يمتد إلى الولايات الداخلية.

إنه مشروع لا يكتفي بتقريب الخدمة، بل يعيد تعريف العلاقة بين المواطن والإدارة، ويمنح الجميع فرصة النفاذ الآمن والسلس إلى حقوقهم الرقمية.

التكوين المستمر... احترافية بحجم الوطن

في خطوة غير مسبوقة، يعمل المركز على بناء منصة وطنية للتكوين المستمر بنظام مجين، تستهدف 18.000 معلم ومعلمة، وتجمع بين التعليم الذاتي والتدريب عن بُعد، مع تجهيز مراكز تكوين محلية في جميع مفتشيات التعليم المقاطعية.

هذه المنصة، الأولى من نوعها في البلاد، ستتيح توثيق واستصدار شهادات الكفاءة المهنية، وتعيد هيكلة المنظومة التربوية من الداخل، عبر تكوين مستمر يواكب العصر ويؤسس لاحترافية تعليمية غير مسبوقة.

«تمكن»: المهارات الرقمية للجميع

في تعاون مثمر مع التعاون الألماني، أطلق المركز منصة «تمكن»، الموجهة للموظفين في القطاعين العام والخاص، والطلاب، بهدف تطوير المهارات الرقمية وتعزيز التعلم الذاتي.

المنصة تقدم محتوى مزدوجًا يجمع بين الجانب التقني والمهارات، وتندرج ضمن مشروع يسعى إلى نشر الثقافة الرقمية وتطوير قدرات الكادر البشري، لتصبح الرقمنة جزءًا من الحياة اليومية لكل مواطن.

تمثيل دولي وبنية تحتية بمعايير ذهبية

ولأن المركز لا يرضى إلا بالقمة، فقد أصبح الوجهة الأولى لتمثيل موريتانيا في المسابقات والماراتونات الدولية المنظمة عن بُعد، ويعمل على تطوير بنية تحتية رقمية مطابقة للمعايير العالمية، متاحة لجميع الجهات المعنية بنشر المعرفة والتكوين، من القطاعين العام والخاص.

إنه مركز لا يكتفي بالتميز، بل يصنعه، ويقدمه للعالم بكل فخر، ليكون شاهدًا حيًا على قدرة موريتانيا على الريادة في زمن التحول الرقمي.

الوكالة الرقمية للدولة

حينما تبتكر الإدارة حلولا لصالح الإدارة (A2A)

منذ إنشائها سنة 2023، رسّخت الوكالة الرقمية للدولة موقعها كأحد أهم محركات عصرنة الإدارة العمومية في موريتانيا. فقد أطلقت حزمة من الحلول الرقمية التي سهلت للمواطن الوصول إلى الخدمات العمومية، وأرست في الوقت ذاته قواعد جديدة لحوكمة أكثر فاعلية، أقرب من الناس وأشد شفافية

مهمة استراتيجية لخدمة المواطن

تخضع الوكالة الرقمية للدولة للوصاية الفنية لوزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، وتتولى مسؤولية تنفيذ مشاريع طموحة للتحول الرقمي للعمومي. ولا تؤدي الوكالة دور هيئة تقنية وحسب، بل تتصرف كقوة دفع لتسريع عملية التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، من خلال ضخ حيوية متجددة في مؤسسات الدولة، وتحويل الرؤية إلى واقع ملموس.

ويتجلى تحقيق هذه المهمة في إجراءات ملموسة. ففي ميدان السلامة المرورية، بات هناك نظام مركزي متقدم، يتيح تتبّع المخالفات لحظة بلحظة، مدعوما بوسائل ذكية للتعرف الآلي على لوحات السيارات غير المكتملة الأرقام، وكشف الحمولة الزائدة للمركبات ومختلف التجاوزات. أما المواطن فسيجد قريبا خدمات مهمة، مثل تجديد البطاقات الرمادية، ورخص القيادة وخدمات التأمين، متاحة عن بعد من خلال بوابة خِدماتي؛ ما يختصر الإجراءات ويجعلها في متناول اليد. وعلى مستوى الإدارة العمومية، تأتي مشاريع حيوية، مثل السجل العدلي الإلكتروني، ونظام معلومات إدارة الصفقات والمشتريات العمومية، الرامي إلى رقمنة الصفقات العمومية، لتؤكد تحوّلا جوهريا وواضحا في الأداء الحكومي: أوراق أقل، أداء أسرع وكفاءة أكبر.

الشفافية والصحة والتعليم في قلب أداء الوكالة

لم تقتصر جهود الوكالة على المعاملات الإدارية وحدها، بل انفتحت على مجالات حيوية كالصحة والتعليم. فمن خلال منصة إلكترونية متقدمة، بات تسجيل الأدوية وتتبعها رقميا يسرّع مدخولها إلى السوق ويضمن توافرها بجودة أعلى. أما منصة «مجتمعات الصحة والتعليم»، فقد وحدت إدارة الموارد البشرية والتجهيزات في فضاء واحد، ما انعكس إيجابا على المدارس والمراكز الصحية وفي ميادين الحوكمة، أحدثت الوكالة قفزة بارزة بفضل منصة رقمية تتيح تتبع توصيات هيئات الرقابة، وتوثّق أنشطتها بشكل كامل، وهو ما يعزز مصداقية المؤسسات الرسمية. وفي ولاية الحوض الشرقي، مكّن تطبيق خاص طورته الوكالة من متابعة لحظة للتنمية الولائية أولا بأول، وتشمل قطاعات كالصحة والتعليم والزراعة والمياه والثروة الحيوانية.

وعلى الصعيد المحلي، بدأت تجربة رقمنة الخدمات البلدية عبر نوافذ رقمية تجريبية في ثلاث بلديات من العاصمة، لتقريب الإدارة من المواطن بشكل واقعي وملموس. كما تقدم الوكالة خدمات من إدارة إلى إدارة (A2A) لصالح شركائها العموميين، ولعل أبرزها تعاونها مع مؤسسة «موريبوصت»، عبر دعم محفظتها الإلكترونية «بريد كاش» الأولى من نوعها في القطاع العمومي.

آفاق جديدة لمستقبل الإدارة الرقمية

تتطلع الوكالة إلى المستقبل بعين واثقة، حيث ستقوم بتصميم «النظام الوطني للأمن المروري» على كافة التراب الوطني، مع دعمه بأدوات الذكاء الاصطناعي، علاوة على إتاحة استخراج رخص للبناء إلكترونيا، وهي خطوة أخرى نحو إدارة بلا أوراق.

كما ستظل الصحة والتعليم محور هذه الرؤية. فتح منصة الأدوية أمام المختبرات الدولية سيرفع وتيرة إدخال الأدوية إلى السوق، فيما ستتيح منصة «مجتمعات الصحة والتعليم» بمكوناتها الجديدة توزيع الموارد بشكل أكثر إنصافا ودقة. وعلى جانب الحوكمة، سيعزز التشغيل الكامل لنظام رقمنة الصفقات وإطلاق منصات المراقبة نجاعة الإدارة وثقة المواطنين والشركاء.

أما البنية التحتية الرقمية، فموعدها مع قفزة جديدة: توسيع خط أنابيب DEVSECOPS ليشمل تكنولوجيا جديدة، واعتماد تسجيل الدخول الموحد، وإضافة أدوات مراقبة ورصد متقدمة، نحو فضاء حكومي أكثر أمنا وتكاملا. كما يُنتظر أن تمتد الرقمنة إلى مجالات حساسة منها الإجراءات القنصلية ومركزية شراء الأدوية، إلى جانب مواكبة الوكالة الوطنية لتنفيذ المشاريع في تحولها الرقمي.

ويعكس هذا البرنامج قناعة راسخة: لم تعد الرقميات مجرد أدوات، بل محركا أساسيا للتغيير؛ فبترسيخ مكتسباتها وتكثيف مبادراتها، ترسّم الوكالة الرقمية للدولة مرحلة جديدة تجعل الحوكمة أكثر مرونة، والخدمات العمومية أكثر إتاحة، وتُرسّخ الابتكار في الحياة اليومية للمواطنين.

نواذيبو، قطب رقمي جديد:

مشروع ألاينك لتحويل موريتانيا إلى بوابة إقليمية

جبريرو باشيرو صال - مكلف بمهمة - منسق المشروع

في 28 يوليو الماضي، أعطى فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني إشارة انطلاق بناء محطة إنزال الكابل البحري الدولي ألاينك في مدينة نواذيبو. ويأتي هذا المشروع ثمرة تنسيق بين شركة ألاينك ووزارة التحول الرقمي، وعصرنة الإدارة، ويهدف إلى وضع موريتانيا على مسار جديد، يتمثل في توفير مصدر دولي ثان للاتصال بالإنترنت، وخلق فائض من الإنترنت؛ قابل للتسويق على المستوى الإقليمي. إنه أكثر من مجرد بنية تحتية؛ هو رهان على الصمود، والجغرافيا، وإمكانية الاقتصاد الضائعة للبلاد.

أداة تكامل وطني وإقليمي

الفوائد الآنية للمشروع تتجاوز موريتانيا، إذ تكمن القيمة الحقيقية في القدرة على تسويق الفائض، وتشكل دول الساحل المحرومة من منافذ بحرية، وبالتالي من الاستفادة من الكوابل البحرية للإنترنت، سوقا طبيعية لعبور المنتفض الاستجابة. وتضم أسواق كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر عشرات الملايين من الشباب، وتشهد نموا متزايدا في استخدام التكنولوجيا الرقمية. ويوفر البنك الدولي، فقد شهدت إفريقيا جنوب الصحراء نموا كبيرا في استخدام الإنترنت ونشر البنية التحتية الرقمية خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الإنترنت الدولي الموثوق بأسعار معقولة.

ومن خلال تقديم عروض مرنة لهذه البلدان، تشمل المرور عبر بروتوكولات الإنترنت، والتقسيم المتعدد بالطول الموجي الكثيف، وخدمة الاستضافة والربط البيني مع البنى التحتية المحلية مثل مراكز نواكشوط للبيانات، يمكن لموريتانيا أن تحقق إيرادات مستدرة للدولة والمشغلين المحليين، مع خفض تكاليف الوصول إلى الإنترنت للدول المجاورة.

ومن حيث اقتصادات الساحل، فإن الاعتماد على نقطة إنزال مستقرة وقريبة جغرافيا للكابل البحري يحد من المسارات الطويلة والمكلفة، ويحسن تجربة المستخدم في الخدمات ذات الأثر الاجتماعي الكبير، مثل التجارة الإلكترونية، الصحة الرقمية، التعليم الإلكتروني، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول. وتهدف الخدمات التي تحظى بشعبية كبيرة بين الشباب، لتأثير مضاعف على فرص العمل والنمو المحلي، كما تؤكد تحليلات البنك الدولي حول آثار الربط بالإنترنت.

وهكذا، فإن فائض سعة ألاينك لن يقتصر على تعزيز أمان الشبكة الوطنية، بل سيشكل موردا استراتيجيا مهما لاسترجاع الاستثمارات، وتوفير استثمارات جديدة في مراكز البيانات والخدمات الرقمية، ودعم مكاسب الشباب في الساحل ضمن اقتصاد رقمي متنام.

باختصار، تمثل محطة إنزال ألاينك في نواذيبو وهذا ملموسا؛ فهي تؤمّن اتصال البلاد بالعالم، وتعزز التنافسية للفاعلين المحليين، وتفتح الباب أمام نشاط تجاري جديد، يتمثل في توفير الإنترنت على الصعيد الإقليمي، والذي يمكن أن يُحدث تحولا مستداما في المشهد الرقمي والاقتصادي لموريتانيا وجيرانها.

الوجهة استراتيجية وقدرة تفوق الطلب

يتضمن المشروع استثمارا أوليا قدره 10.7 مليار أوقية موريتانية، يُضاف إليه 7.5 مليار أوقية موجهة للتكاليف التشغيل والصيانة على مدى ربع قرن. وستربط وصلة بحرية يزيد طولها على 659 كيلومترا بين مدينة نواذيبو والعاصمة الإسبانية مدريد، بسعة ابتدائية تبلغ 200 جيجابت في الثانية، قابلة للتوسيع إلى 500 جيجابت، وبتصميم فني يسمح بالوصول إلى سرعة 12 تيرابت في الثانية لتلبية الاحتياجات المستقبلية. ينص عقد الشراكة على مدة تنفيذ تبلغ 666 يوما اعتبارا من أبريل 2025، على أن يبدأ تشغيل المحطة منتصف عام 2027.

ويمثل هذا الربط الدولي الثاني بالإنترنت، والمستقل عن الكابل البحري الأول ACE الذي يربط في نواكشوط، يقلل من هشاشة البلاد أمام الانقطاعات الدولية، ويحسن جودة خدمة الإدارة العمومية والشركات والمواطنين. كما أن بناء محطة إنزال الكابل البحري في نواذيبو، يخلق بنية جاهزة للتوسع بطريقة مدروسة. ومن الناحية التشغيلية، فإن الوصول المباشر إلى أوروبا سيقلص الزمن الذي تستغرقه طلبات الخدمات السحابية الدولية، ويحسن التطبيقات الحيوية مثل الطب عن بُعد والتعليم الإلكتروني، ويعزز جاذبية مراكز البيانات الوطنية.

وتقديرا للدعم المالي والمؤسسي من البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج الدعم الرقمي التابع للمفوضية الأوروبية، يتوفر المشروع على ضمانة إضافية لتطمئن المستثمرين والشركاء.

مشروع التكامل الرقمي الإقليمي لغرب إفريقيا (واريديب)

مشروع ريادي للتحول الرقمي في موريتانيا

محمد الأمين صاليحي
- مكلف بمهمة - منسق المشروع

مع إطلاق المكون الوطني من مشروع التكامل الرقمي الإقليمي لغرب إفريقيا (واريديب)، تدخل موريتانيا مرحلة تحول تاريخية. فالاتصال عالي السرعة، وتعزيز الأمن السيبراني، ورقمنة الخدمات العمومية، كلها عناصر تضع البلاد في موقع رئيسي من بين الاقتصادات الرقمية الإقليمية. لا يمثل المشروع مجرد لحاق بالتطور التكنولوجي؛ بل إنه تجسيد لطموح واضح، يتمثل في جعل موريتانيا قطبا رقميا استراتيجيا في غرب إفريقيا. ويعكس هذا التحول الذي يتجاوز البنية التحتية، خيارا سياسيا قويا، يرمي لاعتماد الرقميات كرافعة للحصرنة، والتكامل الإقليمي، ولبناء الأمل للأجيال القادمة.

مشروع هيكلي للربط والسيادة الرقمية

في إبريل 2024، أطلقت موريتانيا مكونتها الخاصة بها من مشروع التكامل الرقمي الإقليمي لغرب إفريقيا (واريديب)، وهو مشروع طموح يمتد على خمس سنوات، ويهدف إلى إحداث تحول عميق في النظام الرقمي الإقليمي التكاملي. ويستجيب المشروع، الممول من طرف البنك الدولي بغلاف مالي يبلغ 60 مليون دولار، لحاجتين أساسيتين للبلاد، تتمثلان في تعزيز البنية التحتية الرقمية الوطنية، وترسيخ السيادة الرقمية للبلاد.

ويأتي تعميم خدمة الإنترنت عالي السرعة في قلب اهتمامات المشروع، باعتبارها العمود الفقري الحيوي لاقتصاد المستقبل، حيث سيستكمل الأجزاء المتبقية من الشبكة الوطنية للألياف البصرية، مما سيتيح تغطية جميع أنحاء البلاد بهذه الشبكة الواحدة. وقد صُممت هذه البنية التحتية لتكون مرنة أمام التغيرات المناخية، ومتوافقة مع المعايير البيئية، وهو ما يعكس توجه البلاد نحو تحول رقمي صديق للبيئة.

ويمثل التكامل الإقليمي أولوية أخرى للمشروع؛ فمن خلال الانضمام إلى شبكة البحث والتعليم الإقليمية، ستوفر موريتانيا للباحثين والطلاب إمكانية الوصول إلى منصات معرفية كبرى ومشاريع بحثية دولية مرجعية. كما أن إنشاء شبكة وطنية للتعليم والبحث، فضلا عن تطوير تبادل الربط بالإنترنت مع الدول المجاورة، سيسهم في ترسيخ مكانة موريتانيا الفعالة في الاقتصاد الرقمي المتكامل لغرب إفريقيا.

إلى ذلك، فإن الانتقال إلى الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت يستبق الاحتياجات المستقبلية في مجال عنونة الإنترنت، ويضمن تحقيق أداء أعلى وأكثر توافقا مع المعايير العالمية.

وتحتل تحديات الأمن السيبراني كذلك موقعا محوريا؛ حيث إن إطلاق مركز عمليات الأمن السيبراني، وإنشاء الفريق الوطني للاستجابة الطارئة للحوادث السيبرانية، سيتيحان

الكشف السريع والتصدي الفعال للتهديدات. كما أن اعتماد مرجعية عامة للأمن في الإدارة العمومية سيوحد معايير حماية الأنظمة المعلوماتية، ويعزز الثقة في النظام الرقمي الوطني. وهذه الخطوات تضع موريتانيا من بين الدول الإفريقية الأكثر قدرة على الصمود في مجال الأمن السيبراني.

عصر جديد للاقتصاد الرقمي وتجارب المواطنين

يتجاوز مشروع واردیب حدود البنية التحتية، سعيا لتحقيق تحول ملموظ في الاقتصاد وفي تجارب المواطنين الموريتانيين. فالسوق الرقمية، رغم حداثتها، تستفيد بالفعل من خطة عمل طموحة تشمل دعم الشركات الناشئة، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وإنشاء نظام عنونة رقمية يعزز خدمات التوصيل وينشط التجارة الإلكترونية.

بالنسبة للمواطنين، فإن الوعود ملموسة؛ حيث سيتمكن، قريبا، رواد الأعمال الشباب من الموظفين أو كيهيدي، على سبيل المثال، من إنشاء شركاتهم، ودفع ضرائبهم، وتوقيع مستنداتهم الرسمية عبر الإنترنت، من خلال منصات آمنة، وبالقيام بمدفوعات فورية موثوقة. وهذه الإجراءات الإدارية التي ستصبح رقمية بالكامل، ستنهي طوابير الانتظار وتعقيدات البيروقراطية. وستستفيد الشركات من شفافية أكبر بفضل رقمنة كاملة للصفقات العمومية.

ولا تقتصر هذه التحولات على استخدام التقنية، بل إنها تحفز النمو وتنشط المبادرات الحرة. وتشير التوقعات إلى أن عدد المقاولات العاملة في المجال الرقمي سيتضاعف ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات، بينما ستتضاعف مرتين مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المتوقع أن يكون لذلك أثر مباشر على خلق فرص العمل، وظهور مهن جديدة، علاوة على زيادة جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية.

وأخيرا، فإن الرؤية التي يحملها واردیب شاملة؛ حيث لا يستهدف المشروع العواصم الجهوية فحسب، بل إنه مصمم كذلك لتلبية لحتياجات القرى والمدارس والمستشفيات. فمن خلال ضمان الوصول إلى الخدمات الرقمية في جميع أنحاء البلاد، سيُسهم المشروع في تقليص الفجوات الجغرافية والاجتماعية، وسيجعل من الحلول الرقمية أداة للنمو المتسارع والرفاه المشترك.

واردیب موريتانيا في أرقام

- غلاف مالي يبلغ 60 مليون دولار على مدى 5 سنوات
- 2024–2027: فترة تنفيذ الأنشطة الرئيسية
- استكمال الشبكة الوطنية للألياف البصرية، وربطها بالدول المجاورة في غرب إفريقيا
- الانتقال إلى الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت: ضمان الأداء والتوافق المستقبلي
- إنشاء وتفعيل مركز عمليات الأمن السيبراني وفريق الاستجابة الطارئة للحوادث السيبرانية
- رقمنة كاملة للصفقات العمومية بحلول 2027
- مضاعفة عدد المقاولات الرقمية ثلاث مرات، ومضاعفة مساهمة القطاع الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي مرتين.

شبكة الإنترانت الإدارية عالية السرعة:

ربط الإدارة العمومية بالإنترنت لدفع عجلة الحكومة الإلكترونية

الشيخ عمر لي
- مدير إدارة الأنظمة والأمن - ملسق المشروع

تعنى إدارةُ عمومية مرتبطة بالإنترنت بشكل فعال وجودَ دولة تتسم بالنجاعة والكفاءة، نظرا لتقليل الملفات الورقية وتقليص آجال الإنجاز، وتشغيل المنصات العمومية بسلاسة، ومن ثم تركيز الموظفين على المهام الجوهرية. وتشكل شبكة الإنترانت الإدارية العالية السرعة العمود الفقري لهذه الرؤية، وهي شبكة سيادية ضخمة تربط 344 موقعا إداريا بشبكة آمنة وعالية السرعة، لترسيخ عصرنة الإدارة العمومية على المدى الطويل.

مشروع مرحلي برؤيـــة واضحـــة

يتبع المشروع مسارا من المراحل المدروسة؛ حيث ربطت المرحلة الأولى 326 موقعا باستخدام تقنية LTE/4G، مدعومة بنواة شبكة آمنة وموقع احتياطي. أما المرحلة الثانية، فترفع وتيرة التنفيذ عبر نشر الألياف البصرية في المواقع الاستراتيجية، مع تسليم أول دفعة بحلول نهاية 2025. وجميع المؤشرات في هذا الصدد مبشرة؛ حيث بلغت نسبة الإنجاز 80%، مع 326 موقعا يعمل بتقنية LTE، و21 موقعا تم ربطها بالفعل بالألياف البصرية.

ويتجاوز المشروع هذه الأرقام، ليُحدث ثورة في الخدمات العمومية، بفضل ربطه المستقر للإدارة العمومية بالإنترنت، ونظامه المركزي للإشراف من أجل استباق الأعطال، والاستجابة في الربط بالإنترنت (الألياف البصرية مع LTE) لضمان استمرارية الخدمة مهما كانت الظروف، وفرقه المحلية المدرّبة على التشغيل والصيانة. والنتيجة المنطقية هي ازدياد موثوقية الإدارة العمومية وتعزيز قدرتها على الاستجابة.

خيار السيادة التكنولوجية

أحد أبرز دروس المشروع يتمثل في اختياره الاستراتيجي: بناء بنية تحتية مملوكة للدولة وتخدم أولوياتها، بدلًا من تجميع حلول متفرقة؛ حيث يمنح المشروع موريتانيا عمودا فقريا إداريا مصمما لاستضافة الخدمات الحيوية، مع تأمين التدفقات، وضمان الاستخدامات. وهذا ما يُمكّن من توطين منصات الاستضافة الحكومية، وتشغيل الخدمات البينية التشاركية، وتسهيل الوصول إلى البوابات الإلكترونية.

وتعتمد منهجية المشروع على مبدأ الجمع بين الألياف البصرية وشبكة LTE/4G، وهو ما يضمن توفرا عاليا للخدمة. وفي حال حدوث خلل ما في أحد المصدرين، يتم التحول تلقائيا إلى المصدر الثاني دون تعطيل المهام. وتلبي هذه المرونة متطلبات الإدارة العمومية الحديثة والعصرية، في سياق تبنى فيه الثقة الرقمية بشكل متزايد.

ويواكب هذا الخيارَ حوكمةٌ تقنية صارمة: نواة شبكية آمنة، ومقر احتياطي، وبنية للتحكم في المخاطر، وتتبع العمليات، وسرعة التدخل، وارتقاء الإشراف المركزي إلى مستوى جديد، لم يعد مسموحا فيه بـ «اكتشاف الأعطال»، بل توقعها. وبالتالي فإن

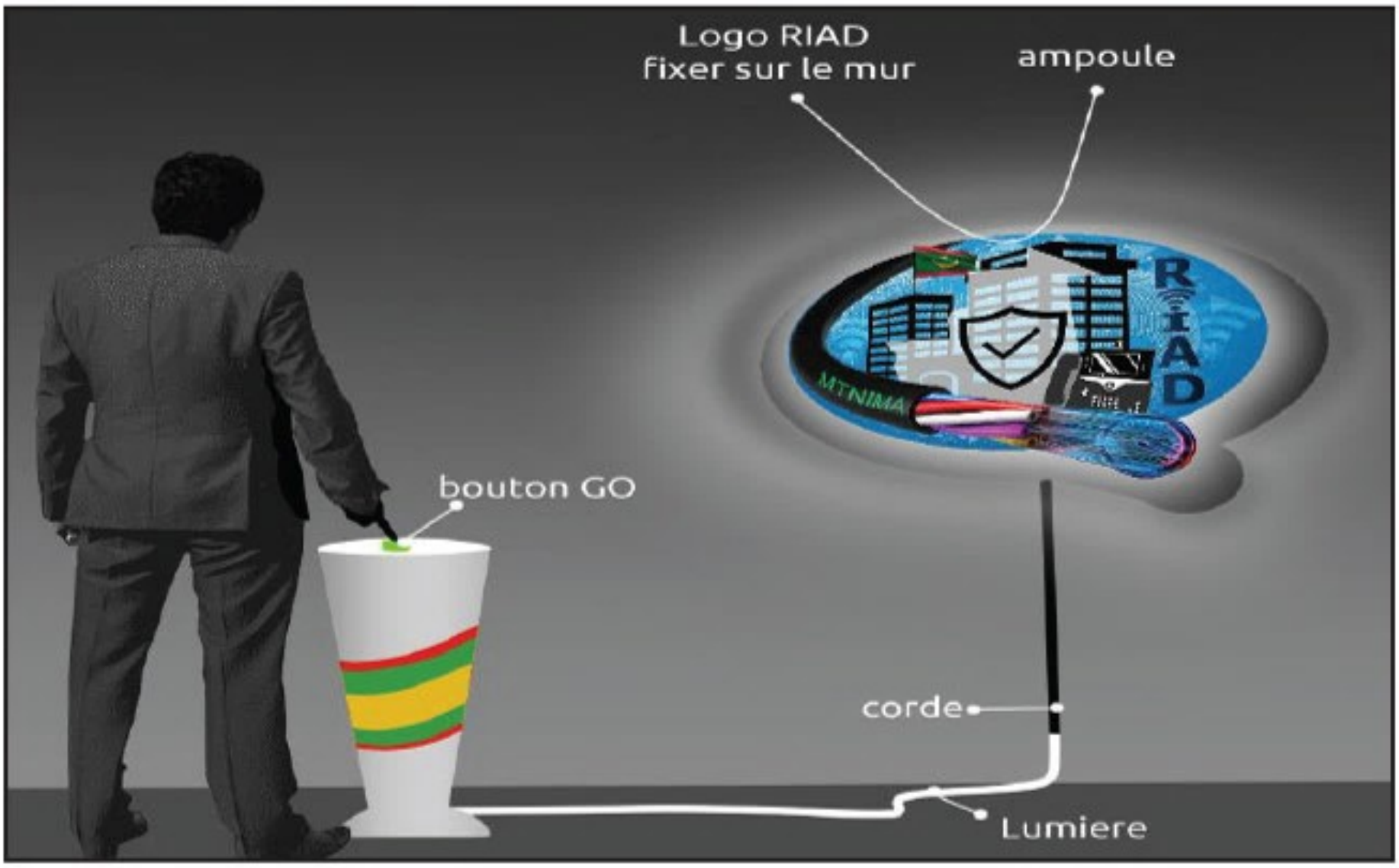

معيار الأداء الذي ينتظره المستخدمون — من إدارات وموظفين ومواطنين — أصبح ملموسا على أرض الواقع.

من مشروع تقني إلى أثر بارز

يفتح المشروع ثلاثة آفاق رئيسية:

• التبسيط: من خلال ربط الوزارات والمديريات والمصالح الإدارية بشكل موحد؛ حيث يتم تحويل العمليات التي كانت تعتمد على حلول محلية مؤقتة إلى مسارات مؤسسية فعالة. النتيجة: تقليص الآجال، واختفاء التكرار، وانسيابية في تجربة المستخدم.

• الأمن: إن مركزية التدفقات داخل الشبكة، وتقسيم درجات الوصول، وتعزيز المصادقة، والإشراف الجيد للتغلب الحوادث السيبرانية، كلها تضع إطارا أكثر صلابة. وهذا يُعزز الخدمات الحساسة ويطمئن الشركاء والممولين.

• الابتكار في الاستخدام: بنية تحتية جيدة التصميم تفتح المجال لخدمات الجيل الجديد، ومنصات متكاملة، وتبادل بيانات بين المرافق الإدارية، ولوحات تحكم آنية، وخدمات إلكترونية ميدانية، وتطبيقات مهنية في المدارس والمستشفيات والبلديات. وهذا يعني أن الشبكة أصبحت فضاء للإدارة المبتكرة.

على المستوى التشغيلي، يظل المسار ثابتا رغم التحديات المعتادة — تصاريح قيد الإنجاز، ظروف ميدانية، تنسيق متعدد الأطراف. وتقود المشروع إدارة النظم والأمن، مع التركيز على الاستمرارية: ذواة LTE والألياف البصرية في الإنتاج، والمعدات مستلمة، والنشر يُعطى الأولوية للمواقع ذات الحساسية العالية. في مقاربة عملية هادئة وفعّالة.

سرعة للحكومة الإلكترونية

من خلال تحديث البنية الخلفية للدولة، يُمهّد المشروع للانطلاق الملموس للحكومة الإلكترونية. وتظهر القيمة المضافة في ثلاثة مستويات: تعزيز الفعالية بفضل تقليل التكاليف الخفية، وتقليص الوقت الضائع، وزيادة الإنتاجية الإدارية؛ الإنصاف بفضل مستوى موحد للخدمة لجميع المواقع المرتبطة، بغض النظر عن حجمها أو موقعها؛ الشفافية، بفضل التدفقات الرقمية القابلة للتتبع، والعمليات الموثقة، والتبادلات المؤمنة.

فبالنسبة لدولة جعلت من الرقميات رافعة للعصرنة، يعزز وجود مشروع مثل شبكة الإنترنت الإدارية العالية السرعة جودة الشبكة الإدارية، ويُضفي مصداقية على الطموحات المعلنة والآفاق الواعدة، مرورا بمنصات الخدمة المتكاملة، وبترسيخ ثقافة الاستمرارية.

إن خارطة طريق المشروع واضحة، وتتمثل في ربط أول دفعة من المواقع الاستراتيجية بحلول نهاية 2025، ثم مواصلة تمديد الألياف، وتحسين الإشراف وإثراء خدمات الإدارة العمومية، وترسيخ أفضل الممارسات التشغيلية. كما أن الطموح بسيط وقابل للقياس، وهو ما جعل شبكة الإنترنت الإدارية عالية السرعة هي الأداة الصامتة لإدارة عمومية أكثر سرعة وموثوقية وقربا من المواطن.

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

مجلة الشّعب
العدد 82
سبتمبر 2025
تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

مؤسسة مطبعة الجيوش
ETABLISSEMENT D'IMPRESSION DES ARMEES

مؤسسة مطبعة الجيوش توفر لكم

جميع أنواع الطباعة

بكافة الأحجام وبأسعار تنافسية

للاستفسار يرجى الاتصال على الأرقام التالية: 36848556 - 46848556

Pour demande des Renseignements, Veuillez appeler les numéros suivants : 36848556 - 46848556

B.P: 208 Nouakchott - Mauritanie نواكشوط - موريتانيا | 208 نقطة بريد